مَالاينصرف

وموانع الصَرف

بين جمهور النحويين والسهيلى

تاليف

دكتور عبد العظيم فتحى خليل

مدرس اللغويات فى كلية اللغة العربية بالقاهرة
جامعة الأزهر

الطبعة الأولى
١٤٠٧ هـ ـ ١٩٨٧ م

مطبعة الأمانة
٣ شارع جزيرة بدران شبرا - مصر

بسم الله الرحمن الرحيم

تقديم

الحمد لله الذى شرف العربية بأن نزل بها القرآن، وهيأ لها من يحفظونها في كل زمان ومكان وصلى الله تبارك وتعالى على سيدنا محمد أفصح العرب العرباء وخير من أقلته الأرض وأظلته السماء، ورضى الله عن أهل بيته وصحبه أجمعين.

وبعد

فإن أولى ماصرفت إليه الهمم، وأعملت فى تسطيره الأقلام علم العربية الذى جاء لخدمة كتاب الله عز وجل وصيانته من اللحن والتحريف، والإسهام فى معرفة وجوهه وتأويلاته ومقاصده معرفة صحيحة بعيدة عن الشطط والزيغ، مواتية لمقاصد الشارع الحكيم، ومن أجل ذلك كانت عناية العلماء فى كل عصر بعلم النحو، لأن مراعاة قواعده كفيلة بتحقيق ذلك كله ......

وإنى نظرت فى باب مالا ينصرف فرأيته يلقى عناية بالغة من النحويين منذ أن نشأ النحو إلى يومنا هذا، لكن بعض مسائله مازالت فى حاجة إلى تحقيق يوضح مبهمها ويبين وجه الصواب فيها.

والدليل على عناية النحويين بهذا الباب إفرادهم إياه بالتأليف كما فعل الزجاج وغيره وقد أحكم العلماء المتقدمون قواعده، وقيدوا شوارده وأوابده؛ وجاءت قواعدهم فى ذلك كالحصن الحصين الذى لاتنال منه السهام، ولايبلى على مر الليالى والأيام، ومن عرف تلك القواعد وأتقنها

نال قدرا كبيرا من الفصاحة ، وسلم لسانه من كثير من اللحن والخطأ .

بيد أنى وجدت أبا القاسم السهيلى ينازع النحاة المتقدمين فى هذا الباب ، ويدحو باللائمة عليهم فى أماليه ، فانتدبت نفسى لدراسة ما كتبه المتقدمون ، ولم أضن بوقتى وجهدى فى هذا العمل الجليل ، ثم تأملت كلام السهيلى فلم أظفر منه بما يشفى الغليل أو يهدى إلى السبيل ، فقلت له بلسان العلم : القول ماقاله سيبويه والخليل :

وقد فصلت القول فى ذلك فى أربعة مباحث :

أولها : فى حقيقة مالاينصرف وماله من أحكام .

والثانى : فى تعليل النحويين لمنع الصرف

والثالث : فى العلل المانعة من الصرف .

والرابع : فى الرد على السهيلى

وأسأل الله تعالى أن يجعل هذا العمل مقبولا ، وأن يجعله خالصا لوجهه وأن يثقل به ميزان حسناتنا يوم لا ينفع مال ولا بنون إلا من أتى الله بقلب سليم ؟

المبحث الأول

حقيقة مالاينصرف وماله من أحكام

معنى الصرف لغة واصطلاحا :

بالرجوع إلى مادة (صرف) فى معاجم اللغة نلحظ أن الصَّرْفَ ورد لجملة معان منها : التوبة ، والحيلة ، وحدثان الدهر ونوائبه ، ومنها : القلب والرد تقول : صرفت الرجل عنى فانصرف ، أى رددته فارتد ، ومنها : فضل الدرهم على الدرهم والدينار على الدينار ، يقال : بين الدرهمين صرف ، أى فضل ، لجودة أحدهما[1] .

ومعنى ذلك أن الانصراف هو الرجوع والارتداد ؛ ومعنى لاينصرف لا يرتد ولا يرجع ومعنى غير منصرف : غير راجع .

كما يستفاد من ذلك أن قولهم : منع الصرف قد يكون معناه : منع من الفضل إذا كان من الصرف وهو الفضل .

هذا هو المعنى اللغوى للصرف ، وله فى اصطلاح النحويين ثلاثة مدلولات :

أولها : أنه يطلق على جميع أنواع التنوين الخاصة بالاسم وهى أربعة[2] :

---

(١) راجع مادة (صرف) فى الصحاح للجوهرى والقاموس المحيط للفيروزابادى ولسان العرب لابن منظور .

(٢) أوضح المسالك لابن هشام ٤/١٤ ، ١٥

— تنوين التمكين: وهو الدال على خفة الاسم وتمكنه فى باب الاسمية لكونه لم يشبه الحرف فيبنى، ولا الفعل فيمنع من الصرف كالتنوين فى: زيدٍ ورجلٍ.

— تنوين التنكير، وهو اللاحق لبعض المبنيات للدلالة على التنكير كتنوين (سيبويهٍ) إذا أردت به شخصا غير معين مُسمى بهذا الاسم.

— تنوين المقابلة: وهو اللاحق لنحو: مسلمات فى مقابلة النون فى نحو مسلمين.

— تنوين التعويض: وهو اللاحق لنحو: غواشٍ وجوارٍ عوضا عن الياء المحذوفة منهما ولـ (إذ) فى نحو « ويومئذٍ يفرح المؤمنون بنصر الله »[1] عوضا عن الجملة التى تضاف (إذ) إليها.

وعلى هذا الإطلاق سار ابن مالك فى شرح الكافية[2] فجزم بأن الصرف عبارة عن التنوينات الأربعة الخاصة بالاسم، وذكر أنه لأجل ذلك عدل عن تعريف الاسم بالتنوين إلى تعريفه بالصرف.

ثانيها: أنه يطلق على تنوين التمكين وحده لامطلق تنوين؛ وعلى هذا سار ابن مالك فى الألفية فقال:

الصرف تنوين أتى مبيِّنا . معنًى به يكون الاسم أمكنا[3]

(١) الروم/ ٤، ٥

(٢) شرح الكافية الشافية لابن مالك ١/١٦١

(٣) ألفية ابن مالك ص ٤٩

قال الأشموني[١] : قوله « تنوين » جنس يشمل جميع أنواع التنوين ، وقوله « أتى مبينا ... الخ » مخرج لما سوى المعبر عنه بالصرف .

وكذلك قال ابن هشام في أوضح المسالك[٢] : الصرف : هو التنوين الدال على معنى يكون به الاسم أمكن ، وذلك المعنى هو عدم مشابهته للحرف والفعل .

وإطلاق الصرف على تنوين التمكين وحده هو المتعارف بين النحويين وعليه يحمل قول سيبويه[٣] : التنوين علامة للأمكن عندهم وتركه علامة لما يستثقلون . ولهذا قال الأشموني : تخصيص تنوين التمكين بالصرف هو المشهور ، وقال غيره[٤] : متى أطلق التنوين فإنما يراد به تنوين الصرف ، وإذا أريد غيره من التنوينات قُيِّد فقيل : تنوين التنكير ، تنوين المقابلة ، تنوين العوض .

ثالثها : أنه تنوين التمكين مع الجر ، وهذا قول لم يرتضه جمهور النحاة ، والجمهور على أن الصرف عبارة عن التنوين وحده ، وأن علة المنع من الصرف فيما لا ينصرف إنما أزالت التنوين خاصة وليس الجر من

(١) منهج السالك إلى ألفيه ابن مالك ٣/٢٢٧ ، ٢٢٨
(٢) أوضح المسالك إلى ألفية ابن مالك ٤/١١٥
(٣) الكتاب بتحقيق عبد السلام محمد هارون ١/٢٢
(٤) الاشباه والنظائر للسيوطي ٢/١٠٤ وانظر حاشية يس على التصريح ١/٣٥

الصرف[١] ، والدليل على ذلك أنه متى اضطر شاعر إلى صرف المرفوع أو المنصوب نونه ، وقيل : صرفه للضرورة مع أنه لاجر فيه فأطلق النحاة على مجرد تنوينه صرفا[٢] . وقد ذكر أبو البقاء ثلاثة أوجه ترجح قول الجمهور وهي[٣] :

١ — أن ذلك معنى ينبيء عنه الاشتقاق فلم يدخل فيه إلا مايدل عليه الاشتقاق كسائر أمثاله ، وبيانه أن الصرف فى اللغة هو الصوت الضعيف كقوله « صرف ناب البعير » و « صرفت البكرة » ومنه « صريف القلم » والنون الساكنة فى آخر الكلمة صوت ضعيف فيه غُنَّة كغنة الأشياء التى ذكرنا ، وأما الجر فليس صوته مشبها لما ذكرنا ، لأنه حركة فلم يكن صرفا كسائر الحركات ألا ترى أن الضمة والفتحة فى آخر الكلمة حركة ولاتسمى صرفا ؟

٢ — أن الشاعر إذا اضطر إلى صرف مالا ينصرف جره فى موضع الجر ، ولو كان الجر من الصرف لما أتى به من غير ضرورة إليه ، وذلك أن التنوين دعت الضرورة إليه لإقامة الوزن ، والوزن يقوم به سواء كسر ماقبله أو فتحه ، فلما كسر حين نون علم أنه ليس من الصرف ، لأن المانع من الصرف قائم ، وموضع الخلاف لهذا المانع الحاجة إلى إقامة الوزن فيجب أن يختص به .

---

(١) الأشباه والنظائر ٢٧١/١

(٢) منهج السالك بحاشية الصبان ٢٢٨/٣

(٣) التبيين لأبى البقاء العكبرى ص١٦٤ ، ١٦٥

٣ - أن مالا ينصرف إذا كانت فيه الألف واللام أو أضيف يكسر في موضع الجر مع وجود المانع من الصرف ، وذلك يدل على أن الجر يسقط تبعا لسقوط التنوين بسبب مشابهة الاسم للفعل ، والتنوين سقط هنا لعلة أخرى فينبغي أن يظهر الكسر الذي هو تبع لزوال ماكان سقوطه تابعا له .

حقيقة تنوين التمكين :

إذا تقرر أن الصرف هو تنوين التمكين فاعلم أن هذا التنوين في حقيقته حرف ذو مخرج ونون ساكنة ، وهو زيادة على الكلمة كما أن النفل زيادة على الفرض[١] ، ومثاله النون اللاحقة لـ « محمد » في قوله تعالى : « محمدٌ رسول الله »[٢] فهو نون ساكنة مزيدة في آخره ، وقد عرفه ابن هشام وغيره[٣] بأنه نون ساكنة تلحق الآخر لفظا لا خطا لغير توكيد

وسُمِّيَ تنوينا ، لأنه حادث بفعل المتكلم ، والتفعيل مِن أبنية الأحداث[٤] وقيل : سُمِّيَ تنوينا للتفرقة بينه وبين النون الزائدة المتحركة التي تكون في التثنية والجمع[٥] .

(١) الأشباه والنظائر ١٠٤/٢
(٢) الآية ٢٩ من سورة الفتح
(٣) أوضح المسالك ١٤/١ ومنهج السالك ٣٠/١
(٤) الأشباه والنظائر ١٠٤/٢
(٥) المصدر السابق ٢٦١/١

والذي مشى عليه ابن هشام وغيره في تعريف التنوين هو قول الأكثرين ، وهو عندهم مصدر غلب حتى صار اسما لتلك النون[١] ، وقد فرقوا بهذا الاسم بين هذه النون والنون الأصلية في نحو : رَعْشن ، والملحقة الجارية مجرى الأصلية في نحو : رَعْشنَ وفِرْسِن ، وذلك أن التنوين ليس مثبتا في الكلمة ، وإنما هو تابع للحركات التابعة بعد تمام الجزء جيء به لمعنى ، وليس كالنون الأصلية التي من نفس الكلمة أو الملحقة الجارية مجرى الأصل ، ولذلك من إرادة الفرق لم يثبتوا لها صورة في الخط[٢] .

وقد خالف في ذلك السهيلي[٣] ، فعرف التنوين بأنه إلحاق الاسم نونا ساكنة ، وعلل ذلك بأن التنوين مصدر نَوَّنت الحرف ، أي ألحقته نونا كما أن التنعيل مصدر نَعَّلت الرجل إذا جعلت لها نعلا ، وليس التنعيل هو النعل ، وكذلك التنوين ليس هو النون بمجردها .

وهذا الذي ذكره هو معنى التنوين في اللغة ، ويطلق أيضا على التصويت ، وقد تقدم أنه عند الجمهور مصدر غَلَب حتى صار اسما لتلك النون .

---

(١) منهج السالك ١/٣٠ وشرح المفصل لابن يعيش ٩/٢٩

(٢) شرح المفصل لابن يعيش ٩/٢٩

(٣) انظر نتائج الفكر ص ٨٦

فائدة تنوين التمكين :

جمهور النحاة على أن التنوين عند العرب علامة للخفة ، ولذلك جعل فرقا بين ما ينصرف وما لا ينصرف، وقد ذكر ذلك سيبويه في عبارته التي تقدمت [١] ، وقال الزجاجي [٢] : جعله سيبويه فارقا بين المنصرف من الأسماء وغير المنصرف ، وجعله لازما للمنصرف لخفته وفي التبيين لأبي البقاء مسألة ذكر فيها أقوال النحاة المتقدمين في علة زيادة تنوين الصرف وفيها يقول [٣] :

العلة في زيادة تنوين الصرف على الاسم أنه أريد بذلك بيان خفة الاسم وثقل الفعل .

وقال الفراء : المراد به الفرق بين المنصرف وغير المنصرف .

وقال آخرون : المراد به الفرق بين الاسم والفعل .

وقال قوم : المراد به الفرق بين المفرد والمضاف .

والدلالة على المذهب الأول أن في الكلمات ما هو خفيف وما هو ثقيل والخفة والثقل يعرفان من طريق المعنى لا من طريق اللفظ، فالخفيف ما قلت مدلولاته ولوازمه والثقيل ما قل ذلك فيه ، فخفة الاسم أنه يدل على مسمى واحد ولا يلزمه غيره في تحقق معناه كلفظة (رجل) فإن معناها ومسماها الذكر من بني آدم ،والفرس: هو الحيوان الصهال ولا يقترن بذلك زمان ولا غيره، ومعنى

---

(١) انظر ص ٧

(٢) إيضاح علل النحو ص ٩٧

(٣) التبيين ص ١٧٣ : ١٧٥

ثقل الفعل أن مدلولاته ولوازمه كثيرة ، فمدلولاته الحدث والزمان ولوازمه الفاعل والمفعول والظرف وغير ذلك .

وإذا تقرر هذا فالفرق بينهما غير معلوم من لفظهما، فوجب أن يكون على ذلك دليل من جهة اللفظ ، والتنوين صالح لذلك ، لأنه زيادة على اللفظ والزيادة ثقل في المزيد عليه ، والاسم يحتمل الثقل ، لأنه في نفسه خفيف ، والفعل لا يحتمل الثقل ، لأنه في نفسه ثقيل فلا يحتمل التثقيل وهذا معنى ظاهر فكان هو الحكمة في الزيادة .

وقول الفراء إن حمل على معنى صحيح فمراده ما ذكرنا ، ولكن العبارة ركيكة ، وإن حمل على ظاهر اللفظ كانت تعليل الشيء بنفسه لأنه يصير إلى قولك : التنوين يفرق به بين ما ينون وبين مالا ينون وهذا تعليل الشيء بنفسه .

وأما من قال : فُرِّقَ به بين الاسم والفعل فلا يصح لأوجه :

أحدها : أن الفرق بينهما من طريق المعنى ، وذلك أن الاسم يدل على معنى واحد والفعل على معنيين .

الثاني : أن العلامات المفرقة اللفظية بينهما كثيرة مثل قد والسين وسوف والتصرف مثل كونه ماضيا ومستقبلا وأمرا والاسم يعرف بالألف واللام وغيرها .

والثالث : أن الاسم الذي لا ينصرف لا تنوين فيه وهو مباين للفعل .

وأما من قال : يفرق بين المفرد والمضاف فقوله باطل أيضا من جهة أن المفرد مطلق يصح السكوت عليه ، والمضاف مخصوص محتاج إلى ما بعده ،

وأن الاسم الذى لا ينصرف قد يضاف وإضافته غير لازمة فيكون مفردا مع أنه لا ينون ، فلو كان المفرد لا يفصل بينه وبين المضاف إلا بالتنوين لزم ألا يكون المفرد إلا منصرفا . اهـ

وإنما سقت هذه المسألة كاملة لأن أبا القاسم السهيلى تأثر بالقول الأخير فيها فذهب إلى أن التنوين علامة لانفصال الاسم عما بعده ، وأنه جىء به للتفرقة بين وصل الكلمة وفصلها فلا يدخل فى الاسم إلا علامة على انفصاله عما بعده(1) ، وقد تابعه فى ذلك ابن قيم الجوزية وقال : ولهذا ـ أى لكون التنوين علامة للانفصال ـ كثر فى النكرات لفرط احتياجها إلى التخصيص بالإضافة فإذا لم تضف احتاجت إلى التنوين تنبيها على أنها غير مضافة ، ولا تكاد المعارف تحتاج إلى ذلك إلا فيما قل من الكلام لاستغنائها فى الأكثر عن زيادة تخصيصها ، وما لا يتصور فيه الإضافة بحال كالمضمر والمبهم لا ينون بحال وكذلك المعرف باللام ، وهذه علة عدم التنوين وقفا إذ الموقوف عليه لا يضاف(2) .

وفيما تقدم من كلام أبى البقاء رد لذلك المذهب ، والأولى ما مشى عليه سيبويه والجمهور .

حقيقة ما لا ينصرف :

اختلف النحاة فى اشتقاق ما لا ينصرف إلى أقوال منها :

---

(١) انظر أمالى السهيلى ص ١٠

(٢) بدائع الفوائد لابن قيم الجوزية ٢٦/١

(٣) التصريح على التوضيح وحاشية يس عليه ٢

١ ـ أنه من الصرف وهو الخالص من اللبن ، قالوا : لأن المنصرف خالص من شبه الفعل والحرف ، وهذا القول له وجاهته إلا أنه معترض بأنه يلزم عليه الاشتقاق من غير المصدر وهو قليل .

٢ ـ أنه من الصَّرف وهو الفضل ، لأن المنصرف له فضل على غير المنصرف وهو التنوين الذي في آخره .

٣ ـ أنه من الصريف وهو الصوت ، لأن الصرف وهو التنوين صوت في الآخر .

٤ ـ أنه من الانصراف وهو الرجوع ، فكأن الاسم ضربان : ضرب أقبل على شبه الفعل فمنع مما يمنع منه الفعل ، وضرب انصرف عنه وهو المنصرف .

٥ ـ أنه من الانصراف إلى الجهات من قولهم : صرفته : إذا رددته وقلبته في الجهات .

وعندى أن أولى هذه الأقوال بالقبول قول من قال إنه من الصرف بمعنى الفضل ؛ لأن التنوين الذى يلحق بالمنصرف زيادة لحقت به بعد استكمال حروفه ، فإذا منع الاسم من هذا التنوين فهو ممنوع من الصرف وهو الفضل والزيادة ، ويسمى غير منصرف لعدم اشتماله على الصرف وهو التنوين الزائد في آخره .

وليس بالبعيد قول من قال إنه من الصريف بمعنى الصوت لأن التنوين صوت فى آخر الاسم فالاسم الذى لا ينصرف هو الذى لا يلحقه ذلك الصوت فى آخره ، كما أنه ليس ببعيد أن يقال إنه من الصرف بمعنى الرجوع ، كأن

الذى لا ينصرف حذف منه التنوين ثم منع من الرجوع إلى حالة التنوين ، لأن التنوين يلحق به إلا فى ضرورة الشعر .

وقد اختلف النحويون فى تعريف ما لا ينصرف وذكر السيوطى فى ذلك قولين[١] .

أولهما : أنه المسلوب منه التنوين بناء على أن الصرف ما فى الاسم من الصوت أخذا من الصريف وهو الصوت الضعيف .

ويوافق هذا القول تعريف أبى البركات المنصرف بأنه ما دخله التنوين نحو : هذه عصا ورحىً وغير المنصرف ما لم يلحقه التنوين نحو حبلى وبشرى وسكرى[٢] .

ويوافقه أيضا ما مشى عليه ابن هشام والمصرح من أن ما لا ينصرف هو الاسم المعرب الفاقد لتنوين التمكين[٣].

ثانيهما . أنه المسلوب منه التنوين والجر معا بناء على أن الصرف هو التصرف فى جميع المجارى .

ويوافق هذا القول قول الزجاجي فى الجمل : الاسم الذى ينصرف هو الذى ينون ويخفض ، وغير المنصرف لا ينون ولا يخفض ويكون فى موضع الخفض مفتوحا[٤] وكذلك تعريف أبى حيان لما لا ينصرف بأنه المعرب

---

(١) همع الهوامع شرح جمع الجوامع للسيوطى ١/٧٦

(٢) أسرار العربية لأبى البركات الانبارى ص ٤٣، ٤٤

(٣) التصريح على التوضيح ٢/٢١٠

(٤) الجمل فى النحو ص٣١٨

الذى لا يوجد فيه تنوين ولا جر إلا إذا أضيف أو دخلت عليه « أل » فيجر[١] .

وهذا القول الثانى تؤيده تسمية الكوفيين ما لا ينصرف : ما لا يجرى، لأن معنى ما لا يجرى ما سقط منه إحدى الحركات الثلاث وهى علامة الجر، وقد أشار إلى ذلك ابن يعيش بقوله : والبغداديون يسمون «باب ما لا ينصرف» باب ما لا يجرى ، والصرف قريب من الإجراء لأن صرف الاسم إجراؤه على ماله فى الأصل من دخول الحركات الثلاث التى هى علامات الإعراب ويدخله التنوين أيضا[٢] .

قال ابن عصفور فى شرح الجمل : وإنما قيل عنه غير منصرف ، لأنه ليس فى آخره الصريف وهو الصوت ، لأن التنوين صوت، وقيل : لأنه لم ينصرف عن شبه الفعل بل أشبه الفعل وثبت على هذا الشبه ، والأول أجود ، لأنه يلزم على الثانى أن يكون المنصرف قد أشبه الفعل ثم زال عن شبه الفعل وذلك باطل فى جميع الأسماء المنصرفة[٣] .

وأرى أن القولين اللذين ذكرهما السيوطى فى تعريف ما لا ينصرف لا يصلحان لتعريفه تعريفا جامعا مانعا ، فالقول بأنه المسلوب منه التنوين يدخل فيه كل ما سقط تنوينه ، ولو كان سقوطه لسبب آخر غير منع الصرف كالإضافة والوقف ، والقول بأنه المسلوب منه التنوين والجر معا لا ينطبق على الممنوع من الصرف فى حالتى الرفع والنصب .

---

(١) ارتشاف الضرب لأبى حيان ١/٤٢٦

(٢) شرح المفصل لابن يعيش ١/٥٧

(٣) شرح جمل الزجاجى لابن عصفور ٢/٢٠٥

ولهذا أرى تعريف مالا ينصرف بأنه ماسقط منه التنوين رفعا ونصبا والتنوين والكسر جرا فى غير الضرورة لعلة تقتضى ذلك .

وقولى : « فى غير الضرورة » احتراز من مجىء بعض مالاينصرف منونا فى ضرورة الشعر فإن لحاق التنوين به فى هذه الحالة لايخرجه من دائرة مالاينصرف مادامت العلة المقتضية لمنعه من الصرف قائمة فيه ، فإذا استعمل فى الكلام منع من الصرف جريا على الفصيح من كلام العرب .

وقولى : « لعلة تقتضى ذلك » زيادة فى التعريف لبيان أن سقوط التنوين والكسر فيما لاينصرف قد ورد فى كلام العرب مقارنا لشىء اصطلح النحويون على تسميته بالعلة وذلك الشىء هو الخروج عن الأصل فى الأسماء كما سيأتى بيانه فى تعليل منع الصرف ، وهو المبحث الثانى .

هذا ، وفى منع مالاينصرف من التنوين والخفض مذهبان[1] :

أولهما : — وعليه الزجاج والرمانى — أن مالاينصرف منع من التنوين والخفض دفعة واحدة ، وليس أحدهما تابعا للآخر ، لأن مالا ينصرف أشبه الفعل والفعل لايدخله جر ولاتنوين فمنع منهما معا لمشابهته له ، قال ابن يعيش : وهو قول بظاهر الحال .

---

(١) شرح المفصل لابن يعيش ١/٥٨ ، شرح كافية ابن الحاجب للرضى ١/٣٥ ، أسرار العربية ص ٣٠٩ ، المرتجل لابن الخشاب ص ٧٩ والتصريح على التوضيح ٢/٢١٠

الثانى : ـ وعليه الجمهور ـ أنه منع من التنوين وتبع التنوين الخفض ، وهذا المذهب رجحه الرضى فقال بعد أن حكى المذهبين : الأقرب منهما أن الكسر سقط تبعا للتنوين ، لأنه يعود فى حال الضرورة تابعا له مع أنه لا حاجة داعية إلى إعادة الكسر إذ يستقيم الوزن بالتنوين وحده، فلو كان الكسر حذف أيضا لمنع الصرف كالتنوين لم يعد بلا ضرورة تدعو إليه إذ مع الضرورة لا يرتكب إلا قدر الحاجة .

وقال الرضى أيضا : الاسم لما شابه الفعل حذف لأجل مشابهته إياه علامة تمكنه التى هى التنوين . . وجعلوا ترك الصرف عبارة عن حذف التنوين ثم تبعه الكسر بعد صيرورة الاسم غير منصرف ، ويقوى ذلك أنه لما لم يكن مع اللام والإضافة تنوين حتى يحذف لمنع الصرف لم يسقط الكسر فظهر أن سقوطه لتبعية التنوين لا بأصالة .

كما وصف ابن يعيش هذا المذهب بالتحقيق وقال فى تقريره : وقال قوم ينتمون إلى التحقيق إن الجر فى الأسماء نظير الجزم فى الأفعال ، فلا يمنع الذى لا ينصرف مافى الفعل نظيره ، وإنما المحذوف منه علم الخفة وهو التنوين وحده لثقل مالا ينصرف لمشابهته الفعل ، ثم يتبع الجر التنوين فى الزوال لأن التنوين خاصة للاسم والجر خاصة له أيضا فتتبع الخاصة الخاصة ، ويدل على ذلك أن المرفوع والمنصوب لا مدخل للجر فيه ، إنما يذهب منه التنوين لا غير .

وعلى هذا المذهب بنى الزمخشرى أُحْجِيَّتَهُ التى يقول فيها : أخبرنى عن شيء من العلامات يشفع لأخيه فى السقوط دون الثبات ، وتفسير ذلك

أن التنوين وحده هو المقصود بالإسقاط في باب مالا ينصرف ، وإنما سقط الجر لأخوة ثبتت بينه وبين التنوين ، وذلك أنهما جميعا لا يكونان في الأفعال ويختصان بالأسماء ، فلهذه الأخوة لما سقط التنوين تبعه الجر في السقوط ، فالتنوين أصل فيه والجر تبع كما يسقط الرجل عن منزلته فتسقط أتباعه ، وهذا معنى قول النحويين : سقط الجر بشفاعة التنوين فإذا عاد الجر عند الإضافة واللام لم يتصور عود التنوين(١) .

وحذف الكسر تبعا لتنوين سببه شبه مالا ينصرف بالفعل كما تبين من هذه الأقوال وكما سيأتي تفصيله في المبحث الثاني ، وأما الغرض من حذف الكسر فيستفاد من أقوال النحويين أنه حذف لأغراض ثلاثة :

أولها : النص من أول الأمر على أن التنوين لم يسقط إلا لمشابهة الاسم للفعل في الفرعية وليس سقوطه للإضافة أو البناء أو شيء آخر ، فلذلك حذف مع التنوين صورة الكسر التي لا تدخل الفعل(٢) .

ثانيهما : الابتعاد بما لا ينصرف عن مشابهة المبنيات ، إذ لو جر مع حذف تنوينه فقيل مررت بأحمدِ وإبراهيمِ لأشبه نحو أمسِ وجيرِ وحذامِ(٣) ؛ لأن الكسرة لا تكون إعرابا ـ إلا مع التنوين أو الألف واللام أو الإضافة(٤) .

---

(١) الاشباه والنظائر ٣/١٠

(٢) شرح كافية ابن الحاجب للرضى ١/٣٦

(٣) شرح المفصل لابن يعيش ١/٥٨

(٤) همع الهوامع ١/٧٦

الثالث : دفع توهم أن مالاينصرف مضاف إلى ياء المتكلم وأنها حذفت واجتزىء عنها بياء المتكلم ، لأنه حكى حذف ياء المتكلم وإبقاء الكسرة في غير النداء[1] . وذلك في القرآن كثير كما في قوله تعالى: « فكيف كان نكير »[2] .

أحكام مالاينصرف :

يستفاد مما تقدم أن مالاينصرف من الأسماء له حكمان:

أولهما : سقوط التنوين منه في جميع مواقعه الاعرابية رفعا ونصبا وجرا وهذا في غير ضرورة الشعر ، وأما ضرورة الشعر فيجوز فيها صرف غير المنصرف مطلقا . وشاهد ذلك السماع كقول امرىء القيس :

ويوم دخلت الخدر خدر عُنَيْزَةٍ　　فقالت لك الويلات إنك مُرجلى

فقد صرف « عنيزة » وهو يستحق منع الصرف لكونه علما لمؤنث .

وكقول أمية بن أبى الصلت :

فأتاها أُحَيمِرٌ كأخى السهم بعَضْبٍ فقال كُونِى عَقِيرا

فقد صرف « أحيمر » وهو يستحق منع الصرف لكونه علما على وزن الفعل . وكقول زهير بن أبى سلمى :

تبصر خليلى هل ترى من ظعائنٍ　　تحملن بالعلياء من فوق جرثم

---

(١) شرح الرضى لكافية ابن الحاجب ٣٦/١

(٢) آية ١٨ من سورة/ الملك

فقد صرف « ظمائن » وهو يستحق منع الصرف لكونه جمعا لا نظير له فى الآحاد .

وقد استثنى الكوفيون من ذلك أفعل التفضيل ، وقالوا : لا يجوز صرفه فى الضرورة ، واحتجوا بأن حذف تنوينه لأجل «من» التى تقع بعده جارة للمفضول ، فلا يجمع بينه وبين « من » كما لا يجمع بين التنوين والإضافة فى الضرورة ، والبصريون على أنه يجوز صرفه للضرورة لأن المانع له من الصرف عندهم هو الوصفية ووزن الفعل ، ولا دخل لـ « من » فى منعه من الصرف ، والدليل على أنه ممنوع من الصرف للوصفية والوزن تنوينهم « خير منك » و « شر منه » مع وجود « من » وذلك بسبب زوال الوزن بعد حذف الهمزة ، وأصله أخير وأشر[1] .

وقد جاء صرفه للضرورة فى قول امرىء القيس :

ألا أيها الليل الطويل ألا انجلى   بصبح وما الإصباح منك بأمثل

فقد صرف « أمثل » وجره بالكسرة مع وجود « من » المقدمة عليه فى قوله : « منك » .

قال السيوطى[2] :واستثنى آخرون ما آخره ألف التأنيث[3] فمنعوا صرفه للضرورة ، وعللوه بأنه لا فائدة فيه ، لأنه مستو فى الرفع والنصب والجر ولأنه إذا زيد فيه التنوين سقطت الألف لالتقاء الساكنين فينقص بقدر

---

(١) المساعد بشرح تسهيل الفوائد ٤٣/٣ وهمع الهوامع ١١٩/١

(٢) همع الهوامع ١١٩/١

(٣) أى : المقصورة نحو : ذكرى

مازيد ، أى أنه لوقيل فيما آخره ألف التأنيث المقصورة نحو : ذكرى : ذكرىً فى ضرورة الشعر كان على حالة واحدة رفعا ونصبا وجرا ،وتسقط الفه مع زيادة نون التنوين ، وأجيب بأنه قد تـكون فيه فائدة بأن ينون فيلتقى بساكن فيكسر لالتقاء الساكنين وذلك إذا كان الشاعر محتاجا إلى كسر آخره بسبب التقائه بساكن بعده فتنون الشاعر ثم يـكسر وقد جاء صرف ماآخره الألف المقصورة فى قول المثلم بن رياح المرى :

إنى مُقَسِّمُ ماملـكتُ فجاعلٌ   جزءاً لآخرتى ودنيـاً تنفع

قال الأشمونى(١) : أنشده ابن الأعرابى بتنوين « دُنياً »

هذا وقد نقل العلماء عن الأخفش هنا حكايتين :

الأولى : أنه حكى أن من العرب من يصرف جميع مالاينصرف فى الـكلام ، وقال فى تفسير ذلك : كأنها لغة الشعراء ، لأنهم قد اضطروا إليه فى الشعر فجرت ألسنتهم على ذلك فى الـكلام ، أو قال : جرت ألسنتهم فى الـكلام على مايضطرون إليه فى الشعر(٢) .

الثانية : أنه حكى أن بعض العرب يصرف الجمع المتناهى وقال : سمعت ذلك منهم ، قال ابن عقيل : وسبب ذلك جمعهم له جمع سلامة نحو : صواحبات فأشبه بذلك الآحاد(٣) . وعلى هذه اللغة خرج العلماء قراءة

---

(١) منهج السالك ٣/٢٧٥

(٢) المساعد شرح التسهيل ٣ / ٤٤ والهمع ١ / ١٢٠ ومنهج السالك ٣/٢٧٥

(٣) المساعد شرح التسهيل ٣/٤٤

من قرأ : « إنا أعتدنا للكافرين سلاسلاً »[١] بالتنوين .

ثانى الحكمين : أنه يسقط منه الكسر فى حالة الجر فيجر بالفتحة نيابة عن الكسرة ، قال ابن مالك رحمه الله :

وجر بالفتحة مالا ينصرف   مالم يضف أو يك بعد أل ردف[٢]

قال ابن الناظم : غير المنصرف لا ينون ويجر بالفتحة مالم يضف أو يدخله الألف واللام نحو : هذا أحمدُ ورأيت أحمدَ ومررت بأحمدَ ، وذلك أن الاسم إذا شابه الفعل ثقل فلم يدخله التنوين لأنه علامة الأخف عليهم والأمكن عندهم ، ومنع الجر بالكسرة تبعا لمنع التنوين ، لتآخيهما فى اختصاصهما بالأسماء وتعاقبهما على معنى واحد فى باب راقودٌ خلاً وراقودُ خلٍّ ، فلما لم يجروه بالكسرة عوضوه عنها بالفتحة .

وتعليل ذلك عند النحاة أن الجر فيه حمل على النصب فجر بالفتحة كما ينصب بها لاشتراكهما فى الفضلية بخلاف الرفع فإنه عمدة[٣] . وقال ابن يعيش : لما منع الجر ولابد للجار من عمل وتأثير شارك النصب فى حركته لتآخيهما كما شارك نصب الفعل جزمه فى مثل لم يفعلا ولن يفعلا وأخواتهما ، على أن أبا الحسن وأبا العباس رحمهما الله ذهبا إلى أن غير المنصرف مبنى فى حال فتحه إذا دخله الجار والمحققون على خلاف ذلك[٤]

---

(١) آية ٤ من سورة الإنسان ، والقراءة لنافع والكسائى .
(٢) شرح الألفية لابن الناظم ص٥١ ، ٥٢
(٣) الهمع ٧٦/١ ، ٧٧
(٤) شرح المفصل لابن يعيش ٥٨/١

قلت : وبناء مالا ينصرف على الفتح فى حالة الجر هو مذهب الزجاج أيضا ، وقد صرح بذلك فى كتابه فيما لا ينصرف حيث قال : فأما الجر وهو الخفض فإنما امتنع فيما لا ينصرف من قبل أن مالا ينصرف فرع فى الأسماء كما أن الأفعال فرع عن الأسماء لأن الاسم قبل الفعل ؛ فقد أشبه مالا ينصرف الفعل فلا يكون فى أنحاء إعرابه مالا يدخل الفعل ، فلذلك جعل المخفوض فيه مفتوحا ، فالفتح فيه بناء إذ لم يمكن أن يدخله إعراب لا يدخل فى الفعل مثله فأبدل من الكسر بناء الفتح[1] . اه

ومحل إعراب مالا ينصرف بالفتحة فى موضع الجر إذا لم يضف أو يقرن بأل ، فإن أضيف أو قرن بأل جر بالكسرة ، وقد علل ذلك النحويون بعلل ثلاث[2] .

أولها : أنه إذا اقترن بأل أو أضيف أمن فيه التنوين ، لأن أل والإضافة لا يجامعان التنوين وقد كان سقوط الجر تابعا لسقوط التنوين ، فلما أمن فيه التنوين عاد الجر ، وهذا تعليل سيبويه[3] .

ثانيها : أنه بالألف واللام والاضافة بعد عن شبه الفعل فدخله الجر فى موضع الجر لأنه صار بمنزلة ما فيه علة واحدة ، وهذا تعليل المبرد[4] ،

---

(١) ماينصرف ومالا ينصرف للزجاج ص ١ ، ٢

(٢) أسرار العربية ص٣١٣ ، ٣١٤

(٣) انظر الكتاب ٢٢/١ ، ٢٣ ، ٢٢١/٣ (هارون)

(٤) انظر المقتضب ٣١٣/٣

وقد ألمح إليه سيبويه أيضا ، وهذا التعليل أنكره ابن عصفور[١] ، وذكر أنه يقتضى أن يجر الاسم الذى لاينصرف إذا صغر أو نعت لبعده حينئذ عن شبه الفعل ، لكون ذلك من خصائص الأسماء ، والواقع غير ذلك .

ثانيها : أن الألف واللام والإضافة كل واحدة منهما تقوم مقام التنوين ولو كان التنوين فيه لجاز فيه الجر ، فكذلك الأمر مع ماقام مقام التنوين ، وهذا التعليل رجحه ابن عصفور وغيره[٢] .

وإذا أضيف مالاينصرف أو دخلت عليه الألف واللام جر بالكسرة كما تقدم ، واختلف النحويون : هل يسمى منصرفا أم غير منصرف ؟

قالت طائفة هو غير منصرف لأنه لايدخله الصريف وهو التنوين ، وأما جره بالكسرة فعلته أمن التنوين :

وقال آخرون : بل هو منصرف لأنه انصرف عن شبه الفعل بانجراره بالكسرة ودخول خاصة من خواص الاسم ، ولأن غير المنصرف هو مامنع منه الكسر والتنوين.

وقد حكى السيوطى هذين القولين ، وقال[٣] : الثانى هو المختار

---

(١) شرح جمل الزجاجى لابن عصفور ٢٢٢/٢

(٢) المصدر السابق ، وانظر المقتصد شرح الايضاح ٩٧١/٢

(٣) الهمع ٧٧/١

وعليه السيرافي والزجاج والزجاجي ، وفي رأي ثالث اختاره كثير من المتأخرين : يفصل بين مازالت منه إحدى العلتين كالعلم فإنه تزول منه العلمية بالإضافة ودخول اللام فيصرف ، ومالا كالوصف ونحوه فلا .
والمعتمد ـ عندي ـ مااختاره السيوطي ؛ لأن غير المنصرف هو ماسقط منه التنوين رفعا ونصبا والتنوين والكسر جرا ، والمضاف والمقترن بأل وإن كان لاينون إلا أنه يكسر في موضع الجر فلا يندرج في حد مالا ينصرف .

وقد ذهب أبو علي الفارسي وتلميذه ابن جني وغيرهما إلى أن المضاف والمعرف بالألف واللام واسطة بين المنصرف وغير المنصرف ولاتوصف بالصرف ولاعدمه ، وفي الأشباه والنظائر : قال أبو علي ، مادخله اللام والإضافة من باب مالاينصرف لاأقول فيه بصرف ولا بعدمه ولا أقول إنه منصرف ، لأن المانع من الصرف موجود فيه وهو شبه الفعل ، وليس اللام والإضافة بسالبة إياه شبه الفعل ، ولاأقول : إنه غير منصرف لأن امتناع التنوين فيه ليس لكونه لاينصرف ، وإنما هو لدخول الألف واللام عليه فإنهما مانع من التنوين[1] .

وكذلك قال ابن جني في الخصائص في باب الحكم يقف بين الحكمين ومن ذلك ما كانت فيه اللام أو الإضافة نحو : الرجل وغلامك ، وصاحب الرجل ، فهذه الأسماء كلها وما كان نحوها لامنصرفة ولا غير منصرفة ،

---

(١) الأشباه والنظائر ٢٩٤/١

وذلك أنها ليست بمنونة فتكون منصرفة ولا مما يجوز للتنوين حلوله للصرف فإذا لم يوجد فيه كان عدمه منه أمارة لكونه غير منصرف كأحمد وعمر ، وكذلك التثنية والجمع على حدها ليس شيء من ذلك منصرفا ولا غير منصرف معرفة كانت أو نكرة من حيث كانت هذه الأسماء ليس مما ينون مثلها ، فإذا لم يوجد فيها التنوين كان ذهابه عنها أمارة لترك صرفها[١] .

وأقول : إن توقف أبي على الفارسي وابن جنى في عد المضاف والمجرد من أل من المنصرف توقف لامبرر له ، لأن دخول الكسر فيهما بعد أن كان ممتنعا دليل على تحولهما عن حالة منع الصرف وعلى زوال شبه الفعل الذي من أجله امتنع الكسر ، وامتناع التنوين فيهما سببه أنه لايجامع أل ولا الإضافة في كل اسم سواء كان من قبيل ماينصرف أو من قبيل مالاينصرف .

وأما توقف ابن جنى في المثنى وجمع السالم فهو مردود بما تقرر عند النحويين من أن النون فيهما عوض من دخول التنوين في المفرد[٢] ، وهذا يدل على أنهما من قبيل المنصرف .

---

(١) الخصائص لابن جنى ٣٥٧/١ ، ٣٥٨

(٢) أسرار العربية ص٥٤ وشرح ابن الناظم للألفية ص٤٢ والتصريح على التوضيح ٢٣/١ ومنهج السالك للأشمونى ٩١/١

وإذا اجتمع فى الاسم الذى لاينصرف أكثر من علتين توجبان المنع فالمشهور أنه يبقى على إعرابه ، ومنعه من الصرف وذلك نحو :أذربيجان علما على بلدة فإن فيه التعريف والعجمة والتركيب ، وذكر ابن جنى[1] : أن بعض النحويين ذهب إلى أن الاسم الذى اجتمع فيه سببان فمنع الصرف إذا انضم إلى ذلك ثالث امتنع من الإعراب أصلا ، ويرى ابن جنى فساد ذلك المذهب ، لأن سبب البناء فى الاسم ليس طريقه طريق حديث الصرف وترك الصرف وإنما سببه مشابهة الحرف لاغير .

أقسام مالاينصرف :

للنحويين فى تقسيم مالاينصرف طريقتان :

الطريقة الأولى : تقسيمه بحسب مافيه من العلل المانعة من الصرف فيقسم إلى ثلاثة أقسام :

(ا) مايمتنع صرفه لعلة واحدة ، وهو شيئان .

— ماكان جمعا لانظير له فى الآحاد نحو مساجد ومصابيح .

— ماختم بألف التأنيث المقصورة أو الممدودة نحو : حبلى وصحراء .

(ب) مايمتنع صرفه لعلتين إحداهما العلمية وهو ستة أشياء :

١ — العلم المزيد فى آخره ألف ونون نحو : عثمان وغطفان .

٢ — العلم الأعجمى نحو : إبراهيم وإسماعيل .

---

(١) الخصائص ١/١٧٩

٣ ـــ العلم المؤنث نحو : عائشة وزينب وطلحة .

٤ - العلم المعدول نحو : عمر وزفر .

٥ ـــ العلم المركب نحو : حضر موت وبعلبك .

٦ ـــ العلم الموازن للفعل نحو : أحمد ويعمر .

(حـ) مايمتنع صرفه لعلتين إحداهما الوصفية وهو ثلاثة أشياء :

ـــ الوصف المزيد فى آخره ألف ونون نحو : سكران ، حيران .

ـــ « الموازن للفعل نحو : أحمر ، وأفضل .

ـــ « المعدول نحو : مثنى وثلاث ورباع .

الطريقة الثانية : تقسيمه بحسب منعه من الصرف مطلقا أو بقيد العلمية ، وهو بذلك ضربان :

(ا) ضرب لاينصرف فى نكرة ولا معرفة ، وهو ستة أشياء :

١ ـــ الجمع المتناهى .

٢ ـــ المختوم بألف التأنيث المقصورة .

٣ ـــ المختوم بألف التأنيث الممدودة .

٤ ـــ الوصف المزيد فى آخره ألف ونون .

٥ ـــ الوصف المعدول .

٦ ـــ الوصف الموازن للفعل .

(ب) ضرب لاينصرف فى حال العلمية فإذا انكر انصرف ، وهو مايمتنع صرفه لعلتين إحداهما العلمية ، وهو ستة أشياء تقدم سردها ،

وقد نظم الممنوع من الصرف بهذه الطريقة الشيخ علم الدين السخاوى فقال(١) :

مساجد مع حُبلى وحمراء بعدها وسكران يتلوه أحاد وأحمر
فذى ستة لم تنصرف كيفما أتت سواء إذا ماعرفت أو تنكر
وعثمان إبراهيم طلحة زينب ومع عمر قل حضر موت يسطر
وأحمد فاعدد سبعة جاء صرفها
إذا نكرت والباب فى ذاك يحصر

(١) نقلا عن الأشباه والنظائر ٢/٣٢

المبحث الثاني

تعليل منع الصرف في اللغة العربية

قد ثبت لدى المحققين من النحويين أن الممنوع من الصرف إنما منع منه لشبهه بالفعل في كونه فرعا عن غيره ، وأن هذه الفرعية جعلت فيه ثقلا كثقل الفعل مما اقتضى منعه من التنوين الدال على الخفة ، ومنعه من الكسر الذي لا يجيء في الفعل ، وفيما يلي تفصيل القول في ذلك .

أولا : بيان كون الفعل فرعا عن الاسم :

من الأصول المقررة لدى النحويين أن الأسماء أصل للأفعال والحروف ، وأنها أسبق منها في المرتبة والتقديم .

وإنما قالوا إن الاسم أصل والفعل والحرف فرعان ، لأمرين(١) :

أولهما : أن الكلام المفيد لا يخلو من الاسم أصلا ، ويوجد كلام مفيد كثير لا يكون فيه فعل ولا حرف ، فدل ذلك على أصالة الاسم في الكلام وفرعية الفعل والحرف فيه .

ثانيهما : أن الاسم يخبر به ويخبر عنه ، والفعل لا يكون إلا مخبرا به ، والحرف لا يخبر به ولا يخبر عنه فلما كان الاسم من الثلاثة هو الذي يخبر به ويخبر عنه دون الفعل والحرف دل ذلك على أنه أصل في الكلام دونهما .

كذلك قال البصريون والكوفيون : الأسماء قبل الأفعال والحروف ،

---

(١) الأشباه والنظائر للسيوطي ١/٥٤

لأن الأفعال أحداث الأسماء ـ يعنون بالأسماء أصحاب الأسماء والاسم قبل الفعل ، لأن الفعل فيه والفاعل سابق لفعله ، وأما الحروف فإنما تدخل على الاسماء والأفعال لمعان تحدث فيها وإعراب تؤثره[1] .

كذلك يذكر النحاة أن الفعل فرع للاسم من وجهين[2] .

أحدهما : أن الفعل مشتق من المصدر على مذهب أهل البصرة ، والمشتق فرع على المشتق منه لأنه يتوقف وجود الفرع على وجود الأصل ، وعلى مذهب أهل الكوفة هو فرع عن الاسم لما فيه من شبه التركيب لدلالته على الحدث والزمان والنسبة ، والتركيب فرع عن الأفراد .

الثانى : أن الفعل لا يستغنى عن الاسم بل يفتقر إليه فى إفادة معنى التركيب ، والأسماء يستغنى بعضها ببعض عن الأفعال كقولك : الله ربنا ، ومحمد نبينا ، وزيد أخوك ، فالاسم يستقل بإفادة المعنى بغير توقف على الفعل وليس كذلك الفعل .

ثانيا : بيان كون الفعل أثقل من الاسم .

ينبغى أن نشير هنا إلى ما تقدم نقله عن أبى البقاء[3] من أن الثقل والخفة يعرفان من طريق المعنى لا من طريق اللفظ ، وأن الخفيف من الكلمات ما قلت مدلالوته ولوازمه والثقيل ما كثر ذلك فيه ، وأن معنى ثقل الفعل

---

(١) الإيضاح فى علل النحو للزجاجى ص٨٣

(٢) المصدر السابق ص١٠٠ والاشباة والنظائر ١/٢٦٣

(٣) انظر التبيين لابى البقاء العكبرى ص ١٧٣ ، ١٧٤ والأشباه والنظائر للسيوطى ١/١٤٥

الفعل أن مدلولاته كثيرة . فمن مدلولاته الحدث والزمان ، ولوازمه الفاعل والمفعول والظرف وغير ذلك .

وإذا تقرر ذلك فمن السهل أن يفهم قول النحويين : الفعل أثقل من الاسم ، أو الاسم أخف من الفعل ، وخلاصة ما ذكروه في التعليل لهذا القول(١) :

١ — أن الفعل لكثرة مقتضياته يصير بمنزلة المركب ، والاسم بمنزلة المفرد ، وبيان ذلك أن الفعل يقتضي فاعلا ومفعولا فصار كالمركب منهما إذ لا يستغني عنهما والاسم لا يقتضي شيئا من ذلك لأنه لا يدل إلا على المسمى الذى تحته فهو مفرد ، والمفرد أخف من المركب .

٢ — أن الاسم أكثر من الفعل ، والكثرة مظنة الخفة كما في المعرفة والنكرة ، وهذا لأن كل فعل لابد له من فاعل اسم يكون معه فلا يفيد إلا بانضمام اسم إليه ، وأما الاسم فيفيد مع اسم آخر من جنسه دون حاجة إلى الفعل ، فلذلك كان الاسم أكثر في الكلام من الفعل .

٣ — أن الاسم أكثر استعمالا من الفعل ، والشيء إذا كثر استعماله على ألسنتهم خف ، وإنما قلنا إنه أكثر استعمالاً لأمور منها الأوزان وعدد الحروف .

---

(١) انظر إيضاح علل النحو للزجاجي ص ١٠٠ ، ١٠١ والأشباه والنظائر للسيوطي ١/٢٦٢ ، ٢٦٣ وشرح المفصل لابن يعيش ١/٥٧ ، ٥٨

أما فى الأصول فلأن أصول الأسماء ثلاثية ورباعية وخماسية وليس فى الأفعال خماسية ، وأما بالزيادة فالاسم يبلغ بالزيادة سبعة وأكثر من ذلك والفعل لا يزاد على الستة فقد زاد الاسم على الفعل فى الأصول والزيادة .

وأما الأبنية فأبنية الأصول فى الأسماء المجمع عليها تسعة عشر وأصول الأفعال أربعة .

وأما الأبنية بالزيادة فالأسماء تزيد على ثلاثمائة والفعل لا يبلغ الثلاثين[1] .

لهذا خف الاسم على الألسنة لكثرة تداوله ، لأن كثرة الاستعمال لها مدخل فى الخفة ، قال ابن يعيش[2] : ألا ترى أن العجمى إذا تعاطى كلام العرب ثقل على لسانه لقلة استعماله له ، وكذلك العربى إذا تعاطى كلام العجم كان ثقيلا عليه لقلة استعماله له .

٤ — أن الفعل تلحقه زوائد نحو حروف المضارعة وتاء التأنيث ونونى التوكيد ، وهى زوائد لمعان ، وتلحقه أيضا الضمائر ، ويكون معها كالكلمة الواحدة فلهذا ثقل .

والنحويون يتكلمون هنا عن ثقل الفعل ، لأنهم سبروا غور مالا ينصرف من الأسماء فوجدوا أن جميع ما لا ينصرف يشبه الفعل فى هذا الثقل ، فحكموا بأن العرب أجروه مجرى الفعل وحذفوا منه التنوين والجر اللذين لا يدخلان فى الفعل تخفيفا لما فيه من الثقل .

---

(١) الأشباه والنظائر ١/٢٦٢ ، ٢٦٣

(٢) شرح المفصل لابن يعيش ١/٥٧

ولهذا قال ابن يعيش[١] فى هذا المقام : ولابد من بيان ثقل الأفعال فإن مدار هذا الباب على شبه ما لا ينصرف الفعل فى الثقل حتى جرى مجراه فيه ، ولذلك حذف التنوين مما لا ينصرف لثقله حملا على الفعل ولأن الفعل أثقل من الاسم كما تبين مما ذكرناه امتنع دخول التنوين فيه ، لأنه فى حاجة إلى التخفيف من ثقله ، فلا يزاد عليه حرف دون حاجة تدعو إلى ذلك .

ولهذا السبب نفسه امتنع الجر والكسر فى الأفعال ، فرارا من الثقل[٢] ، فإن قيل فالضم أثقل من الكسر فلماذا دخل فى الفعل مع كونه أثقل من الكسر ؟ قلت إن الضم علامة العمدة فى الأسماء ، والكسر علامة الفضلة ، وكما أن العمدة لا يستغنى عنه فكذلك علامته ، فلهذا دخل الضم الفعل مع ثقله ولم يحذف ، وجعلوه علامة للفعل المضارع المتجرد من الناصب والجازم لوقوعه موقع الاسم العمدة فى نحو : يقول زيد كذا ، وزيد يقول كذا .

ثالثا : بيان أن مالا ينصرف يشبه الفعل :

وقد تبين مما قدمناه أن الفعل فرع عن الاسم ، وأنه أثقل منه ، وأنه لثقله امتنع تنوينه و كسره ، والأسماء التى لا تنصرف قد شاركت الفعل فى هذا الحكم وهو امتناع التنوين والكسر . فما تفسير هذه المشاركة ؟ قال النحويون : تفسير هذه المشاركة هو أن الأسماء التى لا تنصرف ثقيلة كالفعل ، وهى

(١) شرح المفصل ١/٥٧

(٢) انظر الأشباه والنظائر للسيوطى ١/١٦٠ ، ١٦١

أيضا فرع عن الأسماء التى تنصرف فبينها وبين الأفعال مشابهة فى الفرعية والشىء إذا أشبه الشىء أعطى حكما من أحكامه على حسب قوة الشبه .

وفرعية الأسماء التى لاتنصرف عن الأسماء المنصرفة تارة تكون فى شيئين ، وتارة تكون فى شىء واحد يقوم مقامهما ، وقد أحصى النحويون عدة هذه الأشياء فوجدوها تسعة ، وهى التى أسموها بالعلل التسع ، وقالوا : إذا اجتمع فى الاسم فرعيتان أو علتان من هذه العلل التسع أو جاءت فيه علة واحدة تقوم مقام علتين فإنه يشبه الفعل ، ويسرى عليه ثقل الفعل فيمنع الصرف فلا يدخله جر ولاتنوين[1] .

قالوا : ولم تكف العلة الواحدة فى منع الصرف لوجوه :

١ — أن الأصل فى الأسماء أن تكون منصرفة فليس للعلة الواحدة من القوة ما يجذب الاسم عن ذلك الأصل ، فإذا اعتضدت بأخرى جذبتها إلى دائرة مالاينصرف ، ونظير ذلك فى الشرعيات أن الأصل براءة الذمة فلا يقوى الشاهد على شغل الذمة مالم يعتضد بآخر لأن الأصول تراعى ويحافظ عليها .

٢ — أن الأسماء التى تشبه الفعل من وجه واحد كثيرة ، ولو روعى

---

(١) انظر أسرار العربية ص٣٠٨ ، ٣٠٩ والخصائص ١١٧/١ والأشباه والنظائر ٣٠/٢ ، ٣١ وشرح المفصل لابن يعيش ٨/١ ، وشرح الكافية للرضى ٣٦/١ - ٣٨

الوجه الواحد وجعل له أثر في منع الصرف لكان أكثر الأسماء غير منصرف فتكثر مخالفة الأصل .

٣ — أن الفعل فرع عن الاسم فلا ينبغي أن يجذب الأصل إلى حيز الفرع إلا بسبب قوي وهو يتحقق باجتماع العلتين .

٤ — أن المشابهة بالفرعية مشابهة غير ظاهرة ولا قوية ، إذ الفرعية ليست من خصائص الفعل الظاهرة ، فإذا تكررت تلك المشابهة بكون الاسم فرعا في شيئين ظهرت تلك المشابهة وقويت فيه منع الاسم من الصرف .

قال ابن جنى[1] : السبب الواحد وإن لم يقو حكمه إلى أن يمنع الصرف فإنه لابد في حال انفراده من تأثير فيما حله ، وذلك التأثير الذي نومئ إليه ، وندعي حصوله ، هو تصويره الاسم الذي حله على صورة ما إذا ما انضم إليه سبب آخر اعتونا معا على منع الصرف .

ومراد النحويين بالعلة هنا : الخروج عن الأصل في الأسماء ، وعلل النحو — كما قال أبو القاسم الزجاجي — ليست موجبة ، وإنما هي مستنبطة أوضاعا ومقاييس ، وليست كالعلل الموجبة للأشياء المعلولة بها[2] . قال العلامة الرضى : قول النحاة إن الشيء الفلاني علة لكذا لا يريدون به أنه موجب له ، بل المعنى أنه شيء إذا حصل ذلك الشيء ينبغي أن

---

(١) الخصائص ١/١٧٨، ١٧٩

(٢) الايضاح في علل النحو للزجاجي ص ٦٤

يختار المتكلم ذلك الحكم لمناسبة بين ذلك الشيء وذلك الحكم[1] .

والذى يفهم من كلام الزجاجى والرضى أن تعليل النحويين لهذا الباب إنما قصدوا به تفسير هذه الظاهرة فى اللغة العربية ، وهى وجود بعض الأسماء لا يلحقه التنوين ولا يكسر فى حالة الجر ، وهى أسماء متنوعة لا يجمعها ضابط واحد فمنها أعلام ومنها أوصاف ومنها مفردات ومنها جموع ، ومنها مذكر ومنها مؤنث ، ولو أن النحويين قصروا هذا الباب على السماع ، واقتصروا على تعليله بالنقل عن العرب لتشتت الأمر على الباحثين عن الفصاحة ، إذ ليس فى مقدور كل متكلم أن يلم بجميع ما ورد منه فى اللغة ، ومن تمكن من الإلمام به قد يعجز عن القياس عليه . وبهذا يرد على السهيلى الذى يرى قصر هذا الباب على السماع وعدم تعليله بأكثر من النقل عن العرب[2] ، فإن تفسير النحويين لهذه الظاهرة وتعليلهم لها هو الذى مكن الباحثين عن الفصاحة من التكلم بما يوافق كلام العرب الفصحاء فى هذا الباب وإن لم يكن عندهم إلمام بجميع ما ورد منه فى اللغة .

وخروج مالا ينصرف عن الأصل فى الأسماء يتبين مما يأتى[3] :

١ ـ الاسم الدال على مفرد هو الأصل ، والدال على الجمع فرع عنه ، لأن الافراد سابق على الجمع .

---

(١) شرح الكافية للرضى ٣٥/١

(٢) انظر أمالى السهيلى ص١٩

(٣) انظر أسرار العربية ص ٣٠٧ ، ٣٠٨ وشرح الكافية للرضى ٣٧/١ والمقتصد شرح الايضاح للشيخ عبد القاهر الجرجانى ص ٩٦٤ ، ٩٦٥

٢ ـ الاسم الدال على مذكر هو الأصل ، والدال على مؤنث فرع عنه ، لأن التذكير سابق على التأنيث .

٣ ـ الاسم الدال على نكرة « « « ، « « معرفة « « ، لأن التنكير سابق على التعريف .

٤ ـ الاسم الدال على ذات « « « ، « « صفة « « ، لأن الموصوف سابق على الصفة .

٥ ـ الاسم الذي يكون غير مركب هو الأصل ، والذي يكون مركبا فرع ، لأن الإفراد سابق على التركيب .

٦ ـ الاسم المجرد عن الزيادة أصل ، والمزيد فرع ، لأن التجرد سابق على الزيادة .

٧ ـ الاسم الذي يجيء على أصل وضعه أصل ، والذي يعدل عن ذلك الأصل فرع ، لأن المعدول عنه سابق على المعدول .

٨ ـ الاسم الذي يجيء على وزن ليس خاصا بالأفعال ولا غالبا فيها هو الأصل ، والذي يكون بخلاف ذلك فرع ، لأن الأصل أن يختص كل قبيل بالوزن الخاص به والغالب فيه .

٩ ـ الاسم العربي الوضع أصل ، والأعجمي فرع ، لأن العجمة طارئة على العربية .

والذي سمع عن العرب فيما لا ينصرف لم يتعد هذه الأنواع التسعة من الخروج عن الأصل وتارة يكون الخروج عن الأصل بشيئين وتارة يكون

بشيء واحد يقوم مقامهما كما ذكرنا وقد وضع النحاة لذلك شروطا وضوابط بدوها على استقرائهم لكلام العرب في هذا المجال .

وقد تكلم الزجاج في كتابه فيما لا ينصرف عن هذه الفروع التي اصطلح النحويون بعد ذلك على تسميتها بالعلل فقال[1] :

اعلم أن جميع مالا ينصرف من الأسماء فإنما امتنع من الصرف لشيئين من الفرع يدخلانه فيخرجانه من أصل التمكن وأصول الأسماء ، وذلك نحو رجل سميته بـ (أحمد) اجتمع فيه شيئان وهما أنه على مثال الفعل نحو أذهب وأعلم ، وأنه معرفة فاجتمع فيه شيئان وهما شبه الفعل[2] والتعريف ، تقول : مررت بأحمد فتحذف التنوين وتفتح في موضع الخفض ثم قال : ونحن نقدم قبل ذكر الأبواب كل الجهات التي هي فروع والتي إذا اجتمع منها اثنان على الاسم منعا الصرف وتلك الجهات :

١ ـ هي الصفة ، فالصفة فرع ؛ لأن الموصوف قبل الصفة .

٢ ـ وهي التأنيث ، لأن التذكير قبل التأنيث ، ألا ترى أنك تقول : قائم ثم تقول قائمة فيدخل التأنيث على التذكير ، وتقول في كل معلوم هو شيء قبل أن يعلم أذكر هو أم أنثى والشيء ذكر .

٣ ـ ومن جهات الفروع المعرفة ، لأن الاسم يكون نكرة ثم يعرف كقولك : رجل والرجل .

---

(١) ما ينصرف ومالا ينصرف ص ٢ : ٥

(٢) مراده بشبه الفعل كونه على وزن يغلب فيه أو يخصه كما سيأتي في المبحث الثالث .

٤ ـ ومن جهات الفروع شبهه لفظ الفعل ، لأن الفعل فرع عن الاسم .

٥ ـ ومن الفروع : الجمع ، لأن الواحد أول العدد فالجمع فرع .

٦ ـ ومنها عدل الاسم عن جهته ، فإن العدل فرع أيضا ، لأن عدلك إياه عن أصله هى إزالة عن الأصل .

٧ ـ ومن الفروع أن تكون علامة التأنيث داخلة على غير جهة دخول الهاء ، فمخالفتها جهة التأنيث فرع ثان فى التأنيث .

٨ ـ ومن الفروع أن يكون الاسم أعجميا ، فالعجمة فرع فى العربية .

فهذه الفروع هى جميع ما يمنع الصرف ، فإذا اجتمع منها شيئان فى الاسم منعا الصرف كما وصفنا اه ويلحظ أن الزجاج لم يذكر فرعية التركيب ، مع أن سيبويه تكلم عنها فى الكتاب[1] عندما قال :

هذا باب الشيئين اللذين ضم أحدهما إلى الآخر فجعلا بمنزلة اسم واحد .

وذلك نحو : حضرموت ، وبعلبك ... وفيه يقول : فقلت ليونس : هلا صرفوه إذ جعلوه اسما واحدا وهو عربى؟ فقال : ليس شىء يجتمع من شيئين فيجعل اسما سمى به واحد إلا لم يصرف ، وإنما استثقلوا صرف هذا ، لأنه ليس أصل بناء الأسماء ، فلما لم يكن هذا البناء أصلا ولا متمكنا كرهوا أن يجعلوه بمنزلة المتمكن الجارى على الأصل فتركوا صرفه كما تركوا صرف الأعجمى .

وفى كلام سيبويه هذا إشارة إلى فرعية ما لا ينصرف عن غيره من الأسماء

---

(١) حـ٣ ص٢٢٣ (هارون)

وقد تكلم فى هذا بشىء من التفصيل فى باب مجارى أواخر الكلم من العربية حيث قال[١] :

(واعلم أن ما ضارع الفعل المضارع من الأسماء فى الكلام ووافقه فى البناء أجرى لفظه مجرى ما يستثقلون ، ومنعوه ما يكون لما يستخفون ، وذلك نحو أبيض وأسود وأحمر وأصفر فهذا بناء : أذهب وأعلم ، فيكون فى موضع الجر مفتوحا ، استثقلوه حين قارب فى الكلام ووافق فى البناء ، وقال أيضا[٢] : (واعلم أن النكرة أخف عليهم من المعرفة وهى أشد تمكنا ، لأن النكرة أول ثم يدخل عليها ما تعرف به ، فمن ثم أكثر الكلام ينصرف فى النكرة. واعلم أن الواحد أشد تمكنا من الجميع، لأن الواحد أول ، ومن ثم لم يصرفوا ما جاء من الجميع ما جاء على مثال لا يكون للواحد نحو مساجد ومفاتيح .

واعلم أن المذكر أخف عليهم من المؤنث ؛ لأن المذكر أول ، وهو أشد تمكنا ، وإنما يخرج التأنيث من التذكير ، ألا ترى أن الشىء يقع على كل ما أخبر عنه قبل أن يعلم أذكر هو أو أنثى والشىء ذكر ، فالتنوين علامة للأمكن عندهم والأخف عليهم وتركه علامة لما يستثقلون) وتكلم عن فرعية المعدول نحو عمر وزفر حيث قال[٣] : (وأما عمر وزفر فإنما منعهم

---

(١) المصدر نفسه ٢١/١

(٢) « « ٢٢/١

(٣) « « ٢٢٣/٣

من صرفهما وأشباههما أنهما ليسا كشيء مما ذكرنا وإنما هما محدودان عن البناء الذى هو أولى بهما وهو بناؤهما فى الأصل ، فلما خالفا بناءهما فى الأصل تركوا صرفهما وذلك نحو عامر وزافر)

وقال عن كلمة (أخر) : « فلما خالفت الأصل وجاءت صفة بغير الالف واللام تركوا صرفها[١] » .

وقال عن الجمع الذى يكون على مثال مفاعل ومفاعيل[٢] : « اعلم أنه ليس شيء يكون على هذا المثال إلا لم ينصرف فى معرفة ولا نكرة ، وذلك لأنه ليس شيء يكون واحداً يكون على هذا البناء ، والواحد أشد تمكنا ، وهو الأول . فلما لم يكن هذا من بناء الواحد الذى هو أشد تمكنا وهو الأول تركوا صرفه إذ خرج من بناء الذى هو أشد تمكنا » .

وقال فى « باب تسمية المؤنث[٣] » : « اعلم أن كل مؤنث سميته بثلاثة أحرف متوال منها حرفان بالتحرك لا ينصرف ... ثم قال : وإنما كان المؤنث بهذه المنزلة ولم يكن كالمذكر ، لأن الاشياء كلها أصلها التذكير ثم تختص بعد ، فكل مؤنث شيء ، والشيء يذكر ، فالتذكير أول وهو أشد تمكنا ، كما أن النكرة هى أشد تمكنا من المعرفة ، لأن الأشياء إنما تكون نكرة ثم تعرف فالتذكير قبل وهو أشد تمكنا عندهم ، فالأول هو أشد تمكنا عندهم » .

---

(١) الكتاب ٣/٢٢٥
(٢) المصدر السابق ٣/٢٢٧
(٣) المصدر نفسه ٣/٤٢٠ ، ٢١٤

ويستفاد من كلام سيبويه هذا أن الاسم إذا خرج عما هو الأصل في الأسماء ضعف تمكنه في باب الاسمية ، وإذا ضعف تمكنه في باب الاسمية ترك صرفه ، لأن الصرف علامة الأمكن عند العرب.

ويستفاد منه أيضا أن ترك صرف ما لا ينصرف سببه هو الثقل ، وهو ثقل معنوى كما وضحه أبو البقاء في التبيين ، وتقدم نقل ذلك عنه.

ويستفاد منه كذلك أن هذا الثقل ناشىء عن خروج مالا ينصرف عما هو الأصل في الاسم وقد عبر سيبويه عن ذلك بمخالفة الأصل ، وعبر عنه الزجاج بالفرعية ، وعبر عنها آخرون بالعلة ، والقصد عند الجميع أن ما لا ينصرف فيه خروج عما هو الأصل في الأسماء وذلك الخروج استوجب له ترك التنوين وتبع سقوط التنوين الكسر وهو في ذلك كله شبيه بالفعل ، لأن الخارج عن الأصل فرع عما هو الأصل ، كما أن الفعل فرع عن الاسم ، والخارج عن الأصل فيه ثقل معنوى ، لأن الفرع أثقل من الأصل ، وكذلك الفعل فيه ثقل كما بيناه .

ولما خرج مالا ينصرف عما هو الأصل في الأسماء ترك تنوينه كما أن الفعل لا يدخله التنوين وسقط منه الكسر كما أن الفعل لا يدخله الكسر .

والنحويون عندما تكلموا عن خروج مالا ينصرف عما هو الأصل في الأسماء لم يقصدوا الخروج المطلق ، وإنما قصدوا خروجا مقيدا بصفات مخصوصة مستمدة من استقراء كلام العرب في هذا المجال ، وقد وضحوا ذلك في حديثهم عن العلل المانعة من الصرف ، كما سيأتي بيانه .

وفى ضوء ما ذكرناه ينبغى أن يفهم قول بعض النحويين فى تعريف مالا ينصرف : هو كل اسم اجتمعت فيه علتان فرعيتان فصاعدا من علل تسع أو وجدت فيه علة تقوم مقام العلتين[١] .

وقد عرفه ابن الحاجب فى الكافية بذلك ، وذكر العلل ومثل لها فقال : غير المنصرف مافيه علتان من تسع أو واحدة منها تقوم مقامهما وهى :

عدل ووصف وتأنيث ومعرفة وعجمة ثم جمع ثم تركيب
والنون زائدة من قبلها ألف ووزن فعل وهذا القول تقريب

مثل عمر ، وأحمر ، وطلحة وزينب ، وإبراهيم ، ومساجد ، ومعديكرب وعمران ، وأحمد[٢] .

مناقشة تعليل السهيلى لمنع صرف مالاينصرف :

ذهب أبو القاسم السهيلى[٣] إلى تعليل منع الصرف فيما لاينصرف باستغنائه عن التنوين ، لأنه يرى أن التنوين ليس علامة للتمكن وإنما هو علامة للانفصال وإشعار بأن الاسم غير مضاف إلى مابعده ولا متصل به ،

---

(١) شرح جمل الزجاجى لابن عصفور ٢/٢٠٥ وشرح الكافية للرضى ١/٣٥ وانظر المقتصد شرح الايضاح ص ٩٦٣
(٢) كافية ابن الحاجب بشرح الرضى ١/٣٥
وشرح الفواكه الجنية على متممة الآجرومية ص٢٦
(٣) انظر أماليه ص١٩ ونتائج الفكر ص ٨٧

قال(١) : ومما يدل على أن التنوين ليس علامة للتمكن وإنما هو علامة للانفصال قولهم : حينئذٍ ويومئذٍ فنونوا لما أرادوا فصل « إذ » عن الجملة وتركوا التنوين حين قالوا : « إذ زيد قائم » لما أضافوا الظرف إلى الجملة .. ومما يدلك على أنها علامة فصل سقوطها فى الوقف ، إذ السكوت مغن عنها وأقوى فى الدلالة على فصل الاسم منها ، ودخولها فى القوافى إذا وصلت بيتا ببيت نحو إنشادهم :

* ياصاح ماهاج الدموع الذرّفن *

ابهوا بالتنوين فى حال الدرج على انفصال البيت من البيت ، ألا ترى كيف لاينونون مضمرا ولا مبهما ولا مافيه الألف واللام ، لأنه لايتوهم إضافة شيء من ذلك فلا حاجة إلى التنوين .

ومن ثم لم ينونوا الفعل لاتصاله بالفاعل وأنه كالجزء منه ، ولا تنون الحروف ولا ماضارعها من الأسماء لأن العامل منها متصل بمعموله ، وغير العامل منها لايتوهم إضافته فيحتاج إلى فصل .

ونقول : أما القول بأن ما لاينصرف مستغن عن التنوين فهو قول صحيح ، لأن مالاينصرف مستغن عن التنوين لثقله ، والتنوين زيادة ، والزيادة لاتلحق بالثقيل حتى لايزداد ثقلا على ثقل وهذا ما أجمع عليه جمهور النحويين ، وبه فسروا تنوين الاسم وعدم تنوين الفعل فعلة

---

(١) أماليه ص١٩ ومابعدها

الاستغناء — عند الجمهور — هى ماتقدم تقريره من ثقل مالاينصرف بما فيه من خروج عن الأصل ومشابهته للفعل فى كونه فرعا .

وأما ماذكره من تعليل استغنائه عن التنوين بكون التنوين علامة للانفصال وإشعاراً بأن الاسم غير مضاف إلى مابعده ولا متصل به غير صحيح ، لأن الأمر لو كان كما ذكر لنون الاسم الذى لاينصرف إذا كان يقبل الإضافة نحو زيد أفضل رجل ، وصليت فى مساجد البلدة ، فكان ينبغى أن ينون نحو أفضل ومساجد فى حالة الافراد ليدل التنوين على انفصاله ويشعر بأنه غير مضاف إلى مابعده ولا متصل به ، وهذا مالم يحدث .

وكون التنوين علامة للانفصال واشعاراً بأن الاسم غير مضاف إلى مابعده ولا متصل به هو من الأصول المقررة عند النحويين ، وبه عللوا سقوط التنوين وحذفه عند الإضافة .

قال أبو البركات[١] : فإن قيل : فلم حذف التنوين من المضاف ؟ وجر المضاف إليه ؟

قيل : أما حذف التنوين فلأنه يدل على الانفصال والإضافة تدل على الاتصال فلم يجمعوا بينهما ألا ترى أن التنوين يؤذن بانقطاع الاسم وتمامه والإضافة تدل على الاتصال وكون الشىء متصلا منفصلا فى حالة واحدة محال !

وهذا الأصل لايتعارض مع القول بأن التنوين علامة للتمكن والخفة

---

(١) أسرار العربية ص٢٧٩

بحيث لو ثبت كون التنوين علامة للانفصال وأن الاسم غير موصول بما بعده ولا مركب معه انتفى كونه علامة للتمكن والخفة ، فإذا قيل : هذا كتابٌ مفيدٌ فالتنوين فى « كتاب » يدل على أنه غير موصول بما بعده ولا مركب معه كما هو الشأن فى كتابِ زيدٍ .

وفى الوقت نفسه يدل هذا التنوين على أن هذا الاسم متمكن فى باب الاسمية وأنه لم يشبه الحرف فيبنى وليس فرعا عن أصل كما هو شأن الفعل فيمنع من الصرف ، كما يدل على أنه خفيف خفة معنوية لكونه جاء على الأصل فى الأسماء ، ولم يخرج عنها بشىء يؤدى إلى ثقله حتى يحتاج إلى التخفيف بمنع الصرف .

والقول بأن التنوين علامة للتمكن قول سيبويه وجمهور النحويين ، وفيه مايشبه الاجماع ولايعرف من خالف ذلك إلا بعض الذين قالوا : التنوين فاصل بين المفرد المضاف[1] .

ويبدو أن السهيلى تأثر بهذا القول ، وقد تقدم رده بما نقلناه عن أبى البقاء عند الحديث عن فائدة تنوين التمكين[2] ، وقد كان السهيلى يذهب فى نتائج الفكر[3] إلى أن التنوين علامة للتمكن والانفصال ثم عدل عن ذلك فى أماليه ونفى كون التنوين علامة للتمكن ولم يوافقه على ذلك أحد من المحققين .

---

(١) انظر ص ١١ وما بعدها وانظر إيضاح علل النحو للزجاجى ص ٩٧

(٢) انظر ص ١٢ ، ١٣

(٣) نتائج الفكر ص ٨٨

ويرى السهيلى أن ذهاب الخفض فيما لاينصرف إنما هو لمنع توهم أن الاسم مضاف إلى ياء المتكلم وأنها حذفت اجتزاء عنها بالكسرة[١] ، وهذا الذى قاله جائز لكنه غير مطرد ، لأنه لا يتحقق فى نحو : اشتريت الثوب بدراهم ، وصليت فى مساجد ، ومررت برجل عطشان ، وبرجل أفضل منك ، لأن التوهم الذى ذكره غير وارد هنا .

وإنما يجىء التوهم فى بعض الأمثلة نحو : سلمت على فاطمة ، ومررت من أحمدَ ؛ فهو إذن غير مطرد لأنه لايتحقق فى جميع ما لا ينصرف ، كما أنه لا يتحقق فى جميع الأعلام .

وإن شئت فاعتبر ذلك فى قوله تعالى : « إذهبا إلى فرعون إنه طغى »[٢] وقوله : « وجنود إبليس أجمعون »[٣] . إذ لا مدخل للتوهم المذكور فى الآيتين حتى يحتاج إلى دفعه بترك الكسر .

---

(١) أماليه ص ١٩ ومابعدها

(٢) آية ٤٣ من سورة طه

(٣) آية ٩٠ من سورة الشعراء

المبحث الثالث

العلل المانعة من الصرف

اتفقت أقوال الجمهور من النحاة على أن خروج مالا ينصرف عما هو الأصل فى الأسماء له تسعة مظاهر وهى التى يعبرون عنها بالأسباب أو العلل، وبعض مالا ينصرف خارج عن الأصل فى شىء واحد ، وبعضه خارج عن الأصل فى شيئين ، فالأول يقال عنه : ممنوع من الصرف لعلة واحدة قامت مقام علتين ، ومثاله : مساجد وحبلى وصحراء ، والثانى يقال عنه : ممنوع من الصرف لعلتين ، وقد لحظ أنه إذا اجتمع فيما لاينصرف علتان أو أكثر لابد أن تكون إحدى علتيه أو علله إما العلمية وإما الوصفية .

وقد نظم كثيرون هذه العلل فى بيت واحد أو أكثر من بيت ، وجمع السيوطى طائفة من ذلك فى الأشباه والنظائر[1]، فمن نظمها فى بيت واحد قول الشيخ بهاء الدين بن النحاس :

وزن المركب عجمة تعريفها عدل ووصف الجمع زد تأنيثا

والبيت المشهور :

اجمع وزن عادلا أنث بمعرفة ركّب وزد عجمة فالوصف قد كملا

ومن نظمها فى أكثر من بيت قول الشيخ تاج الدين بن مكتوم :

إذا رمت إحصاء الموانع للصرف فعدل وتعريف مع الوزن والوصف

وجمع وتركيب وتأنيث صيغة وزائدتى فعلان والعجمة الصرف

---

(١) انظر الأشباه والنظائر ٢/٢٩ ، ٣٠

وقوله أيضاً :

موانع صرف الاسم تسع فها كها منظمة إن كنت فى العلم ترغب
هى العدل والتأنيث والوصف عجمة وزائدتا فعلان جمع مركب
وثامنها التعريف والوزن تاسع وزاد سواهـا باحث يتطلب

وقد تقدم بيان كون هـذه العلل أو الأسباب خروجا عن الأصل فيما نقلناه عن الزجاج وسيبويه[1] ، وحديثنا فى هـذا المبحث فى شرح حقيقتها وذكر أحكامها .

وبالتأمل فى علة التأنيث نلحظ أنها تمنع الصرف وحدها تارة وبقيد العلمية تارة أخرى ، ولهذا جعلتها فى هذا المبحث علتين فصارت العلل عشرا وهى :

١ ـ الجمع المتناهى أو الذى لانظير له فى الآحاد نحو مساجد ومصابيح .

٢ ـ التأنيث بالألف المقصورة نحو حُبلى أو الممدودة نحو عذراء .

٣ ـ العلمية أو التعريف نحو أحمد وعثمان وعمر .

٤ ـ الوصفية كما فى أحمر ، وسكران ، ومثنى وثلاث ورباع .

٥ ـ زيادة الألف والنون نحو عثمان ، وحيران .

٦ ـ وزن الفعل نحو : أحمد ، ويزيد ، وتغلب .

٧ ـ العدل نحو : عمر ، ومثنى وثلاث ورباع .

---

(١) انظر ماتقدم ص

٨ ــ التأنيث بغير الألف نحو : زينب وعائشة وحمزة .

٩ ــ التركيب نحو : بعلبك

١٠ ــ العجمة نحو : إبراهيم وجبريل .

والمشهور أن هذه العلل كلها لفظية أى راجعة إلى لفظ الكلمة ماعدا العلمية والوصفية فإنهما معنويتان راجعتان إلى المعنى ، وذهب ابن جنى فى الخصائص(١) إلى أن اللفظى منها وزن الفعل خاصة ، والباقى معنوى ، وذكر من المعنوى العدل والتأنيث ، ولاشك أنهما راجعان إلى لفظ الاسم كما هو مذهب الجمهور ، وذلك واضح فى العدل ، لأنه تحويل الاسم من صيغة إلى صيغة كما سيأتى تفصيله ؛ وأما التأنيث فمنظور فيه إلى دخول العلامة وهى الألف أو التاء ظاهرة أو مقدرة كما سيأتى بيانه ، ولولا ذلك لصرف نحو حمزة وطلحة لأن مدلوله مذكر .

والمشهور أيضا أن مامنع من الصرف لعلتين لايمنع إلا إذا كانت إحداهما معنوية والأخرى لفظية(٢) ، قال ابن الناظم فى شرحه للألفية(٣) واعلم أن المعتبر من شبه الفعل فى منع الصرف هو كون الاسم فيه إما فرعيتان مختلفتان مرجع إحداهما إلى اللفظ ومرجع الأخرى إلى المعنى ، وإما فرعية تقوم مقام الفرعيتين .

---

(١) الخصائص ١٠٩/١

(٢) حاشية يس على التصريح ٢٠٩/٢ ، ٢١٠

(٣) شرح الألفية لابن الناظم ص٦٢٣

فإن وجدت فى الاسم علتان لفظيتان فقط نحو باذنجان فإن فيه العجمة والتركيب لم يمنع من الصرف ؛ ولا يجتمع فى الاسم علتان معنويتان ، لأن العلمية والوصفية لا يمكن اجتماعهما .

وفيما يلى تفصيل القول فى علل منع الصرف وفقا للترتيب الذى اخترته ، وهو البدء بما يقوم مقام علتين ، ثم الحديث عن علتى العلمية والوصفية ، ثم عن سائر العلل .

الجمع المتناهى

أو الجمع الذى لا نظير له فى الآحاد ، ومثاله مساجد ودراهم وقوارير ومصابيح ، وقد عبر عنه سيبويه بلفظ « ما كان على مثال مفاعل أو مفاعيل »[1] وكذلك عبر عنه الزجاج[2] ، وقال الأخفش فى تعريفه : كل جمع ثالث حروفه ألف ، وبعد الألف حرف ثقيل أو اثنان خفيفان فصاعدا فهو لا ينصرف فى المعرفة ولا النكرة نحو : محاريب وتماثيل ومساجد وأشباه ذلك إلا أن يكون فى آخره الهاء ، فإن كانت فى آخره الهاء انصرف فى النكرة نحو طيالسة وصياقلة[3] .

وقال الفراء : كل جمع كانت فيه ألف قبلها حرفان وبعدها حرفان فهو لا يُجرى مثل صوامع ومساجد وقناديل وتماثيل ومحاريب ، وهذه الياء

---

(١) الكتاب ٢٢٩/٣ ، ٢٣٠ (هارون)

(٢) ما ينصرف وما لا ينصرف ص٤٦

(٣) معانى القرآن للأخفش ٣٢٨/٢

بعد الألف لايعتد بها ، لأنهـا قد تدخل فيما ليست هى منه ، وتخرج عما هى منه فلم يعتدوا بها إذ لم تثبت كما ثبت غيرها[١] .

ويفهم من كلام سيبويه عن هذا الجمع أنهم تركوا صرفه لأنه خرج عن بناء الواحد الذى هو أشد تمكنا[٢] ، ولأنه لايكسر فيخرج إلى بناء غير هذا البناء ، لأن هذا البناء هو الغاية[٣] ولهذا صرفوا نحو أقوال وأعراب وأيد ، لأنها تكسر فتضارع الواحد الذى هو أشد تمكنا فيقال فيها أقاويل وأعاريب وأياد[٤] ، فهو إذن خارج عن الأصل بكونه جمعا ليس على بناء الواحد ، وزاد خروجا عن الأصل بكونه منتهى الجمع ، وأنه لايجمع كما يجمع المفرد .

ويفهم من قول الزجاج : « وإنما منعهم من صرف هذا المثال أنه جمع وأنه على مثال ليس يكون فى الواحد »[٤] أنهم تركوا صرفه لخروجه عن الأصل بكونه جمعا ولأنه زاد خروجا عن الاصل بكونه على وزن ليس له نظير فى المفردات أو الآحاد .

وينبغى أن يفهم قول المتأخرين : إن هذه العلة قائمة مقام علتين بناء على مافهم من كلام سيبويه والزجاج فى هذا .

---

(١) معانى القرآن للفراء ٤٢٨/١

(٢) الكتاب ٢٢٧/٣ هارون

(٣) المصدر نفسه ٢٢٩/٣ ، ٢٣٠

(٤) ماينصرف ومالاينصرف ص٤٦

وقد عبر النحويون عن هذا الجمع بأنه : صيغة منتهى الجموع ، والجمع الأقصى ، والجمع المتناهى ، والجمع الذى لا نظير له فى الآحاد ، وكل ذلك يستمد من كلام سيبويه وغيره من النحويين المتقدمين ، ومرادهم بكونه متناهيا أو أقصى أنه لا يمكن جمعه جمع تكسير ، فلا ينافى ذلك جمعه جمع سلامة كما فى جمع صواحب على صواحبات ، وذلك لأن جمع السلامة لا يغير الصيغة ، ومرادهم بكونه لا نظير له فى الآحاد أنه لا يجمع ، وأنه ليس من الآحاد ماهو على وزنه لأن ذلك هو الذى أدى إلى ثقله واستوجب له منع الصرف ، وقد قال الأخفش فى تعليل منعه من الصرف[1] : وإنما منع العرب من صرف هذا الجمع أنه مثال لايكون للواحد ولايكون إلا للجمع ، والجمع أثقل من الواحد ، فلما كان هذا المثال لا يكون إلا للأثقل لم يصرف .

وكذلك علله الفراء بقوله[2] : وإنما منعهم من إجرائه أنه مثال لم يأت عليه شىء من الأسماء المفردة ، وأنه غاية للجماع ، إذ انتهى الجماع إليه فينبغى له ألا يجمع ، فذلك أيضا منعه من الانصراف ، ألا ترى أنك لا تقول : دراهمات ولا دنانيرات ولا مساجدات .

وقال أبو العباس المبرد[3] : ما كان من الجمع على مثال مفاعل ومفاعيل نحو : مصاحف ومحاريب ، وما كان على هذا الوزن نحو فعالل وفواعل

---

(١) معانى الأخفش ٢/٣٢٨ ، ٣٢٩

(٢) معانى الفراء ١/٤٢٨

(٣) المقتضب ٣/٣٢٧

وأفاعِل وأفاعيل وكل ما كان مما لم نذكره على سكون هذا وحركته وعدده فغير منصرف فى معرفة ولا نكرة ، وإنما امتنع من الصرف فيهما لأنه على مثال لا يكون عليه الواحد ، والواحد هو الأصل . فلما باينه هذه المباينة وتباعد هذا التباعد فى النكرة امتنع من الصرف فيها ، وإذا امتنع من الصرف فيها فهو من الصرف فى المعرفة أبعد .

وشرط منع هذا الجمع من الصرف أن يكون على مثال مفاعل أو مفاعيل وألا تدخل عليه التاء كما صرح بذلك الأخفش فيما نقلناه عنه ، وبعض النحويين جمع الشرطين بلفظ موازنة مفاعل أو مفاعيل[1] .

ولو فاتت هذه الصيغة لم تؤثر الجمعية منع الصرف كما فى حُمُر وحِسان ، فهما مصروفان مع أن فى كل واحد منهما الجمعية والصفة .

وإنما اشترط عدم دخول التاء احترازا من نحو ملائكة وطيالسة وصياقلة لأن التاء تقرب اللفظ من وزن المفرد نحو كراهية وطواعية وعلانية ، فتكسر من قوة جمعيته فلا تقوم مقام السببين ، ولا سيما على مذهب من قال إن قيامه مقامهما لكونه لا نظير له فى الآحاد[2] .

وفى هذا يقول بعض النحويين ملغزا :

ما علة تمنع الاسم صرفه وهىْ وأخرى ليس تمنعان

---

(١) انظر ارتشاف الضرب لأبى حيان /٤٢٦ والمساعد على تسهيل الفوائد ٣/٥ - ٧ وأوضح المسالك لابن هشام ٤/١١٦

(٢) شرح الكافية للرضى ١/٥٤ والمساعد على تسهيل الفوائد ٣/٧

قال السيوطي[١] : يعني أن مثل صياقل وصيارف وملائك يمتنع صرفه بعلة تناهي الجمع ، فإذا قلت صياقلة وصيارفة انصرف مع بقاء الجمعية وانضمام التأنيث إليها ، والتأنيث من علل منع الصرف ولكن بالتاء شاكل الآحاد فلذلك انصرف كطواعية وعلانية وكراهية .

وفي هذه التاء ألغز الحريري أيضا وقال : أية هاء إذا التحقت أماطت الثقل وأطلقت المعتقل[٢] ؟ ومراده هذه التاء التي إذا التحقت بالجمع المتناهي أماطت عنه الثقل الذي كان يمنعه من الصرف وأطلقته من سجن ما لا ينصرف إلى الآفاق الرحبة لما ينصرف من الأسماء .

وكون الجمع هنا على مثال مفاعل أو مفاعيل المعتبر فيه الهيئة ، فلا يشترط زيادة الميم في أوله فيدخل فيه نحو دراهم وجعافر ، ولابد من تحرك ما بعد ألف الجمع لفظا كما في دراهم أو تقديرا كما في دواب[٣] ، لأن أصله : دوابب بوزن فواعل .

هذا وقد تعرض بعض النحاة هنا لصرف نحو تواني، وحواري، ويماني وذكروا أن الأول صرف لكون الكسرة بعد الألف عارضة ، وأن الثاني صرف لأن بعد الألف ياء مشددة للنسب عارضة ، وأن الثالث صرف لأن

---

(١) الأشباه والنظائر ٣/٤٦

(٢) الأشباه والنظائر ٣/٤ ، ٥

(٣) المساعد على تسهيل الفوائد ٣/٥

الألف فيه عوض من إحدى ياءى النسب[1] ، وأرى أن هذه الأمثلة ليست من أبنية الجموع فلا حاجة بنا للاعتذار عن صرفها ، فضلا عن ذكرها فى هذا المقام .

وقد علل النحويون منع صرف ما ورد على هـذا النمط من الجموع ، وذكروا فى ذلك وجوهاً[2] :

أولها : أنه لما كان جمعا لا يمكن جمعه مرة ثانية فكأنه قد جمع مرتين ، وتوضيح ذلك أن إحدى العلتين المانعتين له من الصرف هى كونه جمعا ، والعلة الثانية هى تكرار الجمع فيه تحقيقا كما فى أكالب وأناعيم ، لأن الأول جمع أكلب والثانى جمع أنعام أو تقديراً نحو مساجد ، فإنه وإن كان جمعا من أول وهلة لكنه بزنة ذلك المكرر وهو أكالب فكأنه جمع جمع ، ويقوى ذلك امتناعه من التكسير[3] ومفارقته بذلك الجموع المشابهة للآحاد التى يصح جمعها مرة أخرى .

ثانيها : أنه لما كان جمعا لا نظير له فى الآحاد ، صار فرعا من جهة الجمعية وجهة عدم النظير[4] .

ثالثها : أنه لما كان جمعا لا نظير له فى الآحاد صار بعدم النظير كأنه جمع

---

(١) المصدر السابق ، والهمع ١/٧٩ وارتشاف الضرب ١/٤٢٦ ، ٤٢٧

(٢) أسرار العربية ص٣١٢

(٣) المرتجل لابن الخشاب ص٨٥ وشرح الكافية للرضى ١/٤٠

(٤) همع الهوامع ١/٧٩ وشرح الكافية للرضى ١/٤٠

مرتين ، وذلك أن كل جمع له نظير من الواحد وحكمه فى التكسير والصرف كحكم نظيره ، فـ « كلاب » منصرف فى النكرة والمعرفة ، لأن نظيره فى الواحد كتاب ، كذلك فلو كان « كلاب » مما يجمع لكان قياس جمعه كلب على حد كتاب و كتب ، وكذلك باقى الجموع ، وهذا الجمع أعنى مساجد ودراهم لما كان الجمع الذى تنتهى إليه الجموع ولا نظير له فى الآحاد مكسر على حدة صار كأنه جمع مرتين نحو : كلب وأكلب وأكالب ، ورهط وأرهط وأراهط(١) .

رابعها : أنه لما كان جمعا لانظير له فى الآحاد أشبه الأعجمى الذى لانظير له فى كلام العرب وجرى مجراه ففيه الجمع وشبه العجمة(٢) .

خامسها : أنه لما كان جمعا لا يمكن تكسيره مرة ثانية أشبه الفعل لأن الفعل لا يدخله التكسير وكونه جمعا علة ترجع إلى المعنى ، وكونه أقصى علة أخرى ترجع إلى اللفظ لخروجه عن صيغ الآحاد العربية(٣) .

وأضعف هذه الأقوال ـ عندى ـ هو الأول لما فيه من التكلف ، وأقواها هو الثانى ، وعليه اقتصر السيوطى فى الهمع(٤) .

---

(١) شرح المفصل لابن يعيش ٦٣/١

(٢) المرتجل لابن الخشاب ص ٨٥ وشرح الكافية للرضى ٤٠/١

(٣) شرح الألفية لابن الناظم ص ٦٤٤ وفتح رب البرية على الدرة البهية ص ١٧

(٤) ٧٩/١

ويرى السهيلى فى أماليه[1] أن هذا النوع من الجموع يشبه جمع المذكر السالم من جهة أن بناءه مخصوص بالجمع لعدم نظيره فى الآحاد كما أن الجمع المسلَّم بنيته مخصوصة بالجمع، وكما أن نون جمع المذكر السالم لا تنون فكذلك لم ينون هذا الجمع .

وهو تفسير مقبول ، لكنه لا يفسر منع هذا الجمع من علامة الجر وهى الكسرة مع أن جمع المذكر السالم تدخله علامة الجر وهى الياء .

الأوزان المطردة للجمع المتناهى :

أشار أبو العباس المبرد فيما نقلناه عنه إلى بعض هذة الأوزان ، ومما يفيد الدارس هنا أن نذكر تلك الأوزان المطردة ليكون على بينة من أمرها ، وهذه الأوزان هى :

(فواعل) وهو جمع مطرد لسبعة أشياء[2] :

١ — ما كان على وزن فاعلة اسما كان أو صفة ، فالاسم نحو ناصية ونواص والوصف نحو : كاذبة وكواذب .

٢ — فوعل اسما نحو : جوهر وجواهر وكوثر وكواثر .

٣ — فوعلة اسما نحو : صومعة وصوامع وزوبعة وزوابع .

٤ — فاعَل اسما نحو : خاتم وخواتم وقالب وقوالب .

---

(١) أمالى السهيلى ص٣٨ ، ٣٩

(٢) أوضح المسالك ٤/٣٢٠ ، ٣٢١ وشرح المفصل لابن يعيش ٥/٥٢ ، والمساعد على التسهيل ٣/٤٥٠

٥ـ فاعِلاء اسماً نحو: قاصعاء وقواصع، وراهطاء ورواهط ونافقاء ونوافق[١]

٦ ـ فاعِل اسماً نحو: جائز[٢] وجوائز، وكاهل وكواهل.

٧ ـ فاعِل: وصفاً لمؤنث عاقل نحو حائض وحوائض وطالق وطوالق أو لغير عاقل نحو: صاهل وصواهل وشاهق وشواهق.

(فعائل): وهو جمع مطرد لكل رباعي مؤنث ثالثه مدة سواء كان تأنيثه بالتاء نحو: سحابة وسحائب وصحيفة وصحائف وحلوبة وحلائب، أو كان تأنيثه بالمعنى نحو: شمال وشمائل وعجوز وعجائز، وهذا الضابط الجامع لأنواعه وأمثلته ذكره ابن هشام[٣]، وقال ابن يعيش: اعلم أن ما كان من الأسماء مؤنثا بالتاء على أربعة أحرف ثالثه حرف مد ولين على زنة فَعالة كحمامة أو فِعالة كرسالة أو فُعالة كذؤابة أو فعيلة كصحيفة أو فَعولة كحمولة فإن بابه أن يكسر على فعائل[٤].

وذكر في موضع آخر أن فعائل يأتي جمعا لفعول إذا كان وصفا لمؤنث: نحو عجوز وعجائز[٤]، وذكر في موضع ثالث أنه يأتي جمعا لِفعال نحو

---

(١) القاصعاء والراهطاء والنافقاء: حجرة اليربوع /٥/٥٢

(٢) الجائز هنا اسم للخشبة المعترضة بين حائطين

(٣) أوضح المسالك ٤/٣٢١ وانظر في هذا الموضع المساعد شرح التسهيل ٣/٤٥٦ - ٤٥٩

(٤) شرح المفصل لابن يعيش ٥/٤٤

(٥) المصدر نفسه ٥/٤٧، ٤٨

هجان وهجائن وشمال شمائل[١] ، وذكر فى موضع رابع أن فعائل يأتى جمعا لمؤنث فعيل إذا لم يكن بمعنى مفعول نحو صحيحة وصحـائح وصبيحة وصبائح وطبيبة وطبائب[٢] .

(فَعَالى) : بفتح أوله وكسر رابعه: وهو جمع مطرد لسبعة أشياء[٣] :

١ — فَعْلاةُ نحو : مَوْماة[٤] وجمعها موامٍ كجوارٍ .

٢ — فِعْلاةُ نحو : سِعلاة[٥] وجمعها سعالٍ .

٣ — فِعْلية نحو : هِبْرية[٦] وجمعها : هبارٍ .

٤ — فَعْلُوة نحو : عرقُوة[٧] وجمعها : عراقٍ .

٥ — فعلاء اسما نحو صحراء وصحارٍ أو صفة لامذكر لهـا نحو عذراء وعذارٍ .

٦ — الرباعى المختوم بألف مقصورة للتأنيث نحو حُبْلى وحبالٍ أو للإلحاق نحو ذِفرى[٨] وذفار .

---

(١) المصـدر نفسه ٤٩/٥ ، ٥٠

(٢) » » ١/٥،

(٣) أوضـح السالك ٣٢١/٤ ، ٣٢٢

(٤) الموماة : الفلاة الواسعة التى لانبات فيها .

(٥) السعلاة : الغول.

(٦) الهبرية : ماتطاير من دقاق القطن .

(٧) العرقوة : الخشبة التى توضع عرضـا فى رأس الدلو .

(٨) الذفرى : الموضع الذى يعرق خلف أذن البعير.

٧ — ماحذف أول زائديه من نحو : حَبَنْطى[1] وقلنسوة وجمعهما : حبا طِ وقلا سِ .

فَعَالِيّ : بتشديد الياء ، قال ابن هشام[2] : يطرد فى كل ثلاثى آخره ياء مشددة غير متجددة للنسب كبختىّ و كُرْسىّ وقِمْرِي ، بخلاف نحو : مصرىّ وبصرىّ ، وقد أشار بالأمثلة إلى ماشترطه العلماء فى هذا الثلاثى وهو سكون العين[3] ، لأن المتحرك العين لايجمع هذا الجمع نحو عَرَبى وعجمى .

ومعنى كون يائه غير متجددة للنسب صادق بأن تكون لغير النسب من الأصل كياء كُرْ كى[4] وكرْسى أو تكون فى أصلها للنسب ثم أهمل النسب وصار متروكا غير ملحوظ كما فى ياء مُهرى وبُختىّ والأصل فى مهرىّ أنه الجمل المنسوب إلى قبيلة مُهْرة وهى قبيلة اشتهرت بإبلها النجيبة القوية ثم كثر استعمال « مُهرىّ » حتى صار اسما للنجيب من الإبل مطلقا وكذلك الأصل فى بُختى أنه الجمل المنسوب إلى بُخت ثم شاع استعماله فى كل جمل قوى ، وعلى هذا يقال فى جمع كركىّ : كَرا كىّ وفى كرسىّ : كراسىّ ، ومُهرىّ : مهارىّ وفى بُختى : بخاتِىّ ، وكلاهما من الجمع المتناهى الموازن لمفاعيل .

---

(١) الحبنطى : العظيم البطن .
(٢) أوضح المسالك ٣٢٢/٤
(٣) انظر التسهيل لابن مالك ص٢٧٧ والمساعد شرح التسهيل ٤٥٥/٣
(٤) الكركى : طائر معروف .

وأما اليـاء المتجددة للنسب فلا يجمع ماهى فيه هذا الجمع نحو مِصْرى وتُركى ، وعلامة المتجددة للنسب أنها إذا حذفت بقى اللفظ دالا على معنى معين وهو المنسوب إليه .

فَعَالِل : ويطرد جمعا لأربعة أشياء[1] :

١ — الرباعى المجرد نحو : جعفر وجعافر وزبرج[2] وزبارج .

٢ — الخماسى المجرد نحو : سَفَرْجَل وجَحْمرَش[3] ، قال ابن هشام[4] ويجب حذف خامسة فتقول : سفارج وحجامر ، وأنت بالخيار فى حذف الرابـع أو الخامس إن كان الرابع مشبها للحروف التى تزاد[5] إما بـكونه لفظ أحدها كخدرْنَق[6] أو بكونه من مخرجه كفرزدق فان الدال من مخرج التاء .

٣ — الرباعى المزيد فيه نحو : مدحرج ومتدحرج .

---

(١) أوضح المسالك ٣٢٢/٤ ، ٣٢٣ وانظر شرح المفصل لابن يعيش ٣٨/٥

(٢) الزبرج : الذهب أو السحاب الرقيق الذى فيه حمرة

(٣) الحجمرش من النساء : الثقيلة السمجة : أو العجوز الـكبيرة ، ومن الإبل : الـكبيرة السن والحجمرش أيضا : الأرنب الضخمة والأرنب المرضع .

(٤) أوضح المسالك ٣٢٢/٤ ، ٣٢٣

(٥) وهى حروف : أمان وتسهيل

(٦) الخدرنق : العنكبوت .

٤ ــ الخماسي المزيد فيه نحو : قِرْطَبُوس وخندريس[١] .

قال ابن هشام[٢] : ويجب حذف زائد هذين النوعين إلا إذا كان لينا قبل الآخر فيثبت ثم إن كان ياء صحح نحو قنديل أو واوا أو ألفا قلبا ياء بن نحو عصفور وسرداح[٣] .

(ماجاء موازنا لمفاعل أو مفاعيل غير ما تقدم) ، وهو يطرد في مزيد الثلاثي مما لم يتقدم ذكره فإن كان مزيدا بحرف واحد لم يحذف نحو أفكل[٤] وجمعه أفاكل ، ومَسْجد وجمعه مساجد ، وصيرف وجمعه صيارف ، وعلقى[٥] وجمعه علاقٍ .

وإن كان مزيدا بحرفين أو أكثر لم يجز في جمعه إلا إلقاء حرف واحد من حروف الزيادة فيحذف حرف في نحو منطلق وحرفان في نحو مستخرج ومقعدكر ، قال ابن هشام[٦] : ويتعين إبقاء الفاضل كالميم

---

(١) القرطبوس بفتح القاف : اسم للداهية ، وبكسرها : الناقة العظيمة الشديدة ، والخندريس : اسم من أسماء الخمر

(٢) أوضح المسالك ٤/٣٢٣

(٣) السرداح : المكان اللين ، وهو أيضا الناقة الكثيرة اللحم .

(٤) الأفكل : الرعدة والارتعاش .

(٥) علقى : شجر تدوم خضرته في القيظ وله أفنان طوال دقاق وأوراق لطاف .

(٦) أوضح المسالك ٤/٣٢٤ ، ٣٢٥

مطلقا فتقول في منطلق : مطالق لانطالق ، وفي مستدع : مداع لاسداع ولا تداع ـ خلافا المبرد في نحو مُقْعَنْسِس[1] فانه يقول قعاسيس ترجيحا لماثل الأصل[2] ـ وكالهمزة والياء المصدرين كألندد ويلندد[3] تقول : ألادّ ويلادّ .

وإذا كان حذف إحدى الزيادتين مغنيا عن حذف الأخرى بدون العكس تعين حذف المغنى حذفها كياء حيزبون[4] تقول: حزابين بحذف الياء وقلب الواو ياء لاحيازين بحذف الواو ، لأن ذلك محوج إلى أن تحذف الياء ، وتقول حزابن إذ لايقع بعد ألف التكسير ثلاثة أحرف أوسطها ساكن إلا وهو معتل .

فإن تكافأت الزيادتان فالحاذف مخير نحو نوني سرندى وعلندى[5] وألفيهما تقول : سراند أو سرادٍ وعلاند أو علادٍ .

وإنما ذكرت أوزان هذه الجموع تفصيلا ، لأن الحاجة تدعو إلى معرفتها

---

(١) اقعنسس : تأخر ورجع إلى خلف فهو مقعنسس

(٢) انظر المقتضب ٢/٢٥١ ، ٢٥٢

(٣) الألندد واليلندد مثل الألد وهو الشديد الخصومة

(٤) الحيزبون : المرأة العجوز

(٥) السرندى : الشديد والجرىء على أمره لايفرق من شيء ، والعلندى : البعير الضخم الطويل .

فى هذا الموضع إذ لا بد من الإلمام بصيغ الجمع المتناهى المستحقة لمنع الصرف وبخاصة ما كان مطردا منها .

حكم مفاعل المنقوص :

قال ابن هشام[١]: إذا كان مفاعل منقوصا فقد تبدل كسرته فتحة فتنقلب ياؤه ألفا فلا ينون كعذارى ومدارى ، والغالب أن تبقى كسرته ، فإذا خلا من أل والإضافة أجرى فى الرفع والجر مجرى قاض وسار فى حذف يائه وثبوت تنوينه نحو : « ومن فوقهم غواش »[٢] ، « والفجر وليال عشر »[٣] وفى النصب مجرى دراهم فى سلامة آخره وظهور فتحته نحو : « سيروا فيها ليالى »[٤] .

وهو يبين حكم مفاعل المنقوص إذا كان مستحقا لمنع صرفه بأن كان خاليا من أل والإضافة مثل جوارى ، وأنه يجرى فى الكلام مجرى قاض فى حذف يائه وثبوت التنوين فى آخره فى حالتى الرفع والجر نحو : هؤلاء جوارٍ ومررت بجوارٍ ، وهذا التنوين مختلف فيه بين النحاة ، وظاهر كلام سيبويه فى الكتاب[٥] أنه تنوين عوض جاء عوضا عن حذف الياء ، وذلك أنه قال : اعلم أن كل شىء كانت لامه ياء أو واوا ثم كان قبل الياء والواو حرف مكسور أو مضموم فإنها تعتل وتحذف فى

(١) أوضح المسالك ٤/١١٧
(٢) آية ٤١ من سورة الأعراف
(٣) سورة الفجر ١، ٢
(٤) آية ١٨ من سورة سبأ
(٥) ٣/٣٠٨ (هارون)

حال التنوين واوا كانت أو ياء وتلزمها كسرة قبلها أبدا ، ويصير اللفظ بما كان من بنات الياء والواو سواء».

واعلم أن كل شيء من بنات الياء والواو كان على هذه الصفة فإنه ينصرف في حال الجر والرفع ، وذلك أنهم حذفوا الياء فخف عليهم فصار التنوين عوضا ، وإذا كان شيء منها في حال النصب نظرت فإن كان نظيره من غير المعتلة مصروفا صرفته ، وإن كان غير مصروف لم تصرفه لأنك تتم في حالة النصب كما تتم غير بنات الياء والواو .. ثم ذكر من أمثلة ذلك : هذا قاضٍ ، وهؤلاء جوارٍ . وكلامه وتمثيله في هذا الموضع يدل على أن التنوين عنده عوض عن حذف الياء ، لأنه ساوى بين قاض وجوار في الحكم ولم يفرق بينهما ، وصرح بأن التنوين فيهما عوض عن حذف الياء ، وقوله « فخف عليهم » مراده به أن الكلمة نقصت حروفها فأرادوا تعويضها عن ذلك النقص لتجرى في عدد حروفها مجرى واحداً في الرفع والنصب والجر فجيء بالتنوين عوضا عن الياء المحذوفة التي تثبت في حال النصب وقد فسر الزجاج كلام سيبويه بذلك في معاني القرآن[1] في توجيهه لقوله تعالى : « ومن فوقهم غواش» فقال : زعم سيبويه والخليل أن النون هنا عوض من الياء لأن غواش لاينصرف ، وكذلك نسب السيرافي[2] إلى سيبويه ذلك القول ، واشتهر في كتب النحويين بعد

---

(١) معاني القرآن وإعرابه للزجاج ٢/ ٢٧٤

(٢) هامش الكتاب ٣/ ٣١١ (هارون)

ذلك أنه قول سيبويه والجمهور ، وقد جاء ذلك في شرح المفصل[1] والمغنى[2] والتصريح[3] ومنهج السالك[4] وغيرها ، وممن ساروا على ذلك المذهب ابن السراج في الأصول[5] .

وقد فسر أبو على وتبعه ابن جنى مذهب سيبويه في جوار بخلاف ما ذكرناه ، قال أبو على في الإغفال[6] : اعلم أن للنحويين في جوار وغواش وهذا الضرب من الجمع المعتل قولين كل واحد منهما قد ذهب عنه أبو إسحاق ، فأما مذهب الخليل وسيبويه فإن الياء حذفت حذفا لا لالتقاء الساكنين ، فلما حذفت الياء انتقص الاسم عن الزنة التى كان التنوين يعاقبها ولا يجتمع معها فدخلها ، هذا مذهب سيبويه والخليل وأبى عثمان .

وهذا الكلام يفهم منه أن التنوين في نحو جوار وغواش عند الخليل وسيبويه تنوين صرف لأن التنوين الذى يتحدث عنه أبو على هو تنوين

---

(١) شرح المفصل لابن يعيش ١/٦٣

(٢) مغنى اللبيب لابن هشام ٢/٢٤١

(٣) التصريح على التوضيح ١/٣٤

(٤) منهج السالك للأشمونى ١/٣٥ ، ٣/٢٤٥

(٥) الأصول لابن السراج ٢/٩١

(٦) الاغفال لأبى على الفارسى ص٧٧٨ وما بعدها

الأمكنية الذى يعاقب وزن مفاعل ولا يجتمع معه فى الاسم وهو الذى يسمى تنوين الصرف ، وهذا المعنى يفهم من كلام ابن جنى بوضوح حيث قال فى عرض مذهب سيبويه والخليل فى جوار وغواش : فلما حذفت الياء نقص عن مثال مفاعل ، وصار جوار بوزن جناح فدخله التنوين لنقصانه عن مثال مفاعل فقلت : جوار وغواش وصحار[١] ، وكذلك نقل البغدادى[٢] عن ابن جنى أنه قال : والقول فى هذا ماذهب إليه الخليل وسيبويه من أن الياء حذفت لالتقاء الساكنين فلما حذفت الياء صار فى التقدير جوار بوزن جناح فلما نقص عن وزن فواعل دخله التنوين كما يدخل جناحا ... الخ .

وهذا المذهب عزاه ابن الناظم إلى الأخفش ورده فقال[٣] : ذهب الأخفش إلى أن الياء لما حذفت تخفيفا بقى الاسم فى اللفظ كـ (جناح) وزالت صيغة منتهى الجموع فدخله تنوين الصرف ويرد عليه أن المحذوف فى قوة الموجود ، وإلا كان آخر ما بقى حرف إعراب ، واللازم — كما لا يخفى — منتف .

وكذلك نسبه ابن هشام إلى الأخفش ورده فقال[٤] : قوله (لما

(١) سر صناعة الاعراب لابن جنى ٥١٢/٢
(٢) خزانة الأدب للبغدادى ٢٤١/١
(٣) شرح الألفية لابن الناظم ص٦٤٦
(٤) مغنى اللبيب ٢٤١٢/

حذفت اليـاء التحق الجمع بأوزان الآحاد كسلام وكلام فصرف) مردود لأن حذفها عارض وهى منوية بدليل أن الحرف الذى بقى أخيرا لم يحرك بحسب العوامل ، وقـد وافق على أنه لو سمى بـ (كتف) امرأة ثم سكن تخفيفا لم يجز صرفه كما جاز صرف هند ، وأنه إذا قيل فى جيأل علما لرجل جيل بالنقل لم ينصرف انصراف قدم علما لرجل ، لأن حـركة تاء كتِف وهمزة جيل منويا الثبوت ، ولهذا لم تقلب ياء جيل ألفا لتحركها وانفتاح ماقبلها .

ونستخلص من ذلك أن الراجح لدى المحققين هو أن التنوين فى نحو جوار وغواش تنوين عوض لاصرف ، وهل هو عوض عن الياء المحذوفة أم عوض عن حركتها ؟ الظاهر من كلام سيبويه المتقدم أنها عوض عن حذف الياء ، لـكن قال الزجاج فى غواشٍ [1] : الأصل : غواشيُ بالياء والضم إلا أن الضمة تحذف لثقلها فى الياء فيبقى : غواشى بسكون اليا ، فإذا ذهبت الضمة أدخلت النون عوضا منها ، كذلك فسر أصحاب سيبويه فكأن سيبويه ذهب إلى النون عوض من ذهاب حركة الياء ، والياء سقطت لسكونها وسكون النون .

وهذا القول من الزجاج لايصلح أن يكون تفسيرا لمذهب سيبويه والخليل فى غواش ، لأنه يدعى أن النون عنده عوض من ذهاب الضمة ،

---

(١) معانى القرآن وإعرابه ٢/٣٧٤

ولم يقل أحد ممن شرحوا كلام سيبويه وقرروا مذهبه إن النون عنده عوض من ذهاب الضمة ، بل الذى ذكروه وذكره الزجاج أيضا فى كلامه السابق أن النون عند سيبويه عوض من الياء، وإذا تقرر ذلك علمنا ماوقع فيه الزجاج من الوهم عندما قال : كذلك فسر أصحاب سيبويه ، وقد أنكر ذلك عليه أبو على فى الإغفال ؛ وهو محق فى ذلك الانكار [١]

ومانسبه الزجاج إلى سيبويه من ذلك نسبه السيرافى[٢] وابن هشام[٣] إلى المبرد ، ومن العلماء من نسبه إلى المبرد والزجاج كالأشمونى[٤] ، ومنهم من نسبه إلى الزجاج وحده كابن يعيش[٥] والمصرح[٦] وقد رد العلماء ذلك القول وأبطلوه مابين موجز ومفصل ،وأرى أن الأصل فى نسبة هذا القول إلى الزجاج وفى رده وإبطاله كلام ابن جنى فى سر الصناعة[٧] حيث قال « ذهب أبو إسحاق إلى أن التنوين فى جوار

---

(١) انظر رسالة النحو القرآنى بين الزجاج وأبى على الفارسى ص ١٢٣٢ وما بعدها و الاغفال لأبى على الفارسى ص ٧٧٨- ٨٠٥ .

(٢) هامش الكتاب ٣/٣١٠ ، ٣١١

(٣) مغنى اللبيب ٢/٣٤١

(٤) منهج السالك ٣/٢٤٥.

(٥) شرح المفصل ١/٦٣

(٦) التصريح على التوضيح ٢/٢١٢

(٧) ٢/٥١٢ ، ٥١٣

ونحوه إنما هو بدل من الحركة الملقاة لثقلها عن الياء فلما جاء التنوين حذفت الياء لالتقاء الساكنين هي والتنوين كما حذفت من المنصرف فى نحو قاض وغاز ومشتر ومتعال وهذا الذى ذهب إليه أبو اسحاق غير مرضى من القول ولا سائغ فى القياس ، وقد ترك قول سيبويه والخليل وخالفهما إلى خلاف الصواب ، وذلك أن الياء فى باب جوار ونحوه فى الرفع والجر قد عاقبت الحركة فلم تجتمع معها فلما ناوبتها فلم تجامعها صارت بدلا منها ووسيلة لها فكما لا ينبغى أن يعوض من الحركة وهى موجودة فكذلك لا ينبغى أن يعوض من الحركة وهناك من اليا ما يعاقبها ويكون بدلا منها ؛ وأيضا فلو كان التنوين فى جوار إنما هو عوض من حركة الياء فى الرفع والجر لوجب أيضا أن يعوضوا من ضمة الياء والواو فى نحو يقضى ويغزو .

وكذلك قال ابن الناظم فى إبطال ذلك : ذهب الزجاج إلى أن التنوين عوض من ذهاب الحركة على الياء وأن الياء محذوفة لالتقاء الساكنين ، وهو ضعيف ، لأنه لو صح التعويض عن حركة الياء لكان التعويض عن حركة الألف فى نحو : عيسى وموسى أولى ، لأنها لا تظهر فيه بحال واللازم منتف فالملزوم كذلك [1].

لماذا حذفت الياء من جوار وغواش ؟

تقدم فيما نقلناه عن أبى على فى الاغفال أن مذهب سيبويه والخليل

---

(١) شرح الألفية لابن الناظم ص ١٤٧

فى ذلك أن الياء حذفت تخفيفا وليس لالتقاء الساكنين ؛ وقد تبعه فى تقرير ذلك ابن جنى فى سر الصناعة[١]، والذى يفهم من كلام السيرافى[٢] أن الياء عند سيبويه حذفت لالتقاء الساكنين ، وأرى أن القوابين كلاهما جائز على قول الجمهور بأن التنوين فيهما للعوض لا للصرف؛ فالقول الأول مبنى على أن منع الصرف مقدم على الإعلال وأصل غواشٍ على هـذا غواشيُ بترك التنوين لصيغة منتهى الجموع فحذفت ضمة الياء للثقل ثم الياء تخفيفا ثم أتى بالتنوين عوضا عن الياء .

والقول الثانى مبنى على أن الإعلال مقدم على منع الصرف ، وأصل غواش على هذا غواشيٌ بالتنوين استثقلت الضمة على الياء فحذفت الضمة فالتقى ساكنان فحذفت الياء لالتقاء الساكنين ثم حذف التنوين لوجود صيغة منتهى الجموع تقديرا لأن المحذوف لعلة كالثابت ثم خيف رجوع الياء فأتى بالتنوين عوضا عنها .

وأما على القول بأن التنوين للتمكين فلا يصح القول بأن الحـذف لالتقاء الساكنين بل الياء حذفت تخفيفا .[٣]

---

(١) سر صناعة الاعراب ٢/٢ ٥١ .

(٢) هامش الكتاب ٣/ ٣١١

(٣) حاشية الصبان على منهج السالك ٣/ ٢٤٥

التأنيث بالألف المقصورة أو الممدودة

فالمقصورة كألف ليلى وذكرى وحُبْلى ، والممدودة كألف حمراء وصحراء ، والتأنيث بالألف المقصورة أو الممدودة يسمى تأنيثا لازما ، لكون الألف حرفا بنيت عليه الكلمة ، فهو بمنزلة حرف من نفس الكلمة ، وقيل : يسمى تأنيثا لازما ، لأنك لو حذفت الألف لم تبق الكلمة تامة[1] .

وقد تكلم سيبويه[2] عن الألف المقصورة في باب مالحقته الألف في آخره فمنعه ذلك من الانصراف في المعرفة والنكرة ومثل لذلك بحبلى وحبارى[3] وجمزى[4] ودِفْلَى[5] وشروى[6] وغضبى .

وذكر أن الألف في هذه الأمثلة جاءت للتأنيث ، وأن الذى جعل العرب يمنعون صرفها في النكرة أن ألف التأنيث فيها حرف يثبت في التكسير كما يقال في جمع حبلى حبالى وأنها حرف بنيت عليه الكلمة ، فلما بعدت هذه الأمثلة عما هو الأصل تركوا صرفها كما تركوا صرف مساجد لما جمع على مثال لا يكون عليه الواحد .

ويستفاد من كلامه أن منع هذه الأمثلة من الصرف سببه خروجها عن

---

(١) شرح جمل الزجاجى لابن عصفور ٢/٢١٥

(٢) الكتاب ٣/٢١٠ (هارون)

(٣) الحبارى طائر يضرب به المثل فى الحمق (اللسان حبر)

(٤) يقال ناقة جمزى أى وثابة سريعة (اللسان جمز)

(٥) الدفلى : شجر مر أخضر حسن المنظر يكون فى الأدوية (اللسان دفل)

(٦) شروى الشيء : مثله (اللسان شرى)

الأصل فى علامة التأنيث ، لأن الأصل فى علامة التأنيث كالتاء ألا تثبت فى تكسير الكلمة كما فى جمع شجرة على أشجار وثمرة على ثمار وألف التأنيث إذا كانت رابعة ثبتت فى التكسير كما فى سكرى وسكارى وحبلى وحبالى، فمثلها كمثل الزاء فى حوافر والميم فى دراهم ، وتاء التأنيث ليست كذلك بل تحذف فى التكسير نحو طلحة وطلاح وجفنة وجفان ، وألف التأنيث تزيد عليها قوة لأنها تبنى مع الاسم وتصير كبعض حروفه ، ويتغير الاسم معها عن هيئة التذكير كما فى سكران وسكرى وأحمر وحمراء ، فلهذا كله كانت للألف مزية على التاء ، وقامت مقام علتين ، إذ صارت مشاركتها للتاء فى الدلالة على التأنيث علة ، ومزيتها عليها علة أخرى ، فلذلك منعت الصرف وحدها ، ولم تمنع التاء إلا مع سبب آخر وهو العلمية[1] .

ففى نحو حبلى وغضبى فرعيتان تمنعان الصرف هما : التأنيث ، والخروج عن الأصل بلزوم علامته ؛ وقد مشى على ذلك الزجاج فى كتابه فيما لا ينصرف[2] .

وتكلم سيبويه[3] عن ألف التأنيث الممدودة فى باب ما لحقته ألف التأنيث بعد ألف فمنعه ذلك من الانصراف فى النكرة والمعرفة ، ومثل لذلك بأمثلة كثيرة منها حمراء وصفراء وصحراء وطرفاء وفقهاء وأصدقاء ، وأصفياء ، وزكرياء .

(١) شرح المفصل لابن يعيش ١/٥٩ والأشباه والنظائر ٢/٢١٥

(٢) ص٣٢ من ذلك الكتاب

(٣) الكتاب ٣/٢١٣ ، ٢١٤ (هارون)

وذكر أن الألف فيها جاءت للتأنيث ، وقال : (الألف إذا كانت بعد ألف مثلها إذا كانت وحدها إلا أنك همزت الآخرة للتحريك ، لأنه لا ينجزم حرفان ، فصارت الهمزة التي هي بدل من الألف بمنزلة الألف لو لم تبدل ، وجرى عليها ما كان يجرى عليها إذا كانت ثابتة .

فدل بهذا على أن ألف التأنيث هي الثانية وأن حكمها حكم الألف المقصورة في المنع من الصرف وقد نص الزجاج[1] على أن الألف الأولى في هذا النحو زائدة فقال : هـذا باب ما لحقته ألف التأنيث بعد ألف زائدة فمنعه ذلك من الانصراف في المعرفة والنكرة ، وذلك نحو سوداء وحمراء وصفراء وإنما الأصل في حمراء أن الثانية التي قد أبدلت همزة لحقت بعد ألف فالتقى ساكنان فلم يجز حذف الأولى لأنك لو حذفت من حمراء لبقي حمرى مثل سكرى فلم يكن بين الممدود والمقصور فرق، فأبدلت من الألف الثانية همزة ، ومنع هذا البدل الصرف لأنك تريد بالهمزة ما تريد بالألف

وعلى هـذا فقول بعض النحويين في نحو حمراء وصحراء إن فيه ألفى تأنيث[2] من قبيل التجوز[3] ، ومن باب التسمح[4] .

والتحقيق أن الأولى زائدة كالألف في « كتاب » والثانية التي انقلبت

---

(١) ما ينصرف ومالا ينصرف ص٣٢

(٢) انظر أسرار العربية ص٣١١وشرح جمل الزجاجي لابن عصفور٢/٤٢١

(٣) انظر المرتجل لابن الخشاب ص٨٣ ، ٨٤

(٤) انظر الخصائص لابن جني ١/٢٠٠ ، ٢٠١

عنها همزة هى ألف التأنيث ولكن لما اصطحبتا وبنيت الكلمة عليها غلبوا على ألف المد لقب ألف التأنيث فقالوا: ألفا التأنيث وإنما قضينا بأن الأخيرة علامة التأنيث ، لأن الأولى حشو ، ولم تقع علامة التأنيث حشوا[1] ولأنك لو اعتزمت تغيير ألف التأنيث فى نحو حمراء صحراء غيرت الثانية وحدها ولم تعرض للأولى نحو حمراوان ، وصحراوى[2] .

وعلة منع الصرف مع الألف الممدودة هى علة المنع مع المقصورة كما يستفاد من كلام سيبويه والزجاج ، والمؤنث بالألف المقصورة أو الممدودة خارج عن الأصل من جهتين هما : التأنيث ولزوم علامة التأنيث فكأنه أنث مرتين[3] ولهذا قال النحويون : إن الألف المقصورة أو الممدودة تقوم مقام سببين[4] .

الأوزان المشهورة لألفى التأنيث المقصورة والممدودة .

ومما يجمل بالدارس هذا أن يعرف الأوزان المشهورة لألفى التأنيث المقصورة والممدودة حتى يفرق فى المقصور والممدود بين ما ألفه للتأنيث وما ألفه لغير التأنيث .

وقد جمع ابن مالك رحمه الله هذه الأوزان فى الألفية ، وذلك فى هذه الأبيات :

---

(١) المرتجل لابن الخشاب ص٨٣ ، ٨٤

(٢) الخصائص ١/٢٠٠ ، ٢٠١

(٣) أسرار العربية ص٣١١ والمرتجل ص٨٣

(٤) أنظر أسرار العربية ص٣١١ وشرح جمل الزجاجى لابن عصفور ٢/٢١٥ وشرح الكافية للرضى ١/٤٠ وهمع الهوامع ١/٧٨

قال رحمه الله(١) :

وألف التأنيث ذات قصر   وذات مد نحو أنثى الغر
والاشتهار فى مبانى الأولى   يبديه وزن أربى والطولى
ومرطى ووزن فعلى جمعا   أو مصدرا أو صفة كشبعى
وكحبارى سمهى سبطرى   ذكرى وحثيثى مع الكفرى
كذاك خليطى مع الشقارى   واعز لغير هذه استندارا
لمدها فعلاء أفعلاء   مثلث العين وفعللاء
ثم فعالا فعللا فاعولا   وفاعلاء فعليا مفعولا
ومطلق العين فعالا وكذا   مطلق فاء فعلاء أخذا

أولا : الأوزان المشهورة لألف التأنيث المقصورة .

المشهور من هذه الأوزان اثنا عشر بناء ، وهى التى ذكرها ابن مالك إما بالوزن وإما بالمثال ؛ وهذه الأوزان هى بحسب ترتيب الألفية(٢) :

١ ـ فعلى : بضم الأول وفتح الثانى ، ومثاله أربى وهو اسم للداهية ، وشعبى وهو اسم لموضع .

٢ ـ فعلى : بضم الأول وسكون الثانى ، وهذا الوزن يجىء اسما نحو : بهمى وهو اسم لنبت أو صفة نحو حبلى وطولى ، أو مصدرا نحو رجعى وبشرى .

---

(١) ألفية ابن مالك فى النحو والصرف ص٥٦ وشرح الألفية لابن الناظم ص٧٥٥ ، ٧٥٧

(٢) شرح الألفية لابن الناظم ص٧٥٥ - ٧٥٧ وشرح ابن عقيل للألفية ص٤١٦ ، ٤١٧ وأوضح المسالك ٤/٢٨٩ - ٢٩١

٣ ـ فَعَلَى : بفتحتين، وهذا الوزن يجيء اسما نحو بَرَدَى وهو نهر بدمشق أو صفة نحو : حيدى ، يقال : أتان حيدى : أي تحيد عن ظلها لنشاطها ، أو مصدرا نحو مرطى لضرب من العدو .

٤ ـ فعلى : بفتح أوله وسكون ثانيه بشرط أن يكون إما جمعاً نحو قتلى وجرحى ، أو مصدرا كدعوى ،أو صفة كسكرى وشبعى، فإن كان، فَعْلَى اسما نحو أرطى ، وعلقى (١) . ففي ألفه وجهان أحدهما أنها للتأنيث والآخر أنها للالحاق .

٥ ـ فعالى: بضم أوله كحبارى وسمانى لطائرين.

٦ ـ فعلى : بضم أوله وتشديد ثانيه مفتوحا نحو سمهى وهو الباطل .

٧ ـ فعلى : بكسر أوله وفتح ثانيه وسكون ثالثه نحو سبطرى ودفقى وهما ضربان من المشي .

٨ ـ فعلى : بكسر أوله وسكون ثانيه ، ويأتي هذا الوزن مصدرا كذكرى أو جمعا كظربى وحجلى ولا ثالث لهما في الجموع ، والأول مفرده ظربان وهي دويبة كالهرة منتنة الريح، والثاني مفرده حجل وهو طائر معروف.

٩ ـ فِعِّيلى: بكسر أوله وثانيه مشددا نحو حثيثى بمعنى الحث، وخصيصى وخليفى .

---

(١) تقدم شرح علقى ص٦٥ وأما أرطى فهو أيضا شجر نوره كنور الخلاف وثمره كالعناب وعروقه حمر .

١٠ – فعلى : بضم أوله وثانيه وتسديد ثالثه نحو كُفُرّى لوعاء الطلع ، وحُذُرّى وبذّرى من الحذر والتهذير.

١١ – فُعَيْلى: بضم أوله وفتح ثانيه مشددا نحو خليطى، للاختلاط وقبيطى للناطف وهو ضرب من الحلواء

١٢ – فُعّالى : بضم أوله تشديد ثانيه نحو : شُقّارى وخُبّازى أخضّارى لطائر .

ثانيا : الأوزان المشهورة لألف التأنيث الممدودة .

المشهور منها ما ذكره ابن مالك فى الألفية وهو سبعة عشر بناء ، وإليك بيانها [1]:

١ – فعلاء: بفتح أوله وسكون ثانيه ، ويأتى هذا الوزن اسما نحو صحراء أو مصدرا نحو رغباء أوجمعا فى المعنى نحو طرفاء وقصباء أو صفة مذكرها على أفعل نحو حمراء ، أو صفة ليس مذكرها على أفعل نحو ديمة هطلاء أى مطرها متتابع ، وناقة روفاء أى حديدة القياد ، ومنه امرأة حسناء إذ ولا يقال رجل أحسن .

٢ ، ٣ ، ٤ : أفعلاء مثلث العين أى بفتحها وضمها وكسرها ، ومثاله قولهم لليوم الرابع من أيام الأسبوع . أربَعاء وأربُعاء وأربِعاء .

٥ – فعللاء : نحو عقرباء اسما لمكان .

٦ – فعالاء : بكسر الفاء نحو قصاصاء للقصاص .

(١) انظر شرح الألفية لابن الناظم ص ٧٥٧ ، ٨٥٨ وأوضح المسالك ٢٩١/٤ ، ٢٩٢

٧ - فُعللاء : بضم الأول والثالث نحو : قرفصاء .

٨ - فاعولاء : نحو : عاشوراء

٩ - فاعلاء : بكسر ثالثه نحو : قاصعاء لجحر من جحرة اليربوع

١٠ - فِعلياء : بكسر الأول والثالث وسكون الثانى نحو : كبرياء .

١١ - مَفْعولاء : نحو مشيوخاء .

١٢ - فَعالاء : بفتح الفاء نحو براساء بمعنى الناس وبراكاء بمعنى البروك

١٣ - فَعولاء : بفتح الفاء نحو دبوقاء للعذرة .

١٤ - فعيلاء « « نحو قريثاء وكريثاء لنوعين من البسر

١٥ - فَعَلاء : بفتحتين نحو جنفاء لموضع ، وكذلك قرماء ، ومثله دأثاء : للأمة .

١٦ - فِعَلاء : بكسر الفاء وفتح العين نحو : سيراء وهو برد فيه خطوط صفر .

١٧ - فُعَلاء : بضم الفاء وفتح العين نحو : خيلاء .

فهذه الأوزان التى ذكرها العلماء لألفى التأنيث المقصورة والممدودة مما ينبغى للدارس معرفتها والإلمام بها حتى يكون حكمه على الكلمة بمنع الصرف لتلك العلة مبنيا على معرفة وموافقا للصواب ، وقد اقتصرت هنا على ذكر الأوزان المشهورة التى نص عليها ابن مالك فى الألفية ، وهناك أوزان أخرى للألفين ذكرها ابن مالك فى التسهيل[1] ، ونبه عليها ابنه فى شرحه للألفية[2] .

(١) انظر التسهيل ص ٢٥٥ - ٢٥٧

(٢) انظر شرح الألفية لابن الناظم ص ٧٥٦ ، ٧٥٨

العلمية أو التعريف

والمراد بالتعريف إذا أطلق فى هذا الباب : تعريف العلمية أو ماأشبهة نحو تعريف « سحر » فإنه ــ على القول بمنعه ــ معدول عن الألف واللام فصار كالعلم فى أنه معرفة وليس بمضاف ولا معرف بالألف واللام ومثله فى ذلك جُمَع وأخواته[١] .

قال ابن يعيش[٢] : التعريف فرع على التنكير ، لأن أصل الأسماء أن تكون نكرات ، ولذلك كانت المعرفة ذات علامة وافتقار إلى وضع لنقلها عن الأصل كنقل جعفر عن اسم النهر الذى هو نكرة شائع إلى واحد بعينه ، فالتعريف المانع من الصرف هو الذى يدقل الاسم من جهة أنه متضمن فيه من غير علامة تدخل عليه وهو تعريف العلمية .

وهذا الذى ذكره ابن يعيش من الأصول المقررة عند النحويين ، وقد ذكروا أدلة على سبق النكرة للمعرفة ، وهذه الأدلة هى[٣] :

١ ــ أن النكرة عامة والمعرفة خاصة ، والعام قبل الخاص لأن الخاص يتميز عن العام بأوصاف زائدة على الحقيقة المشتركة .

٢ ــ أن مسمى النكرة أسبق فى الذهن من مسمى المعرفة بدليل طرآن التعريف على التنكير .

---

(١) شرح جمل الزجاجى لابن عصفور ٢/٢٠٦

(٢) شرح المفصل ٥٩/١

(٣) الأشباه والنظائر للسيوطى ٢/٣٤،٣٠

٣ ـ أن المعرفة تحتاج إلى قرينة من تعريف وضع أو آلة بخلاف النكرة ، ولذلك كان التعريف فرعا على التنكير ، لأن الأصل لا يحتاج إلى علامة ، والفرع يحتاج إليها .

٤ ـ أن لفظ شيء يقع على المعرفة والنكرة ويعم الموجودات فإذا أريد تعيين بعض الموجودات خصص بالوصف أو ماقام مقامه ، والموصوف سابق على الوصف . .

وهذه العلة لا تؤثر وحدها فى منع صرف الاسم ، بل لابد من انضمام علة أخرى إليها فتشترك العلتان فى ثقل الاسم ومشابهته للفعل فى الفرعية والثقل مما يستوجب منعه من الصرف ، ويلحظ أن التعريف هو أقوى العلتين ، ولهذا قال ابن جنى[1] : ومن قوة حكم التعريف فى منعه الصرف أنك تعتد معه العجمة والتأنيث أو التركيب ولا تعتد واحدا من ذلك إلا مع التعريف وإن اجتمع فيه سببان أحدهما ماذكرنا ، ألا ترى أنك تصرف أربعا وإن كان فيه الوزن والتأنيث ، وباذنجانا وإن كان فيه التركيب والعجمة ، وحضرموت اسم امرأة إذا نكر وإن كان فيه التركيب والتأنيث ولا تصرف شيئا من ذلك معرفة ، فهذا يدل على قوة الاعتداد بالتعريف وأنه سبب أقوى من التأنيث والعجمة والتركيب .

والعلل التى تشترك مع علة العلمية فى إيجاب منع الصرف ست وهى :

(١) نقلا عن الأشباه والنظائر ٢/٣٢

١ — زيادة الألف والنون كما فى عثمان .

٢ — وزن الفعل كما فى أحمد .

٣ — العدل كما فى عمر .

٤ — التأنيث بغير الألف كما فى فاطمة .

٥ — التركيب كما فى بعلبك .

٦ — العجمة كما فى إبراهيم .

وسيأتى الحديث مفصلا عن هذه العلل ، بيد أن لنا وقفة مع أبى القاسم السهيلى فى حديث الأعلام الممنوعة من الصرف ، وذلك لأنه يرى — كما تقدم — تعليل منع الصرف فيما لاينصرف باستغنائه عن التنوين ، لأن التنوين علامة للانفصال وإشعار بأن الاسم ليس مضافا إلى ما بعده ولا متصلا به[1] .

وقد بنى على ذلك القول بأن العلم منع من الصرف لاستغنائه عن التنوين لأنه لايخشى على المخاطب أن يتوهم العلم مضافا إلى مابعده كما يتوهم ذلك فى النكرة ، وهذا القول سليم فى ظاهره ، لكن يعكر عليه ماسمع عن العرب من إضافة بعض الأعلام عندما تتعدد مسميات العلم الواحد كما فى قول رجل من طىء :

علا زيدنا يوم النقا رأس زيدكم
بأبيض ماضى الشفرتين يمانى[2]

---

(١) انظر أمالى السهيلى ص ٢٦ : ٢٨ .

(٢) البيت فى الخزانة للبغدادى ٢/٢٣٤ وشرح المفصل لابن يعيش ١/٤٤

وقول الآخر :

أيا سعد سعد الأوس كن أنت مانعا
ويا سعد سعد الخزرجين الغطارف(١)

وقول عبد الله بن رواحة :

يازيد زيد اليعملات الذبّل تطاول الليل عليك فانزل(٢)

وهذا النوع من الإضافة ـ وإن تأوله النحويون ـ دليل على جواز إضافة العلم إذا أريد تمييز صاحبه من غيره ممن يشتركون معه في الاسم .

وقد تساءل السهيلي عن العلة التي من أجلها تصرف بعض الأعلام مثل زيد وعمرو وجعفر ومحمد ، وأجاب عن ذلك بتقسيم الأعلام إلى منقولة وغير منقولة ثم قرر أن غير المنقول لا ينون بجميع ضروبه ومنها المرتجل والأعجمي والمعدول ، وأن المنقول كذلك إذا كان نقله مما لا ينون نحو يزيد ويشكر ، وإنما ينون من الأعلام ما كان قبل التسمية به منونا نحو أسد ونمر وسالم وغانم فهم يتركونه على أصله منونا ، لأنهم وإن نقلوه عما وضع له ففي أنفسهم التفاتات لتلك المعاني ، ولذلك استحسنوا منها ما كان حسنا قبل

---

(١) انظر أوضح المسالك ٤/د٢

(٢) البيت من شواهد سيبويه ٢/٢٠٦ والخزانة ٢/٣٠٣ واليعملات : الإبل القوية على العمل ، والذبل : الضامرة من طول السفر .

التسمية واستقبحوا منها ما كان قبيحا . فالتفاتهم إلى موضوعها الأول أوجب بقاءها على ما كانت عليه من التنوين والخفض .

وأقول : إن ما ادعاه السهيلي من أن المرتجل من الأعلام كله لا ينصرف غير صحيح بل منها ما يمتنع صرفه لخروجه عن الأصل في الأسماء و كونه فرعا نحو غطفان وعمران وحمدان وسعدان ، ومنها ما ينصرف لأنه لا تتحقق فيه أسباب منع الصرف ، ومن أمثلة ذلك : فقعس وهو علم لرجل من بني أسد وحنتف علم لرجل من بني يربوع ، وموهب ومحبب وكل منهما علم لرجل ، وموظب وهو علم لمكان[1] وكذلك الحكم في المنقول وليس كما ذكر .

الوصفية

وهي كون الاسم يدل على حالة من أحوال الذات ، وهذه العلة منظور فيها إلى المعنى لا اللفظ[2] وإنما كانت الوصفية علة أو خروجا عن الأصل لأن الصفة فرع على الموصوف وذلك لأمرين :

أولهما : أنها تحتاج إلى الموصوف كاحتياج الفعل إلى الفاعل .

والثاني : أن الموصوف متقدم على الصفة كقولك مررت برجل أسمر وثوب أحمر[3] .

---

(١) انظر شرح المفصل لابن يعيش ٣٢/١ ، ٣٣
(٢) الأشباه والنظائر للسيوطي ٢٢/٢
(٣) شرح المفصل لابن يعيش / ٦١

والوصفية تقرب الاسم من الفعل ، فلذلك عدت من أسباب منع الصرف ، والاسم إذا كان وصفا كان قريبا من الفعل لثقله بالاشتقاق وبالحاجة إلى الموصوف وبتحمله للضمير فيشبه فى ثقله ثقل المركب (١) .

وقال الشيخ عبد القاهر الجرجانى فى شرح الإيضاح : الوصف فرع ، لأن الشيء يعلم أولا نفسه ثم أحواله فما لم يوضع للصورة المعروفة على الإطلاق رجل لا يوضع له ما يدل على صفاته ، والضرورة تدل على أن الصفة بعد الموصوف فى الرتبة ، لأن الصفة أصلها على أنها تخصص اسما عاما والعموم سابق للخصوص ، وإذا كان كذلك كان الوصف فرعا كالتعريف (٢) .

وهذه العلة لا تستقل وحدها بمنع الصرف بل لا بد من انضمام علة أخرى إليها فتشترك العلتان فى ثقل الاسم ومشابهته للفعل فى الفرعية والثقل مما يستوجب منعه من الصرف ، والعلل التى تشترك مع الوصفية هى :

١ ـــ زيادة الألف والنون نحو : سكران وجوعان .

٢ ـــ وزن الفعل نحو : أحمر وأفضل .

٣ ـــ العدل نحو : مثنى وثلاث ورباع وأخر .

ويشترط فى الوصفية لتكون مانعة من الصرف أن تكون أصيلة لا عارضة احترازا من نحو أربع فى قولنا : مررت بنسوة أربع فإنه مصروف لأنه وضع اسما والوصفية فيه عارضة (٣) . وهذا قول كثير من النحويين ، لكن قال الرضى فى شرح الكافية (٤) : أنا إلى الآن لم يقم لى دليل قاطع على أن الوصف العارض غير معتد به فى منع الصرف

---

(١) الأشباه والنظائر ١/٥٥ ، ٥٦ (٢) المقتصد شرح الإيضاح ٢/٩٦٤

(٣) انظر شرح الكافية للرضى ١/٤٠ وأوضح المسالك ٤/١١٨

(٤) شرح الكافية للرضى ١/٤٦

زيادة الألف والنون

وهي تمنع الصرف مع الوصفية نحو عطشان وشبعان ، أو العلمية نحو عثمان ورمضان ، وعلامة زيادة الألف والنون فى الكلمة أن يكون قبلها أكثر من حرفين كما فى الأمثلة .

وقد تكلم عنها سيبويه فى بابين ترجم لأولهما بقوله : هذا باب ما لحقته نون بعد ألف فلم ينصرف فى معرفة ولا نكرة ، وذلك نحو عطشان وسكران وعجلان وأشباهها ، ويقول معللا منع هـذه الأمثلة ونحوها من الصرف (جعلوا النون حيث جاءت بعد ألف كألف حمراء ، لأنها على مثالها فى عدة الحروف والتحرك والسكون ، وهاتان الزائدتان قد اختص بهما المذكر ، ولا تلحقه علامة التأنيث كما أن حمراء لم تؤنث على بناء المذكر وللمؤنث سكرى بناء على حدة كما كان لمذكر حمراء بناء على حدة ، فلما ضارع فعلاء هذه المضارعة وأشبهها فيما ذكرت لك أجرى مجراها [١]

وترجم للباب الثانى بقوله : هذا باب مالا ينصرف فى المعرفة مما ليست نونه بمنزلة الألف التى فى نحو بشرى وما أشبهها ، وذلك كل نون لا يكون مؤنثها فعلى وهى زائدة نحو عريان وسرحان وإنسان .

ثم قال : وإنما دعاهم إلى أن لا يصرفوا هذا فى المعرفة أن آخره كآخر ما لا ينصرف فى معرفة ولا نكرة فجعلوه بمنزلته فى المعرفة [٢]

---

(١) الكتاب ٣ / ٢١٥ ، ٢١٦

(٢) المصدر السابق ٣ / ٢١٦ ، ٢١٧

ويستفاد من كلامه فى الوضعين أن المزيد فى آخره ألف ونون إن كان وصفا لاتلحقه تاء التأنيث بأن كان مؤنثه على فعلى نحو سكران وسكرى وعجلان وعجلى منع من الصرف دائما .

وباب فعلان فعلى سماعى يعرف بالسماع دون القياس ، وقد حدده ابن مالك بقوله : [1]

أجز فعلى لفعلانا إذا استثنيت حبلانا [2]
ودخنانا وسخنانا وسيفانا وضحيانا [3]
وصوحانا وعلانا وقشوانا ومصّانا [4]
وموتانا وندمانا وأتبعهن نصرانا [5]

فهذه الأوصاف التى نص عليها هى التى يجىء مؤنثها على فعلانة وما عداها مؤنثه على فَعلى ، وقد زاد بعضهم هذا البيت :

وزد فيهن خَمصانا على لغة وأليانا [6]

(١) نقلا عن الأشباه والنظائر ٢/ ٣١ .
(٢) حبلان : وصف للمتلئ غضبا .
(٣) يوم دخنان : فيه كدرة فى سواد ، ويوم سخنان : حار ، وسيفان ، وصف للرجل الطويل ، ويوم ضحيان : لاغيم فيه .
(٤) بعير صوحان : يابس الظهر ، ورجل علان : صغير حقير ، ورجل قشوان : دقيق الساقين ، ورجل مصان : لئيم .
(٥) رجل موتان الفؤاد : أى غير حديده ، ونصران أى نصرانى .
(٦) كبش أليان : كبير الألية من ذكور الغنم .

ويستفاد من كلام سيبويه أيضا أن علة منع هذا الوصف من الصرف أنه أشبه الوصف المختوم بألف التأنيث الممدودة فأجرى مجراه في المنع من الصرف، وقد ذكر سيبويه أربعة أوجه للشبه بين سكران ونحوه وبين حمراء ونحوه، وهذا الشبه أنكره السهيلي[1]، ولهذا نذكر تفصيله نقلا عن شرح الكافية للعلامة الرضي حيث قال: [2] اعلم أن الألف والنون إنما تؤثران لمشابهتهما ألف التأنيث الممدودة من جهة امتناع دخول تاء التأنيث عليهما معا، وبفوات هذه الجهة يسقط الألف والنون عن التأثير، وتشابهها أيضاً بوجوه أخر لا يضر فواتها نحو:

ـ تساوى الصدرين وزنا ف‍ (سكر) من سكران كـ(حمر) من (حمراء)

ـ وكون الزائدين في نحو سكران مختصين بالمذكر كما أن الزائدين في حمراء مختصين بالمؤنث.

ـ وكون المؤنث في نحو (سكران) صيغة أخرى مخالفة للمذكر كما أن المذكر في نحو حمراء كذلك وهذه الأوجه الثلاثة موجودة في فعلان فعلى غير حاصلة في عمران وعثمان وغطفان ونحوها.

وتشابهها أيضا بوجهين آخرين لا يفيدان من دون الامتناع من التاء وهما:

ـ زيادة الألف والنون معا كزيادة زائدى حمراء معا.

---

(١) أمالي السهيلي ص ٢٧، ٢٨.

(٢) شرح الكافية للرضي ١/٦٠.

- وكون الزائد الأول فى الموضعين ألفا .

فهذه ستة أوجه ذكرها الرضى فى شبه سكران ونحوه بحمراء ، وإنكارها كالرقم فى الماء .

- وقد زعم السهيلى أن المانع من صرف (سكران) وبابه هو مضارعته للتثنية من جهة اللفظ ومن جهة المعنى ، ولو سلمنا له هذه المضارعة لم نسلم له أنها علة منع الصرف ، إذ لو كانت علة لمنع الصرف لامتنع صرف نحو ندمان وحبلان وخمصان لتحقق المضارعة المذكورة فيها مع أنها مصروفة .

وقد تبين من كلام الرضى أن شرط المنع من الصرف فى الوصف المزيد بالألف والنون هو امتناع دخول تاء التأنيث عليه .

فإن كان المزيد فى آخره الألف والنون ليس هذا الوصف امتنع صرفه إذا صار معرفة فقط بأن جعل علما . نحو : عثمان وغطفان ولذلك صرف نحو عريان ، لأن مؤنثه ليس على فعلى وليس علما كما صرف نحو سرحان وإنسان ، لأنه ليس وصفا ولم يجعل علما .

وعلة منع نحو عثمان وغطفان ومروان من الصرف هى حمله على الوصف الممنوع من الصرف ، لأنه يشبهه فى زيادة الألف والنون فى آخره ، وأنه لا تلحق به التاء فى آخره فلا يقال : عثمانة ولا مروانه .

فالخروج عن الأصل فى الحالتين متحقق بأمرين إما الوصفية والزيادة وإما العلمية والزيادة ولا يشترط لمنع صرف العلم المزيد بالألف والنون إلا أن يكون علما وهذا مذهب الجمهور .

قال ابن عقيل[1] : وشرط ابن عصفور لمنع هذا النوع ألا يجمع على فعالين ولا يصغر على فعيلين وقد نص سيبويه على أنك إذا سميت بسرحان منعته ، وهو يجمع على سراحين ويصغر على سريحين .

والراجح أن علة زيادة الألف والنون لا تستقل وحدها بمنع الصرف ، لأن أكثر النحويين قالوا : تحتاج إلى سبب آخر لمنع الصرف ولا تقوم بنفسها مقام سببين كألف التأنيث الممدودة ، لأن المشبه ينقص عن المشبه به ، وذلك السبب الآخر إما العلمية كعمران وإما الوصفية كسكران[2] .

هذا وقد ذهب المبرد إلى أن نحو سكران منع من الصرف لشبهه بنحو حمراء ، لكنه خالف سيبويه في بيان جهة الشبه فذكر أن النون في سكران كانت في الأصل همزة فأبدلت نونا والأصل : سكراء ، واستدل على ذلك بقلب الهمزة نونا في النسب إلى صنعاء وبهراء حيث قالوا : صنعانى وبهرانى[3] ، وبقولهم في جمع سكران : سكارى كما قالوا في عذراء عذارى[4] .

ورد عليه العلماء بأن صنعانى وبهرانى من شواذ النسب ، وقياسه : صنعاوى وبهراوى فلا تدعى من أجله النون في سكران عوضا من الهمزة كما أنه لا مناسبة بين الهمزة والنون حتى يقال إن النون أبدل منها[5] ،

---

(١) المساعد شرح التسهيل ١٦/٣

(٢) انظر شرح الكافية للرضى ٦٠/١

(٣) المقتضب ٣٣٥/٣ (٤) المساعد ٣/ ٨ ، ٩

(٥) انظر شرح الكافية للرضى ٦٠/١ وشرح جمل الزجاجى لابن عصفور ٢١٤/٢

وقال ابن عقيل : رد بأن إبدال النون من الهمزة شاذ وبأن فعلان فَعْلى مطرد ، وأيضاً فسكران للمذكر فلا تكون نونه بدل همزة تكون المؤنث[١].

وزن الفعـــل

يرى سيبويه[٢] أن ما جاء على وزن (أفعل) من الصفات نحو أخضر وأحمر لا ينصرف فى معرفة ولا نـكرة لأنه يشبه الفعل نحو أذهب وأعلم ، ويعلل عدم صرفه فى حال التنكير بأن الصفات أقرب إلى الأفعال فاستثقلوا فيها التنوين كما استثقلوا فى الأفعال . وقد جعلوها فى الاستثقال كالفعل لأنها مثله فى البناء والزيادة ومضارعة له .

ومعنى هذا أن وزن الفعل فى نحو (أخضر وأحمر) إنما أثر بمنع الصرف بضميمة الوصفية .

وقد صرح بذلك الزجاج فقال فى نحو : مررت برجل أسمر وآدم وما أشبه ذلك : إجماع النحويين أن أفعل هذا لا ينصرف، وإنما لم ينصرف لأنه اجتمع فيه أنه صفة وأنه على وزن أفعل نحو أذهب وأعلم[٣].

وأما ما جاء على وزن (أفعَل) من الأسماء فيرى سيبويه أنه لاينصرف فى المعرفة ، لأن المعارف أثقل من النـكرات ، وينصرف فى النـكرة لبعده عن الفعل ، قال : وتركوا صرفه فى المعرفة حيث أشبه الفعل لثقل المعرفة عنـــدهم .

---

(١) المساعد شرح للتسهيل ٣/٨، ٩

(٢) الكتاب ٣/١٩٣، ١٩٤ (هارون)

(٣) ما ينصرف ومالا ينصرف ص٦

ومعنى هذا أن وزن الفعل فى نحو (أربع) و(أرنب)لا يؤثر منع الصرف إلا مع انضمام العلمية إليه وكذلك ما ضارع الأفعال سوى وزن أفعل نحو يَعْمَل وأكلب فإنه ينصرف فى النكرة ، وإن صار علما منع من الصرف، لاجتماع الفرعيتين فيه وهما التعريف ووزن الفعل وهو يقول فى تعليل منع صرف نحو إثمد وإصبع وأبلم أعلاما بعد أن ذكر مشابهتها للأفعال :

وإنما صارت هذه الأسماء بهذه المنزلة كأنهم ليس أصل الأسماء عندهم على أن تكون فى أولها الزوائد وتكون على هذا البناء، ألا ترى أن تفعل ويفعل فى الأسماء قليل ، وكان هذا البناء إنما هو فى الأصل للفعل ، فلما صار فى موضع يستثقل فيه التنوين استثقلوا فيه ما استثقلوا فيما هو أولى بهذا البناء منه ، والموضع الذى يستثقل فيه التنوين المعرفة ، ألا ترى أن أكثر مالا ينصرف فى المعرفة قد ينصرف فى النكرة[1] .

ويقول فى تعليل منع أفعل التفضيل من الصرف : اعلم أنك تركت صرف أفعل منك لأنه صفة[2] أى أن فيه فرعيتان هما : الوصفية ووزن الفعل ، وقد صرح بذلك الزجاج فقال : اعلم أن أفعل منك نحو قولك : أحسن وأصغر منك لا ينصرف فى قولك مررت بأحسن منك لأنه اجتمع فيه أنه على وزن الفعل وأنه صفة ، قال الله عز وجل (فحيوا بأحسن منها)[3] .

---

(١) الكتاب ١٩٣/٣ ، ١٩٤

(٢) المصدر السابق ٢٠٢/٣

(٣) آية ٨٦ من سورة النساء

وكذلك إن سميت به رجلا لم تصرفه فى معرفة ولا نكرة من قبل أنه مع (منك) التى توجب أن يكون صفة[1].

فيكون الاسم على وزن الفعل خروج عن الأصل، فإذا انضم إلى ذلك كونه وصفا أو علما اجتمع فيه خروجان عن الأصل يستحق بهما أن يمنع من الصرف.

والمنع لأفعل التفضيل من الصرف للوصفية ووزن الفعل هو مذهب سيبويه والبصريين، وذهب الكوفيون إلى أنه امتنع من الصرف للزوم (من) قال ابن عصفور[2]: وهذا باطل، لأنه يلزمهم منع الصرف من (خير) فى قولهم: «مررت برجل خير من عمرو» و «هذا خير منك» والعرب لم تمنعه الصرف فدل على أنه إنما امتنع من الصرف لوزن الفعل والصفة فلما زال وزن الفعل صرف

وقد أشار سيبويه بما ذكره من أمثلة إلى أن وزن الفعل الذى يوجب منع الصرف هو الذى يكون غالبا فى الأفعال كما فى أحمر وهو بمنزلة أذهب وكما فى أحمد وهو بمنزلة إضرب وكما فى أكلب وهو بمنزلة أكتب، ومن باب أولى يكون لوزن الفعل أثره فى منع الصرف إذا جاء الاسم على وزن يخص الفعل نحو: خضم وعثر[3].

---

(١) ما ينصرف وما لا ينصرف ص٩

(٢) شرح جمل الزجاجى لابن عصفور ٢/٢٠٢

(٣) انظر شرح المفصل لابن يعيش ١/٦٠، ٦١ والمساعد شرح التسهيل ٣/١٠

وقد قرر ذلك الزجاج فى كتابه فيما لا ينصرف فقال : إذا وقع مثال فى الأسماء الفعل أولى به لأن ذلك الفعل قد دخلته علامة مضارعة نحو أذهب وأعلم الذى يدل على الاستقبال ، وإذا كان الماضى نحو أدخل زيد عمرا فالألف وهذا الوزن قد جاءا لمعنى فى هذه الأفعال فالأفعال أحق بذلك المثال ... كذلك إن جاء مثال من الفعل بغير زائد وليس ذلك المثال فى الأسماء نحو ضُرِب هو على وزن فُعِل ، وفُعِل ليس فى الأسماء ، فإذا سميت رجلا (ضرب) لم تصرفه فى المعرفة لأنه اجتمع فيه شبه الفعل وأنه معرفة وهذا المثال للأفعال خاصة فهو أجدر ألا ينصرف[1] .

والذى ذكره سيبويه والزجاج من ذلك جعله النحويون شرطا لتأثير وزن الفعل فى منع الصرف .

وقسموا وزن الفعل إلى ثلاثة أقسام :

١ ـ وزن مختص بالفعل وهو الذى لا يوجد إلا فى الأفعال ، وإن وجد فى الأسماء كان منقولا من الأفعال نحو وزن فُعِل ، وفعّل .

٢ ـ ووزن أولى بالأفعال من الأسماء ، وهو الذى يوجد فى الأسماء والأفعال وأكثر وجوده فى الأفعال مثل يفْعَل وأفْعَل وتفْعَل .

٣ ـ ووزن مشترك بين الأسماء والأفعال على سواء ، وهو الذى يوجد فى الأسماء والأفعال على التساوى نحو فَعَل وفَعْلل .

---

(١) ما ينصرف وما لا ينصرف ص ٤ ، ٥

والوزن الذى يؤثر بمنع الصرف هو المختص بالفعل ، والذى هو أولى بالفعل من الاسم .

وأما المشترك فلا يمنع الصرف عند جمهور النحويين خلافا لعيسى بن عمر فإنه ذهب إلى منع صرف المشترك إذا كان منقولا من الفعل كما لو سميت رجلا : ذهب أو زخرف فإنه يمنع من الصرف عنده ، ولم يرتض ذلك الجمهور ، قال ابن عصفور[١] : والدليل على فساد مذهب عيسى بن عمر ما حكاه سيبويه رحمه الله من أن العرب تصرف الرجل يسمى كمسباً وهو فى الأصل فعلل من الكمسبة وهى شدة العدو مع تدانى الخطا .

وجملة ما اشترطه النحويون فى هذه العلة أربعة شروط[٢] .

أولها : أن يكون الوزن خاصا بالفعل أو أولى بالفعل ، فالخاص بالفعل كما فى فُعِل وفَعَّل ومثاله : دُئِل وخَضَّم

والأولى به : هو الذى يكون فى أوله زيادة من حروف « أتين » وهى التى تجىء فى أول المضارع . ومن أمثلته : يزيد ويشكر وتغلب وأفكل ويرمع ، والأفكل : الرعدة ، واليرمع : حصًى بيض تتلألأ فى الشمس .

قال الرضى[٣] : وإنما اشترط فى وزن الفعل تصديره بالزيادة لكون

---

(١) شرح جمل الزجاجى ٢/٢٠١ وانظر المساعد على التسهيل ٣/١٤ ، ١٥

(٢) انظر شرح الكافية للرضى ١/٦١ - ٦٣ وهمع الهوامع ٢/٩٧ - ١٠٠

(٣) شرح الكافية ١/٦٣

هـذه الزيادة قياسية فى جميع الأفعال المتصرفة دون الأسماء إذ لا فعل متصرف إلا وله مضارع ولا يخلو المضارع من الزيادة فى أوله ... وأيضا فإن هذه الزوائد فى الفعل لا تـكون إلا لمعنى وأما فى الأسماء فقد تـكون لمعنى كأحمر وأفضل منك ، وقـد لا تـكون كأرنب وأفـكل وأيدع فـكأنها لم تزد فيها فصارت بالفعل أشهر وأخص لأن أصل الزيادات أن تـكون لمعنى .

ثانيها : أن يكون الوزن لازما فيخرج نحو امرؤ وابنم علمين ، فإنهما على لغة الإتباع فى الرفع كاخرج . وفى النصب كاعلم وفى الجر كاضرب ولا يمنعان من الصرف ، لأن الوزن فيهما ليس بلازم إذ لم تستقر حركة العين ، فلو سمى بهما على لغة من يلتزم الفتح منعا .

ثالثها : أن لا يخرجه إلى شبه الاسم سكون تخفيف كما لو سمى بـ(رد) أو (قيـل) مع إسكان الدال واللام فإن الوزن حينئذ لا يؤثر فى منع الصرف لأن الإسكان أخرج الوزن إلى مثال الاسم كما فى مُدّ ومِيل.

رابعها : أن يكون معه علمية كخضم وهو اسم العنبر بن عمرو بن تميم ، وبذر اسم بئر ، وعثر اسم واد بالعقيق ، وأحمد ويزيد ويشكر وأجمع وأخواته فى التوكيد ، أو وصفية ، وهذه يشترط فيها أمران : أن تـكون أصلية نحو أحمر وأجمل احترازا من العارضة نحو : مررت برجل أرنب أى ذليل ، وأن لا يقبل الوصف تاء التأنيث احترازا من نحو مررت برجل أباتر

وأدابر[١] فإنهما مصروفان وإن كان فيهما الوزن والوصفية الأصلية لدخول التاء عليهما فى أباترة وأدابرة .

قال الرضى[٢] : وإنما اشترط ألا يكون الوزن مما يلحقه تاء التأنيث أو لا يكون عرضة لها ؛ لأن الوزن بهذه التاء يخرج من أوزان الفعل ، إذ الفعل لا تلحقه هذه التاء ، فكما تجر الزيادة المصدرة الوزن إلى جانب الفعل تجره التاء إلى جانب الاسم لاختصاصها بالاسم .

تنبيه ـ ٨ : الفرق بين أفعل التفضيل والصفة المشبهة التى على أفعل خمسة أشياء :

١ ـ أفعل التفضيل يجمع بالواو والنون بخلاف الصفة المشبهة .

٢ ـ « « « على أفاعل نحو أفاضل بخلاف الصفة المشبهة

٣ ـ « « يستعمل بـ « من » بخلاف الصفة المشبهة .

٤ ـ « « مؤنثه على وزن فُعْلَى « « «

٥ ـ « « يلزم أحد ثلاثة أشياء : أل أو الإضافة أو « مِن » بخلاف الصفة المشبهة . وفى هذا نظم بعضهم قوله :

---

(١) الأباتر : القاطع رحمه ، والأدابر : الذى لا يقبل نصحا .
(٢) شرح الكافية ٦٣/١

الفرق فى الأعلى والأحمر قد أتى   فى خمسة فى الجمع والتكسير
ودخول من وخلاف تأنيثيهما   ولزوم تعريف بلا تنكير[1]

العدل

وهو فى اللغة : نقيض الجور ، ويطلق على الميل عن الطريق وغير ذلك وقد عرفه ابن الحاجب[2] بأنه خروج الاسم عن صيغته الأصلية تحقيقا كثُلاث وَمثْلَث وأُخَر وجُمَع أو تقديرا كعُمَر وباب قَطامِ فى لغة تميم .

قال الرضى[3] : يعنى بالعدل المحقق مايتحقق حاله بدليل يدل عليه غير كون الاسم غير منصرف بحيث لو وجدناه أيضا منصرفا لكان هناك طريق إلى معرفة كونه معدولا ، بخلاف العدل المقدر فإنه الذى يصار إليه لضرورة وجدان الاسم غير منصرف وتعذر سبب آخر غير العدل ، فإن عمر مثلا لو وجدناه منصرفا لم نحكم قط بعدوله عن عامر بل كان كأدد ، وأما ثلاث ومثلث فقدقام دليل على أنهما معدولان عن ثلاثة ثلاثة ، وذلك أنا وجدنا « ثلاث » و « ثلاثة ثلاثة » بمعنى واحد ، وفائدتهما تقسيم أمر ذى أجزاء على هذا العدد المعين ، ولفظ المقسوم عليه فى غير لفظ العدد مكرر على الاطراد فى كلام العرب نحو : قرأت الكتاب جزءا جزءا ، وجاءنى القوم رجلا رجلا ، وأبصرت العراق بلدا بلدا ، فكان القياس

---

(١) الأشباه والنظائر للسيوطى ٢/١٦٥

(٢) شرح الكافية للرضى ١/ ٤٠ ، ٤١

فى باب العدد أيضا التكرير عملا بالاستقراء وإلحاقا للفرد المتنازع فيه بالأعم الأغلب، فلما وجد ثلاث غير مكرر لفظا حكم بأن أصله لفظ مكرر، ولم يأت لفظ مكرر بمعنى ثلاث إلا ثلاثة ثلاثة فقيل إنه أصله .

ونستفيد من ذلك أن العدل يعد فرعا لأن فيه خروجا عن صيغة الاسم الأصلية ؛ ولهذا قال النحاة : العدل فرع إبقاء الاسم على حاله ، والمعدول فرع المعدول عنه .

وقد عرف أبو حيان وغيره[١] العدل بأنه صرفك لفظا أولى بالمسمى إلى آخر ، قال السيوطى : وهو فرع عن غيره ، لأن أصل الاسم ألا يكون مخرجا عما يستحقه بالوضع لفظا أو تقديرا .[٢]

وأرى أن هذا التعريف يكاد يكون خاصا بالعدل فى الأعلام كعمر ونحوه لقولهم : أولى بالمسمى ، والعدل لا يكون فى الأعلام وحدها بل يجىء كذلك فى الأعداد نحو أحاد ومثنى وثلاث ويجىء أيضا فى أخر كما سيأتى بيانه .

ويرى ابن يعيش[٣] أن العدل نوع من الاشتقاق لأنه قال فى تعريفه : هو اشتقاق اسم من اسم على طريق التغيير له نحو اشتقاق عمر من عامر ، قال : والمشتق فرع على المشتق منه ، والفرق بين العدل والاشتقاق الذى ليس بعدل أن الاشتقاق يكون لمعنى آخر أخذ من الأول كضارب من

---

(١) الارتشاف ٤٢٧/١ والمساعد على التسهيل ٧/٣ والهمع ٨١/١

(٢) الهمع ٨١/١

(٣) شرح المفصل ٦١/١ ، ٦٢

الضرب ، فهذا ليس بعدل ولا من الأسباب المانعة من الصرف لأنه اشتق من الأصل بمعنى الفاعل وهو غير معنى الأصل الذى هو الضرب ، والعدل هو أن تريد لفظا ثم تعدل عنه إلى لفظ آخر فيكون المسموع لفظا والمراد غيره ، ولا يكون العدل فى المعنى إنما يكون فى اللفظ فلذلك كان سببا لأنه فرع على المعدول عنه ، فعمر علم معدول عن عامر علما أيضا ، وكذلك زفر علم معدول عن زافر علما أيضا ، وفى الأعلام زافر وإليه تنسب الزافرية ، وزافر : من زفر الحمل يزفره إذا حمله . . والعدل بابه السماع لا القياس فلا يجوز مثلا أن يقال فى مالك : مُلَك أو فى حارث حُرَث ، لأن ذلك لم يسمع(١) .

وقد تساءل ابن جنى فى الخصائص(٢) عن العلة فى أن العرب عدلوا فُعَلا عن فاعل فى أسماء محفوظة وهى ثُعَل وزُحل وغُدر وعُمر وزُفر وجُشم وقُثم ولم يعدلوا فى نحو مالك وحاتم وخالد وغير ذلك فيقولوا : مُلك وحتم وخلد ، ثم أجاب بأن العدل ضرب من التصرف وفيه إخراج للأصل عن بابه إلى الفرع ، وما كانت هذه حاله أقنع منه البعض ولم يجب أن يشيع فى الكل .

وفائدة العدل فى الأعلام خفة اللفظ ورفع لبس الصفة ، لأن فاعلا أصل وضعه الصفة ، فإذا غير إلى فعل زال ذلك اللبس(٣) .

---

(١) شرح المفصل لابن يعيش ١/٦٢

(٢) حـ١ ص٥٢

(٣) الأشباه والنظائر للسيوطى ١/٢٧١

قال السهيلي[١] . وعلة عدلهم إياه عن الصفة أنهم أرادوا تحقيق العلمية وأن يعرف أنه علم ، إذ قد يجوز أن يوصف الرجل بأنه عامر للأرض وزافر بحمله ، فإذا أردت أن تجعله اسماله لا يشاركه فيه غيره غيرته عن بناء فاعل أو فعيل إلى بناء غير موجود فى الصفة وذلك نحو فعل .

وأما فائدة العدل فى الصفات نحو مثنى وثلاث ورباع فلا يخفى أنه أداء المعنى بأقصر طرق التعبير وهو الإيجاز ، لأن مثنى أوجز من اثنين اثنين وثلاث أوجز من ثلاثة ثلاثة وهكذا .

قال ابن الخشاب[٢] وفائدة هذا العدل الاختصار مع المبالغة .

هذا وقد تكلم سيبويه[٣] عن منع صرف عمر وزفر ونحوهما فذكر أن الذى منع العرب من صرفها أنها محدودة عن البناء الذى هو أولى بها وهو بناؤها فى الأصل ، فلما خالفت بناءها فى الأصل تركوا صرفها وذلك نحو عامر وزافر ونحوها ، قال : ولا يجيء عمر وأشباهه محدودا عن البناء الذى هو أولى به إلا وذلك البناء معرفة ، كذلك جرى فى هذا الكلام .

وتكلم عن منع صرف جمع وتوابعه فقال[٤]: سألته - يعني الخليل - عن

---

(١) أمالى السهيلى ص٣٤

(٢) المرتجل ص٨٢

(٣) الكتاب ٣/٢٢٣ (هارون)

(٤) المصدر السابق ٣/٢٢٤

جمع وكتع فقال : هما معرفة بمنزلة كلهم ، وهما معدولتان عن جمع جمعاء وجمع كتعاء ، وهما منصرفان فى النكرة .

وتكلم عن منع صرف (أُخَر) فذكر أنه سأل الخليل : مابال (أخر) لاينصرف فى معرفة ولانكرة ؟ فقال الخليل : لأن (أُخر) خالفت أخواتها وأصلها ، وإنما هى بمنزلة الطُّوَل والوُسَط والكُبَر لا يكن صفة إلا وفيهن ألف ولام فتوصف بهن المعرفة ، ألا ترى أنك لاتقول نسوة صغر ، ولا هؤلاء نسوة وسط ، ولا تقول هؤلاء قوم أصاغر ، فلما خالفت الأصل وجاءت صفة بغير الألف واللام تركوا صرفها كما تركوا صرف « لكع » حين أرادوا « يالكع » و « فُسَق » حين أرادوا يافاسق » وترك الصرف فى « فسق » هنا لأنه لايتمكن بمنزلة يارجل للعدل ، فإن حقرت « أخر » اسم رجل صرفته ، لأن فُعَيْلا لايكون بناء لمحدود عن وجهه فلما حقرت غيرت البناء الذى جاء محدودا عن وجهه[١] .

قال الزجاج : اجتمع فى « أخر » شيئان : أنها معدولة عن الألف واللام وأنها صفة ، وقولنا : « صفة » لم يذكره سيبويه ، ولكنه ذكر مايدل عليه ؛ والذى أذهب إليه أن « أخر » اجتمع فيها أنها استعملت بغير ألف ولام وأدت عن حقيقة آخر منك فأدت عن معنى الصفة ، وهذا كأنه شرح لمذهب سيبويه[٢] .

---

(١) الكتاب ٣/٢٢٤ ، ٢٢٥

(٢) ماينصرف ومالاينصرف ص٤١

قلت : قد صرح سيبويه بذكر الصفة فى « أخر » فى نقله عن الخليل فى العبارة التى نقلناها وذلك واضح .

كما تكلم سيبويه عن منع صرف فُعَال ومَفْعَل من ألفاظ الأعداد فذكر أنه سأل الخليل عن أحاد وثناء ومثنى وثلاث ورباع فقال الخليل : هو بمنزلة أخر ، إنما حده واحدا واحدا واثنين اثنين فجاء محدودا عن وجهه فترك صرفه .

ثم قال الخليل : فإذا حقرت ثناء وأحاد صرفته كما صرفت أخيراً وعميراً تصغير عمرو وأخَر إذا كان اسم رجل، لأن هذا ليس هذا من البناء الذى يخالف به الأصل[١] .

وتكلم سيبويه عن منع صرف حذامِ وقطام ونحوهما مما جاء علما لمؤنث فذكر أن بنى تميم يجرونه مجرى اسم لا ينصرف ، وأن حذام معدولة عن حاذمة ، وقطامِ معدولة عن قاطمة أو قطمة ، قال : وإنما كل واحدة منهما معدولة عن الاسم الذى هو علم ليس عن صفة كما أن عمر معدول عن عامر علما لا صفة[٢] .

وتكلم عن منع صرف « أمس » عند بنى تميم وعن منع صرف سحر فقال : واعلم أن بنى تميم يقولون فى موضع الرفع ذهب أمسُ بما فيه ، وما رأيته مذ أمسُ فلا يصرفونه فى الرفع ؛ لأنهم عدلوه عن الأصل الذى هو عليه فى الكلام لا على ما ينبغى له أن يكون عليه فى القياس ، ألا ترى

---

(١) الكتاب ٣/٢٢٥ ، ٢٢٦

(٢) المصدر السابق ٣/٢٧٧ ، ٢٧٨

أن أهل الحجاز يكسرونه فى كل المواضع وبنو تميم يكسرونه فى أكثر المواضع فى النصب والجر ، فلما عدلوه عن أصله فى الكلام ومجراه تركوا صرفه كما تركوا صرف أخر حين فارقت أخواتها فى حذف الألف واللام منها وكما تركوا صرف سحر ظرفا لأنه إذا كان مجروراً أو مرفوعا أو منصوبا غير ظرف لم يكن معرفة إلا وفيه الألف واللام أو يكون نكرة إذا أخرجتا منه ، فلما صار معرفة فى الظروف بغير ألف ولام خالف التعريف فى هذه المواضع فصار معدولا عندهم كما عدلت أخر عندهم فتركوا صرفه فى هذا الموضع كما تُرِكَ صرف أمس فى الرفع[١] .

وخلاصة ماذكره النحويون عن المواضع التى يؤثر فيها العدل فى منع صرف الاسم أن العدل يمنع تارة مع الوصفية وتارة مع العلمية .

وتأثير العدل مع الوصفية مقصور على شيئين[٢] :

أحدها : أخر جمع أخرى تأنيث آخر بالفتح . وقد تقدم كلام سيبويه والزجاج فى علة منعه من الصرف، وأكثر النحويين على أن أخر صفة لكونه من باب أفعل التفضيل[٣] ، لأنك تقول فى واحده : مررت بزيد ورجل آخر ، أى أحق بالتأخير من زيد فى الذكر ، لأن الأول قد اعتنى به فى فى التقدم فى الذكر ، أو المعنى أشد تأخرا من زيد فى معنى من المعانى ثم

(١) المصدر نفسه ٢٨٣/٣ ، ٢٨٤
(٢) انظر الهمع ٨١/١ - ٩٥
(٣) المساعد شرح التسهيل ٢٣/٣ والهمع ٨١/١

نقل إلى معنى غير ، فمعنى رجل آخر : رجل غير زيد[١] .

وذهب الأخفش إلى أنه صفة لكونه مشبها بأفعل التفضيل[١] ، لأن آخر بمعنى مغاير ، والمغايرة تقتضى شيئين كالتفضيل .

واختلف النحويون فى حقيقة العدل فى (أخر) :

١ ـ فقال أكثر النحويين : هو معدول عن (الأُخَر) بالألف واللام لأنه جمع الأُخرى كالكبر والصغر فى جمع الكبرى والصغرى ، وأفعل التفضيل لا يؤنث ولا يثنى ولا يجمع إلا إذا كان مضافا إلى معرفة أو مقترنا بأل ، وقد جمع هنا مع أنه غير مضاف ، فدل جمعه على أنه عومل معاملة ما فيه أل وأن أصله المقترن بها وهو معدول عنه[٢] .

وقال الرضى فى تقرير ذلك : الدليل على عدل أخر أنه لو كانت معه (من) مقدرة لقيل : بنسوة آخر ، لأن أفعل التفضيل مادام بـ (من) ظاهرة أو مقدرة يلزم الافراد والتذكير ، كما أنه لا يجوز فيه تقدير الإضافة، لأن المضاف إليه لا يحذف إلا إذا جاز إظهاره ولا يجوز إظهاره هنا فتعين القول بأنه معدول عما فيه الألف واللام .

---

(١) شرح الكافية للرضى ٤٢/١

(٢) المساعد شرح التسهيل ٢٣/٣

(٣) المصدر السابق والمرتجل لابن الخشاب ص٨٢ ، ٨٣

وقد أنكر أبو علي القول بأن (أخر) معدول عن اللام واستدل بأنه لو كان كذلك لوجب كونه معرفة ولم يقع صفة للنكرات ، وأجيب بأنه معدول عن ذى اللام لفظا ومعنى ، أى عدل عن التعريف إلى التنكير[١] .

٢ — وقال بعض النحويين : أخر معدولة عن آخر من كذا ، والأصل فى جاءنى الهندات ونساء أخر : ونساء آخر منهن ، كما تقول : جاءنى الهندات ونساء أفضل منهن ، وذلك اختيار ابن الشجرى[٢] .

وأفعل التفضيل إذا صحبته (من) صلح لفظه للمذكر والمؤنث والتثنية والجمع . فقد عدل عن (آخر منهن) إلى أخر وجرى وصفا للنكرة لأن المعدول عنه نكرة ، وهذا القول عزاه الرضى[٣] والسيوطى[٤] إلى ابن جنى وقال الرضى مستبعدا له : يلزم على هذا القول أن يكون آخران وآخرون وأواخر وأخرى وأخريات معدولات أيضا عن (آخر) إلا أن أخرى وأواخر غنيان عن اعتبار العدل بألف التأنيث والجمعية ، والمثنى والمجموع بالواو والنون لا يتبين فيهما حكم منع الصرف . . وفى ادعاء كون ألفاظ المؤنث والمثنيين والمجموعين معدولة عن لفظ الواحد المذكر بعد .

---

(١) شرح الكافية للرضى ٤١/١

(٢) أمالى ابن الشجرى ١٠٧/٢

(٣) شرح الكافية ٤٢/١

(٤) الهمع ٨٢/١ وانظر ارتشاف الضرب ٤٣٧/١

٣ ـ وقال ابن مالك : التحقيق أنه معـدول عن آخر مرادا به جمع المؤنث لأن الأصل فى أفعل التفضيل أن يستغنى فيه بأفعل عن فُعَل لتجرده عن الألف واللام والإضافة كما يستغنى بأكبر عن كبر فى نحو رأيتها مع نسوة أكبر منها فلا يثنى ولا يجمع لكونهم أوقعوا أفعـل موقع فعل فكان ذلك عدلا عن مثال إلى مثال(١) .

قال السيوطى(٢) : وتابعه أبو حيان وقال : أخر على هذا معدول عن اللفظ الذى كان المسمى به أحق به وهو آخر لاطراد الافراد فى كل أفعل يراد به المفاضلة فى حال التنكير .

قال : والعدل بهذا الاعتبار صحيح لأنه عدل من نكرة إلى نكرة .

٤ ـ وقال الرضى(٣) : لما خرج آخر وسائر تصاريفه عن معنى التفضيل استعملت من دون لوازم أفعل التفضيل أعنى من والإضافة واللام ، وطوبق بالمجرد عن اللام والإضافة ما هو له نحو رجـلان آخران ورجال آخرون وامرأة أخرى وامرأتان أخريان ونسوة أخر .

فالأولى أن لا يدعى كون أُخر وتصاريفه معدولة عن أحد لوازم أفعل التفضيل على التعيين ، بل نقول هى معدولة عما كان حقها ولازمها فى الأصل أعنى أحد الأشياء الثلاثة مطلقا ، وإنما عدل عنه لتعريه عن معنى أفعـل التفضيل الذى هو المستلزم لأحدها . . وذلك لأنه صار بمعنى غير .

---

(١) الهمع ٨٢/١ وانظر شرح الألفية لابن الناظم ص٦٤٣
(٢) الهمع ٨٢/١
(٣) شرح الكافية ٤٣/١

٥ ـ وقال قوم هو معدول عن أخريات نكرة ليصح وصف النكرة به وهو ضعيف ، لأن أخريات مما يلزم استعماله إما بالألف واللام أو بالإضافة .[١]

ثانيهما . ألفاظ العدد المعدولة إلى وزن فُعَال و مَفْعَل، وقد تقدم كلام سيبويه فيها .

وذكر ابن عصفور أن الذى سمع من العدل فى هذه الألفاظ سبعة أبنية منها بناءان على مَفْعَل وهما مثنى وموحد ومنها خمسة على فعال وهى أحاد وثناء وثلاث ورباع وعشار [٢]

وذكر الرضى منها تسعة أبنية ، قال : وجاء فعال ومَفْعَل فى باب العدد من واحد إلى أربعة اتفاقا ، وجاء فعال من عشرة فى قول الكميت :

ولم يستريثوك حتى رميـ ـت فوق الرجال خصالا عشارا[٣]

وذكر ابن مالك فى التسهيل أن المسموع هو فعال ومفعل من العشرة ومن الواحد إلى الخمسة وذلك اثنا عشر بناء [٤] وتابعه السيوطى فى الهمع [٥] .

وقال ابن عقيل فى شرحه للتسهيل [٤] : قد ثبت السماع فى اللفظين

---

(١) الهمع ٨٢/١

(٢) شرح جمل الزجاجى لابن عصفور ٢٢٠/٢ .

(٣) شرح الكافية للرضى ٤١/١ .

(٤) المساعد شرح التسهيل ٤٣/٣ .

(٥) الهمع ٨٣/١ .

من واحد إلى عشرة ، حكى الشيباني موحد إلى معشر ، وحكى أبو حاتم وابن السكيت أحاد إلى عشار .

ونقل السيوطي [١] عن أبي حيان في شرحه للتسهيل : أنه قال : الصحيح أن البناءين مسموعان من واحد إلى عشرة ثم أيد ذلك بما حكاه أبو عمرو الشيباني وأبو حاتم السجستاني ويعقوب بن السكيت ، وذكر أبياتا أنشدها خلف الأحمر بنى فيها قائلها فُعالا من أحاد إلى عشار .

والذى أراه في ذلك قبول ماحكاه أبو عمرو الشيباني وغيره لأن من حفظ حجة على من لم يحفظ ، وقد ذهب الكوفيون والزجاج والمبرد وابن جنى إلى أنه يجوز في هذه الألفاظ قياس مالم يسمع على ماسمع لوضوح طريق القياس فيه ، فإذا لم يصل إلينا المسموع تمسكنا بالقياس ، ومما سمع من ذلك قول صخر بن عمرو بن الشريد :

ولقد قتلتهم ثناء وموحدا   وتركت مرة مثل أمس الدابر

وقول تميم بن مقبل :

ترى النعرات الزرق تحت لبانه   أحاد ومثنى أصعقتها صواهله

ومنه قول الشاعر :

هنيئا لأرباب البيوت بيوتهم   وللآكلين التمر مخمس مخمسا

وقول الآخر :

ضربت خماس ضربة عبشمى   أدار سداس ألا يستقيما

---

(١) المصدر السابق ١/٨٤ ، ٨٥ وانظر ارتشاف الضرب لأبي حيان ١/٤٣٧

الأقوال فى منع صرف هذه الألفاظ :

١ ـ مذهب سيبويه والجمهور أن منع صرف مثنى وثلاث ورباع وغيرها من ألفاظ العدد المعدولة ، لأنها صفات عدل بها عن اثنين اثنين وثلاثة ثلاثة وأربعة أربعة ونحو ذلك ، وقد تقدم كلام سيبويه فى هـذا وقال الزجاج فى كتابه فيما لاينصرف : اعلم أن جميع ماجاء معدولا من هذا الباب لاينصرف فى النكرة ، وإنما ترك صرفه لأنه عدل به عن ثلاثة ثلاثة وأربعة أربعة فاجتمع فيه أنه معدول عن هذا المعنى وأنه صفة لا يستعمل معدولا إلا صفة . . ثم قال : وثلاث يتضمن معنى ثلاثة ثلاثة فهو يتضمن أن الثلاثة فى جماعات كل واحدة منها ثلاثة [1]

وإنما ذكرت كلام الزجاج هذا وإن كان موافقا لسيبويه والجمهور لأنه خلاف مانسبه إليه السيوطى حيث قال: ذهب الزجاج إلى أنه لاوصف فيها وأن منعها للعدل فى اللفظ وفى المعنى ، أما فى اللفظ فظاهر، وأما فى المعنى فلأن مفهوماتها تضعيف أصولها ، فأدنى المفهوم من أحاد اثنان ومن ثناء أربعة وكذا البواقى [2] وكلام الزجاج كما ترى ينص على وصفية هـذه الألفاظ .

وهذا المذهب هو المختار عند المحققين [3] ، وقال الرضى : هـذا التركيب المعدول لم يوضع إلا وصفا ولم يستعمل إلا مع اعتبار معنى

(١) ماينصرف وما لاينصرف ص٤٤ .

(٢) همع الهوامع ١/٨٠ .

(٣) انظر مثلا شرح الكافية للرضى ١/٤١ والتصريح على التوضيح ٢/٢١٤

الوصف فيه أى أن الوصفية فيه ليست عارضة كما هو الشأن فى المعدول عنه[١].

٢ — وذهب بعض العلماء إلى أن هذه الألفاظ منعت من الصرف للعدل فى اللفظ وفى المعنى، أما فى اللفظ فبين، لأن مثنى معدول عن اثنين اثنين وأما فى المعنى فلأن العدد يراد به الدلالة على قدر المعدود ، فإذا قلت : جاءنى اثنان أو ثلاثة أردت قدر ما جاءك ، وإذا قلت : جاءنى مثنى وثلاث لم يجز حتى يتقدم قبله جمع لتدل بذكر العدد على الترتيب فتقول جاءنى القوم مثنى وثلاث فكان عدلا[٢] وهذا قول فاسد لأن العدل فى المعنى لم يثبت من العلل المانعة للصرف[٣]

٣ — ذهب الفراء وجماعة إلى أنها منعت للعدل والتعريف بنية أل وأنها بامتناعها من الإضافة صارت كأنها بأل ، وامتنعت من أل لأن فيها تأويل الإضافة وإن لم تضف[٤]

وهذا القول نسبه الرضى[٥] إلى الكوفيين وابن كيسان وذكر أنه لا دليل عليه ، وقال ابن عصفور[٦] هو باطل ، لأنه يرد عليه بقوله تعالى : (أولى

---

(١) شرح الكافية ٤١/١ .

(٢) انظر أسرار العربية ص ٢١٦ والهمع ١/ ٨٦ .

(٣) انظر شرح جمل الزجاجى لابن عصفور ٢/٢٢٠ ، ٢٢١ .

(٤) معانى الفراء ٢٤٧/١ والمساعد على التسهيل ٧/٣

(٥) شرح الكافية ٤١/١

(٦) شرح جمل الزجاجى ٢/٢٢٠، ٢٢١ وانظر المساعد على التسهيل ٧/٣

أجنحة مثنى وثلاث ورباع[١]) فـ (مثنى) صفة لـ (أجنحة) وأجنحة نكرة فلو كان مثنى معرفة لم ينعت به النكرة وإن قال إن مثنى بدل فالجواب أن البدل بالأسماء المشتقة يقل ، ويدل على بطلان مذهبه قول امرىء القيس :

يفا كهنا سعد ويغدو لجمعنا   بمثنى الزقاق المترعات وبالجُزُر[٢]

بإضافة مثنى إلى الزقاق ، ولو كان علما لم يضف ، فإن قال : قد يضاف العلم قليلا مثل قول رجل من طيء :

علا زيدنا يوم النقا رأس زيدكم   بأبيض ماضي الشفرتين يماني[٣]

فيقال : هذا قليل ، والأولى أن يحمل على الكثير ، ويدل على بطلان مذهبه أيضا قوله تعالى : « فانكحوا ما طاب لكم من النساء مثنى وثلاث ورباع[٤] » ، لأن مثنى حال ، والحال لا يجيء معرفة فدل على بطلان مذهبه .

هذا وقد أجاز الفراء صرف هذه الألفاظ مذهوبا بها مذهب الأسماء أي منكرة ، لأنها في مذهبه معرفة بنية الإضافة فتقبل التنكير نحو : أدخلوا ثلاثا ثلاثا والجمهور يمنعون ذلك[٥] والاستعمال يرجح المنع ، لأنها

---

(١) سورة فاطر آية ١
(٢) البيت في ديوانه ص٩ ، والمترعات : الممتلئات
(٣) تقدم هذا الشاهد   (٤) سورة النساء آية ٣/
(٥) الهمع ١/ ٨١

لم تستعمل إلا نكرات إما خبرا أو صفة أو حالا ، فالخبر نحو : «صلاة الليل مثنى» والصفة كقوله تعالى: «أولى أجنحة مثنى وثلاث ورباع»[١] والحال كقوله تعالى : «فانكحوا ماطاب لكم من النساء مثنى وثلاث ورباع»[٢]

وأما العدل مع العلمية فيؤثر بمنع الصرف فى خمسة أشياء وهى :

١ — ماجاء على فُعَل موضوعا علما معدولا عن صيغة فاعل علما كذلك نحو عمر المعدل عن عامر وزفر المعدول عن زافر .

قال السيوطى[٣] : وطريق العلم به سماعه غير مصروف ، ولا علة به مع العلمية ، أى أن ماسمع على هذا الوزن من الأعلام ليس كله ممنوعا من من الصرف بل سمع بعضه بالمنع ، وسمع بعضه بالصرف ، والذى سمع بمنع الصرف قد توجد فيه مع العلمية علة أخرى غير العدل نحو «طوى» الذى يمنع للعلمية والتأنيث لكونه علما على بقعة أو أرض فالقول بعلة العدل هذا محله إذا لم توجد علة أخرى غيرها .

قال النحويون : والذى سمع من الأعلام على وزن فعل غير مصروف خمسة عشر علما وهى : بُلع وهو بطن من قضاعة ، وثعل ، وجشم ، وجمح وجُحا ، ودلف ، وزحل ، وزفر ، وطوى ، وعصم ، وعمر ، وقثم ، وقزح ، ومضر[٤] .

---

(١) سورة فاطر آية ١ . (٢) سورة النساء آية ٣

(٣) الهمع ١/٨٦

(٤) المصدر السابق

وكلها معدولة عن فاعل علما فى التقدير إلا ثعل فهو معدول فى التقدير عن أفعل ، وإلا طوى ففيه علة التأنيث كما ذكرنا ، والدليل على علمية هذه الألفاظ أنها لاتدخل عليها الألف واللام بخلاف ما كان صفة كالحطم واللبد ، ومما سمع من الأعلام على هذا الوزن مصروفا أدد ، وقد نص سيبويه على صرفه وكونه علما[١] .

٢ — فعالِ علما لمؤنث كحذام وقطامِ ورقاش وغلاب وسجاح أعلاما لنسوة وسكابِ لفرس وعرارِ لبقرة وظفار لبلدة ،فإن هذه الأعلام فى لغة بنى تميم تمنع من الصرف فتظهر عليها حركات الإعراب ولاتنون ولاتكسر بل يجرونها بالفتحة .

والقول بأنها منعت من الصرف للعلمية والعدل هو قول سيبويه وقد تقدم ، وكلها عنده معدولة عن فاعلة .

ويرى المبرد[٢] أنها منعت من الصرف للعلمية والتأنيث كزينب وسعاد ونحوهما ولاعدل فيها وقد اختار أبوحيان وغيره[٣] مذهب سيبويه، لأن هذه الأعلام على رأى المبرد تكون مرتجلة لاأصل لها فى النكرات والغالب على الأعلام أن تكون منقولة وهى التى لها أصل فى النكرات عدلت عنه

---

(١) الكتاب ٣/٢٢٣ وانظر ارتشاف الضرب ١ / ٤٣٤ والمساعد على التسهيل ٣/١٧

(٢) المقتضب ٣/٣٧٥

(٣) ارتشاف الضرب ١/٤٣٦ والمساعد شرح التسهيل ٣/٨٣

بعد أن صيرت أعلاما فيقدر عدول فعال عن فاعل علما وفاء بما تستحقه الأعلام[١] .

٣ — فُعَل المؤكَّد به وهو جمع وكتع وبُصَع وبُتَع ، وهى جمع جمعاء وكتعاء وبصعاء وبتعاء .

وقد منعت من الصرف للعدل مع العلمية .

أما العدل فيها فلأن مذكرها أجمع وباب أفعل فعلاء قياس جمعه أن يكون على فُعل كأحمر ، وحمراء ، وحمر فهى معدولة عن جُمْع الساكن العين ، وهذا قول أبى عثمان المازنى[٢] ، والأخفش والسيرافى[٣] ، واختاره ابن عصفور[٤] :

وقد ضعف هذا القول بمخالفة « أجمع » لباب أحمر لأنهم جمعوه بالواو والنون وقالوا أجمعون ، ولم يقولوا فى جمع أحمر : أحمرون ، وأفعل المجموع بالواو والنون لا يجمع مؤنثه على فعل[٥] .

وقيل : جمع معدولة عن جَماعى وإن لم ينطقوا بجماعى ، لأن مفرده جمعاء كصحراء فقياس جمعه فعالى كصحارى[٥] .

---

(١) المساعد شرح التسهيل ٣٨/٣

(٢) أمالى ابن الشجرى ١٠٨/٢ ، ١٠٩

(٣) الهمع ٩٠/١ وانظر ارتشاف الضرب ٤٣٥/١ والمساعد ٣٥/٣

(٤) الهمع ٩٠/١

(٥) المصدر السابق وأمالى ابن الشجرى ١٠٥/٢

وهذا قول الأكثرين[١] : وقد ضعف بأن فَعْلاء لا يجمع على فَعَالى إلا إذا لم يكن مذكره على أفعل وكان اسمـا محضا كصحراء وصحارى[٢] .

وقيل : جمع معدولة عن جماوات ، لأن مفرده جمعاء كصحراء وقد جمع صحراء على صحراوات فقياس جمع جمعاء جماوات كصحراوات ، وهذا القول ذكره ابن الشجرى فى أماليه بعد أن ذكر قول أبى عثمان المازنى بالعدل عن فُعْل ومخالفة النحويين له فى ذلك وجعله عدلا عن فَعَالى فقال : ولو أنهم قالوا فى جمع جمـعاء جماوات كان قياسا كصحراوات[٣] .

وقد اختار ابن مالك هذا القول[٤] وتبعه ابن هشام فى التوضيح[٥] .

وأما العلمية فى جمع وأخواته فهو مبنى على ما ذهب إليه بعض النحاة من أن ألفاظ التوكيد أعلام لمعنى الإحاطة ويدل عليه جمعهم مذكرها بالواو والنون ، ولا يجمع من المعارف بهما إلا العلم .

---

(١) أسرار العربية ص٢٨٥ ، ٢٨٦
(٢) الهمع ١/٩٠ ، ٩١
(٣) أمالى ابن الشجرى ٢/١٠٩
(٤) المساعد شرح التسهيل ٣/٣٥
(٥) أوضح المسالك ٤/١٢٨

وهذا القول اختاره ابن الحاجب[١] .

وذهب أبو حيان إلى أنها ممنوعة من الصرف للعدل وشبه العلمية[٢] .

وذهب ابن مالك إلى أن المانع لها مع العدل شبه العلمية أو الوصفية ، قال ابن عقيل : وأما شبه العلمية فيها فمن حيث جمع مذكرها بالواو والنون وأن تعريفها بغير أداة لفظية بل بنية الإضافة ، وهو اختيار ابن عصفور والمصنف ، وقيل تعريفها بالعلمية ، ورد بأنها جموع والجموع لا تكون أعلاما ، وأما شبه الصفة فيها فمن حيث أن المذكر على أفعل والمؤنث على فعلاء[٣] .

وما ذكره من أن تعريفها بنية الإضافة هو ظاهر كلام سيبويه ، وقد تقدم النقل عنه ، وعلى ذلك سار ابن الشجرى وقال : ولإرادة التعريف فيهن بتقدير إضافتهن إلى الضمير اتبعن المعارف دون النكرات ، فلا يجوز جاء جيش أجمع ولا قبيلة جمعاء ولا قوم أجمعون ولا نساء جمع[٤] .

وقال أيضا : وأما كتع وبصع ، فحكمهما حكم جمع فى تقدير العدل فيهما وتقدير الإضافة إلى الضمير ، فمن النحويين من قال إن المراد بهما شدة التوكيد فهما تابعان غير مشتقين ، ومنهم من قال إن كتع مأخوذ من قولهم : كتع فلان فى أمره إذا شمر فيه ، وبصع مأخوذ من قولهم : بصع الماء إذا سال[٤]

---

(١) همع الهوامع للسيوطى ٩١/١

(٢) ارتشاف الضرب ٤٣٥/١

(٣) المساعد شرح التسهيل ٣٥/٣

(٤) أمالى ابن الشجرى ١٠٩/٢ ، ١١٠

والأصل فى هذا القول فى نحو رأيت النساء جمع أن يقال : جمعهن كما يقال: رأيت النساء كلهن لحذف الضمير للعلم به واستغنى ببنية الإضافة ، وصارت لكونها معرفة بلا علامة ملفوظ بها كالأعلام وليست بأعلام ، لأن العلم إما شخصى وإما جنسى وليست هذه واحدا منهما[1] .

٤ - أمس : فإنه جاء معربا ممنوعا من الصرف فى لغة بعض بنى تميم ، وهم يفعلون به ذلك إذا أريد به يوم معين وهو اليوم الذى يليه يومك ، ولم يكن ظرفا ، ومن ذلك قول الشاعر :

لقد رأيت عجبا مذ أمسا

قال ابن هشام[2] : هو معدول عن الأمس . وهو عنده معرفة لأنه جعله من أقسام للمعرفة المعدولة .

وقال ابن عقيل[3] : أمس فى لغة من منع عدل به عن الأمس الذى هو معرّف الفكرة فاجتمع فيه العلمية والعدل فمنع .

هذا ويذكر النحويون مما منع من الصرف للعلمية والعدل شيئين آخرين لا أرى أنهما ممنوعان من الصرف وهما :

١ ـ فعل المختص بالنداء كفُسَق وغدر وخبث ولكع ، فإنها معدولة عن فاسق وغادر وخبيث وألكم ، فإذا سمى بها امتنع صرفها للعلمية ومراعاة اللفظ المعدول ، وهذا مذهب الجمهور ، وذهب الأخفش وطائفة إلى صرفها

---

(١) الهمع ٩١/١ (٢) أوضح المسالك ١٣٢/٤
(٣) المساعد ١٨/٣

حال التسمية أيضا[١] ، لأن العدل فى هذه الألفاظ إنما هو فى حالة النداء ، وقد زال العدل بالتسمية ، وهذا هو الراجح عندى . لأن علة العدل ضعيفة فلا تنتقل مع اللفظ من حال إلى حال ، ولأن التسمية وضع جديد للكلمة لا ينظر فيه إلى ما كانت عليه قبل التسمية ، كما هو معروف فى نحو فاطمة وعائشة .

٢ — سحر الملازم للظرفية ، وهو المراد به سحر يوم بعينه ، فإنه يكون مفتوح الراء ولا ينون فقيل : هو ممنوع من الصرف لأنه جعل علما لهذا الوقت، ولأنه معدول عن مصاحبة الألف واللام إذ كان قياسه وهو نكرة أن يعرف بالطريق التى تعرف بها النكرات وهو أل فعدلوه عن ذلك إلى أن عرفوه بغير تلك الطريق وجعلوه علما ففيه العلمية والعدل،وعلى ذلك سار ابن الشجرى[٢] وابن هشام[٣] وقيل :هو ممنوع من الصرف لأن فيه العدل ، والتعريف المشبه لتعريف العلمية حيث عرف بغير أداة التعريف بل بالغلبة على ذلك الوقت المعين ، وليس تعريفه بالعلمية لأنه فى معنى السحر ، وتعريف العلمية ليس فى مرتبة تعريف أل[٤] .

---

(١) ارتشاف الضرب لأبى حيان ٤٣٥/١ ، ٤٣٦ والهمع ٨٩/١

(٢) أمالى ابن الشجرى ٢٥٠/٢

(٣) أوضح المسالك ١٢٩/٤

(٤) الهمع ٩٢/١

ولا أرى داعيا يدعو للقول بمنعه من الصرف في تلك الحالة ، وتكلف التعليل لهذا المنع مع أنه لا ينطبق عليه ضابط الممنوع من الصرف عندنا وهو أن يمنع من التنوين رفعا ونصبا ومن التنوين والكسر جرًّا ، فلهذا أرى أن يخرج على أحد قولين :

أولهما : أنه منصرف وإنما لم ينون لنية أل ، والأصل السحر ، وهو قول يعزى إلى السهيلي[1] .

الثاني : أنه مبني لتضمنه معنى حرف التعريف كما أن أمس بني على الكسر لذلك ، وهو قول صدر الأفاضل ناصر المطرزي[2] ، وابن الطراوة[3] واختاره أبو حيان[4] .

---

(١) الهمع ١/٩٢

(٢) هو ناصر بن عبد السيد بن علي المطرزي أبو الفتح الملقب بصدر الأفاضل توفي سنة ٦١٠ هـ

(٣) هو سليمان بن محمد بن عبد الله أبو الحسين توفي سنة ٥٢٨ هـ

(٤) الهمع ١/٩٢

التأنيث بغير الألف

والمراد به التأنيث بالتاء ملفوظا بها أو مقدرة .

قال الرضى[١] : نريد بتاء التأنيث تاء زائدة فى آخر الاسم مفتوحا ما قبلها تنقلب هاء فى الوقف .. والتأنيث بالتاء على ضربين أحدهما : أن يكون التاء فيه ظاهرا فشرطه العلمية سواء كان مذكرا حقيقيا كحمزة أو مؤنثا حقيقيا كعزة أولا هذا ولا ذاك كغُرّة ، فالعلمية شرط تأثيره متحتما فلا يؤثر من دون العلمية بدليل نحو امرأة قائمة ، وفى (قائمة) الوصف الأصلى والتأنيث بالتاء فالخلل لم يجىء إلا من التأنيث . ؟ وذاك الخلل أن وضع تاء التأنيث على العروض وعدم الثبات تقول فى قائمة قائم فلم يعتد بالعارض .

وثانيهما : أن يكون التاء مقدرا وهو المسمى بالمعنوى سواء كان حقيقيا كهند وزينب أو غير حقيقى كحلب ومصر . ولا تؤثر التاء مقدرة أيضا إلا مع العلمية ، ويدل على تقدير هذه التاء ظهورها فى تصغير المؤنث الثلاثى كما فى هند وهنيدة ، وجُمْل وجميلة ، وأما نحو زينب وسعاد فإن تاء التأنيث لا تظهر فى تصغيرهما لأن الحرف الزائد على الثلاثة ينزل منزلة التاء[٢] .

وقد أشار الرضى إلى أن التأنيث بالتاء ينقسم إلى تأنيث لازم وتأنيث

---

(١) شرح الكافية للرضى ٤٩/١ وانظر شرح المفصل لابن يعيش ٥٩/١

(٢) شرح المفصل لابن يعيش ٦٠/١

فرق ، وتأنيث الفرق هو الذى يؤتى فيه بالتاء للفرق بين المذكر والمؤنث نحو قائم وقائمة وقاعد وقاعدة ونحوها من الصفات ونحو امرىء وامرأة ونحوها من الأجناس ، ومنه التاء التى يفرق بها بين اسم الجنس ومفرده نحو تمر وتمرة وقمح وقمحة ، والتاء فى ذلك عارضة غير لازمة ولا يعتد بهذا التأنيث فى منع الصرف إذ لا يعتد فيه إلا بالتأنيث اللازم ؛ ولهذا اشترط فى المؤنث اللفظى وهو الذى تكون فى آخره تاء التأنيث ملفوظا بها أن يكون علما لكى يمنع من الصرف ، وذلك لأن العلمية تلازم التاء بسببها فتصير التاء فى نحو عائشة وفاطمة بمنزلة راء جعفر فى لزومها للكلمة وأنها لا تحذف إلا فى الترخيم كما يحذف الحرف الأصلى ، وإنما كان الأمر كذلك لأن التسمية باللفظ وضع له ، وكل حرف وضعت عليه الكلمة لا ينفك عن الكلمة(١) .

والمؤنث اللفظى متى كان علما كعائشة وفاطمة وحمزة وطلحة يمنع من الصرف مطلقا ، لأن العلمية تصير التاء الظاهرة متحتمة التأثير .

وأما المؤنث المعنوى وهو الخالى من التاء فى لفظه فلا يؤثر تأنيثه مع العلمية وجوبا إلا إذا زاد العلم على ثلاثة أحرف كزينب وسعاد ، لأن الحرف الأخير منه يسد مسد تاء التأنيث فى اللفظ ، إذ كان موضع هذه التاء فى كلامهم فوق الثلاثة ولا تزاد ثالثة .

وإن كان العلم ثلاثيا محرك الوسط إن سميت به مؤنثا حقيقيا كقَمَر وسَحَر

---

(١) المصدر السابق وشرح الكافية للرضى ١/٤٩

فى اسم امرأة أو غير حقيقى كهجر اسما لبلدة وسقر اسما لجهنم ، فجميع النحويين على منع صرفه للتاء المقدرة ولقيام تحرك الوسط مقام الحرف الرابع القائم مقام التاء كذا قال الرضى[1] وفيه نظر ، لأن ابن الأنبارى وغيره جوزوا فيه الأمرين ولم يجعلوا الحركة قائمة مقام الرابع[2] .

وإن كان ثلاثيا ساكن الوسط نحو هند وجمل ومصر أو ثنائيا كيد علما لمؤنث ففيه مذاهب[3] : أصحها – وعليه سيبويه والجمهور – جواز الأمرين فيه : الصرف وتركه وكلاهما مسموع أما المنع فلاجتماع التأنيث والعلمية ، وأما الصرف فلخفة السكون فقاوم أحد السببين .

والأجود المنع لأنه القياس والأكثر فى كلامهم ، وهو الوارد فى كتاب الله تعالى .

والثانى : لايجوز إلا منع الصرف ، وعليه الزجاج ، لأن السكون عنده لا يغير حكما أوجبه اجتماع علتين مانعتين[4] .

والثالث : وعليه الفراء أن ما كان اسم بلد كفيد لا يجوز صرفه ، ومالم يكن جاز ، لأنهم يرددون اسم المرأة على غيرها فيوقعون هندا ودعدا

---

(١) شرح الكافية ١/٥٠

(٢) همع الهوامع ١/١٠٩

(٣) الهمع ١/١٠٨ - ١١٠

(٤) ماينصرف ومالاينصرف ص٥٢

وجُملا على جماعة من النساء ولا يرددون اسم البلدة على غيرها فلما لم تردد ولم تكثر فى الكلام لزمها الثقل .

قال السيوطى[١] : ويتحتم المنع على الأصح فى صور :

إحداها : أن ينضم إلى ذلك عجمة كحمص وماه[٢] وجور[٣] ، لأن انضمام العجمة قوى العلة ، ولا يقال إن المنع للعجمة دون التأنيث لأن العجمة لا تمنع صرف الثلاثى ، وجوز بعضهم فيه الأمرين ولم يجعل للعجمة تأثيرا .

الثانية : أن يكون مذكر الأصل كـ « زيد » علما لامرأة ، لأن النقل إلى المؤنث ثقل يعادل الخفة التى بها صرف من صرف هندا ، وجوز المبرد وغيره فيه الأمرين .

هذا ، وذكر السيوطى صورة ثالثة لتحتم المنع على الأصح وهى المؤنث المعنوى الثلاثى إذا تحرك ثانيه لفظا نحو قدم علما لامرأة ولا أرى اندراج هذه الصورة فى الحديث عن الثلاثى الساكن الوسط .

وقد تكلم سيبويه[٤] عن منع المؤنث اللفظى من الصرف فى باب هاءات التأنيث ، فقال فى أوله : اعلم أن كل هاء كانت فى اسم للتأنيث فإن ذلك الاسم لا ينصرف فى المعرفة وينصرف فى النكرة قلت فما باله انصرف فى النكرة وإنما هذه للتأنيث هلا ترك صرفه فى النكرة كما ترك صرف مافيه ألف التأنيث ؟ قال : من قبل أن الهاء ليست عندهم فى الاسم

---

(١) الهمع ١/١٠٩ (٢) الماه بالفارسية: أى بلد كان

(٣) جور: مدينة بفارس (٤) الكتاب ٢٢٠/٣

وإنما هى بمنزلة اسم ضم إلى اسم فجعلا اسما واحدا نحو حضرموت ، ألا ترى أن العرب تقول فى حبارى حُبَيِّر، وفى جَحْجَبَى[١] : جحيجب ، ولا يقولون فى دجاجة إلا دجيجة ولا فى قرقرة إلا قريقرة كما يقولون فى خمسة عشر خميسة عشر ، فجعلت هذه الهاء بمنزلة هذه الأشياء . اه ومراد الخليل بذلك التفرقة بين ألف التأنيث اللازمة التى بنيت عليها الكلمة ؛ وبين تاء التأنيث التى يؤتى بها فى الأصل للفرق بين المذكر والمؤنث ، وإن كانت بعد العلمية صارت لازمة للكلمة ، ولهذا منع العلم المختوم بها من الصرف ، ولم تمنع الصفة المختومة بها .

كما تكلم سيبويه[٢] عن منع صرف المؤنث المعنوى فى باب تسمية المؤنث وقال : اعلم أن كل مؤنث سميته بثلاثة أحرف متوال منها حرفان بالتحرك لاينصرف ، فإن سميته بثلاثة أحرف فكان الأوسط منها ساكنا وكانت شيئا مؤنثا أو اسما الغالب عليه المؤنث كسعاد فأنت بالخيار إن شئت صرفته وإن شئت لم تصرفه وترك الصرف أجود ، وتلك الأسماء نحو قدر وعنز ودعد ونعم وهند ، وقد قال الشاعر فصرف ذلك ولم يصرفه :

لم تتلفع بفضل مئزرها دعد ولم تغذ دعد فى العلب

فصرف ولم يصرف .

وإنما كان المؤنث بهذه المنزلة ولم يكن كالمذكر ، لأن الأشياء كلها

---

(١) فى اللسان جحجبى : حى من الأنصار .

(٢) الكتاب ٣/٢٤٠ - ٢٤٢

أصلها التذكير ثم تختص بعد ، فكل مؤنث شيء ، والشيء يذكر فالتذكير أول وهو أشد تمكنا .

ثم قال : فإن سميت المؤنث بعمرو أو زيد لم يجز الصرف ، هذا قول ابن أبي اسحاق وأبي عمرو فيما حدثنا يونس وهو القياس ، لأن المؤنث أشد ملاءمة للمؤنث ، والأصل عندهم أن يسمى المؤنث بالمؤنث كما أن أصل تسمية المذكر بالمذكر ، وكان عيسى يصرف امرأة اسمها عمرو لأنه على أخف الأبنية .

وقال في باب أسماء الأرضين[1] : إذا كان اسم الأرض على ثلاثة أحرف خفيفة وكان مؤنثا أو كان الغالب عليه المؤنث فهو بمنزلة قدر وشمس ودعد ، وبلغنا عن بعض المفسرين أن قوله عز وجل « اهبطوا مصراً »[2] إنما أراد مصر بعينها ، فإن كان الاسم الذي على ثلاثة أحرف أعجميا لم ينصرف وإن كان خفيفا لأن المؤنث في ثلاثة الأحرف الخفيفة إذا كان أعجميا بمنزلة المذكر في الأربعة فما فوقها إذا كان اسما مؤنثا[3] ألا ترى أنك لو سميت مؤنثا بمذكر خفيف[4] لم تصرفه كما لم تصرف المذكر إذا سميته بعناق ونحوها ، فمن الأعجمية حمص وجور وماه .

---

(١) المصدر السابق ص٢٤٢

(٢) البقرة ٦١

(٣) أي كرجل مذكر سمي باسم مؤنث على أربعة أحرف فصاعدا نحو عقرب وعقاب وعناق فانه يمنع من الصرف « الكتاب ٣/٢٣٦ »

(٤) كامرأة سميت بزيد مثلا .

وقد أشار سيبويه فى النص السابق إلى فرعية التأنيث عن التذكير ، وهذه الفرعية تستند إلى أمرين أولهما : ماذكره سيبويه من أن الأشياء قبل الاطلاع على تأنيثها أو تذكيرها يعبر عنها بلفظ مذكر وهو شىء ، فإذا علم تأنيثها عبر عنها بالمؤنث .

والثانى : أن المؤنث له علامة تميزه عن المذكر ، والفروع هى المحتاجة إلى العلامة والأصول لا تحتاج إلى علامة ، وهذا من الأصول المقررة لدى النحويين[1] ، وإنما اشترط فى التأنيث بالتاء أن تنضم إليه العلمية فى منع الصرف ولم يشترط ذلك فى المؤنث بالألف ، لأن ألف التأنيث لازمة وتاء التأنيث لولا العلمية منفصلة من الاسم ، وهى بمثابة اسم مضموم إلى اسم ، واللازم من القوة والتأثير ماليس للمنفصل[2] ، فإذا صار ماآخره التاء علما لزمت تاؤه ، لأن العلمية تحظر النقص كما تحظر الزيادة ، فلا تسقط معها التاء .

تنبيه : يشبه هذا المؤنث المختوم بالتاء فى كونه يمنع من الصرف لعلتين إحداهما العلمية : ماختم بألف الالحاق المقصورة نحو : أَرْطَى وحَبَنْطَى وما أشبه ذلك من الأسماء المذكرة التى فى آخرها ألف زائدة للالحاق فإن هـذا النوع من الأسماء لا يمنع من الصرف إلا إذا صار علما فيكون فيه حينئذ علتان هما العلمية وشبه ألفه بألف التأنيث من جهة زيادتها ولزومها

(١) الأشباه والنظائر للسيوطى ٢٥٧/١ ، ١١٧/٢

(٢) المرتجل لابن الخشاب ص ٨٣

بالعلمية وعدم دخول تاء التأنيث عليها بسبب ذلك لأن العلمية تحظر النقص والزيادة(١) .

التركيب

والمراد به تركيب المزج ، ويعبر عنه ابن مالك في التسهيل(٢) بأنه تركيب يضاهي لحاق هاء التأنيث ، وسيأتي توضيح ذلك ، وهذه العلة لاتستقل وحدها بمنع الصرف ، ولاتؤثر بالمنع إلا إذا كان المركب المزجي علما ، فيكون فيه فرعيتان هما العلمية والتركيب المزجي .

والتركيب المزجي ضابطه : كل اسمين جعلا اسما واحدا بتنزيل ثانيهما من الأول منزلة هاء التأنيث كبعلبك ومعديكرب ، وهو يشبه نحو عائشة وفاطمة من جهة أن عجزه يحذف في الترخيم كما تحذف تاء عائشة وفاطمة ، وأن صدره يصغر كما يصغر مافيه التاء ، ويفتح آخر الصدر في التصغير كما يفتح ماقبل تاء التأنيث في التصغير(٣) .

قال ابن يعيش(٤) : وأما التركيب فهو من الأسباب المانعة من الصرف من حيث كان المركب فرعا على الواحد وثانيا له ؛ لأن البسيط قبل المركب ، وهو على وجهين : أحدهما : أن يكون من اسمين ويكون

---

(١) شرح المفصل لابن يعيش ٦٠/١

(٢) المساعد شرح التسهيل ١٧/٣

(٣) شرح المفصل لابن يعيش ٦٥/١ والهمع ١٠٣/١

(٤) شرح المفصل ٦٥/١

لكل واحد من الاسمين معنى فيكون حكمهما حكم المعطوف أحدهما على الآخر ، فهذا يستحق البناء لتضمنه معنى حرف العطف ، وذلك نحو خمسة عشر وبابه ، ألا ترى أن مدلول كل واحد من الخمسة والعشرة مراد كما لو عطفت أحدهما على الآخر فقلت خمسة وعشرة ، فلما حذفت حرف العطف وتضمن الاسمان معناه بنيا كما بنى كيف وأين لما تضمنا معنى همزة الاستفهام ، وكما بنى « مَنْ » لما تضمن معنى حرف الجزاء وهو إن .

وأما القسم الثانى وهو الداخل فى باب مالاينصرف فهو أن يكون الاسمان كشىء واحد ولا يدل كل واحد منهما على معنى ؛ ويكون موقع الثانى من الأول موقع هاء التأنيث فما كان من هذا النوع فإنه يجرى مجرى مافيه تاء التأنيث من أنه لاينصرف فى المعرفة نحو حضر موت ، تقول : هذا حضرموتُ ورأيت حضرموتَ ومررت بحضرموتَ ، فلا ينصرف لأنه معرفة مركب ، والاسم الثانى من الصدر بمنزلة تاء التأنيث مما دخلت عليه ، ألا ترى أنك تفتح آخر الأول منهما كما تفتح ماقبل تاء التأنيث ؟

قلت : وماذكره ابن يعيش وغيره فى المركب المزجى من وجوب فتح آخر الصدر لأن العجز بمثابة تاء التأنيث لايقدح فيه نحو « معد يكرب » وهو من المركب المزجى ، لأن الياء فيه ساكنة شذوذا ، لأنهم شبهوا تلك الياء فى حال التركيب وحصولها حشوا بما هو من نفس الكلمة نحو الياء فى دردبيس (١) والياء فى عيضموز (٢) .

---

(١) الدردبيس : اسم للداهية .

(٢) العيضموز : العجوز والناقة الضخمة والصخرة الطويلة العظيمة .

هذا وقد تكلم سيبويه[1] عن منع نحو حضرموت وبعلبك من الصرف فى باب الشيئين اللذين ضم أحدهما إلى الآخر فجعلا بمنزلة اسم واحد ، وذكر أنه سأل يونس عن منعه من الصرف فى بعض اللغات قائلا : هلا صرفوه إذ جعلوه اسما واحدا وهو عربى؟ فقال يونس : ليس شىء يجتمع من شيئين فيجعل اسما سمى به واحد إلا لم يصرف ، وإنما استثقلوا صرف هذا لأنه ليس أصل بناء الأسماء، يدلك على هذا قلته فى كلامهم فى الشىء الذى يلزم كل من كان من أمته مالزمه ، فلما لم يكن هذا البناء أصلا ولا متمكنا كرهوا أن يجعلوه بمنزلة المتمكن الجارى على الأصل فتركوا صرفه كما تركوا صرف الأعجمى اهـ .

ومعنى ذلك أن التركيب سبب لمنع الصرف لأنه خروج عن الأصل ، وقد أضيف إليه التعريف وهو فرعية أخرى تستوجب منع الصرف .

---

(١) الكتاب ٣/٢٩٦ ، ٢٩٧

العجمـــة

وهى من أسباب منع الصرف ، لأن الـكلمة الأعجمية دخيلة على كلام العرب ، فالعجمة فرع العربية لأن الأصل فى كل كلام أن لا يخالطه لسان آخر ، والـكلمة الأعجمية تـكون أولا فى كلام العجم ثم تعرَّب فهى ثانية للـكلام العربى وفرع عليه ، والمراد بالعجمى كل ما كان خارجا عن كلام العرب أو كل مانقل إلى لغة العرب من لسان غيرها سواء أكان من لغة الفرس أم الروم أم الحبشة أم الهند أم البربر أم الافرنج أم غير ذلك(١) .

وقد تـكلمت العرب بشىء من الأعجمى ، والصحيح من ذلك ما وقع فى القرآن أو الحديث أو الشعر القديم أو كلام من يوثق بعربيته ، ولا يصح القول بالاشتقاق فيما ورد من ذلك ، لأن قائل ذلك يدعى أخذه من مادة الـكلام العربى ، وهو بمثابة دعوى أن الطير ولدت الحوت .

لـكن قد يتكلمون فى اشتقاق المعرّب المنقول من العجمية إلى العربية بعد إلحاقه بالأبنية العربية لبيان ما هو فى حكم الحروف الأصول ، وما هو فى حكم الزائد ، وذلك عند من يرى إجازة وزن الأسماء الأعجمية ، وقد ذهب قوم إلى أن الأسماء الأعجمية لا توزن لتوقف الوزن على معرفة الأصـلى والزائد وذلك لا يتحقق فى الأسماء الأعجمية(٢) .

---

(١) شرح الـكافية للرضى ٣٧/١ ، ٣٨ وشرح المفصل لابن يعيش ٦٦/١ والهمع ١٠٥/١

(٢) شفاء الغليل فيما فى كلام العرب من الدخيل ص٣

والمراد بالعجمة هنا العجمة الشخصية لا الجنسية ، وضابط الشخصية أن ينقل الاسم من كلام العجم فى أول أحواله معرفة مثل إبراهيم وإسماعيل.

وضابط الجنسية : أن ينقل الاسم من كلام العجم إلى كلام العرب فى أول أحواله نكرة مثل لجام ونيروز وبرندج وديباج .

والعجمة الشخصية هى التى تؤثر فى منع الصرف وأما العجمة الجنسية فلا تمنع الصرف[١] .

والأسماء الأعجمية تعرف بعدة وجوه[٢] :

أحدها : أن ينقل ذلك الأئمة الثقاة من أهل اللغة .

والثانى : خروج الاسم عن أوزان الأسماء العربية نحو إبراهيم وإسماعيل وإبْرَيْسَم ، فإن مثل هذه الأوزان مفقودة فى أبنية الأسماء فى اللسان العربى.

والثالث : أن يجتمع فى الاسم من الحروف مالا يجتمع فى كلام العرب كالجيم والصاد نحو صولجان والجيم والقاف نحو منجنيق والجيم والكاف نحو أسكرجة[٣] .

الرابع أن يكون الاسم عاريا من حروف الذلاقة وهو خماسى أورباعى، وحروف الذلاقة ستة يجمعها قولك : مربنفل ، ويستثنى من ذلك كلمة عسجد فإنها عربية ، وقد خلت منها لخفة السين وهشاشتها .

---

(١) شرح جمل الزجاجى لابن عصفور ٢٠٨/٢ وارتشاف الضرب ٤٣٨/١ والمساعد شرح التسهيل ١٨/٣

(٢) ارتشاف الضرب ٤٣٨/١ والهمع ١٠٥/١ وشرح المفصل لابن يعيش ٦٦/١

(٣) هى صحفة صغيرة .

الخامس : أن يكون فى أول الاسم نون بعدها راء نحو نرجس أو آخره زاى بعد دال نحو مهندز فإن ذلك لا يكون فى كلمة عربية .

وقد تكلم سيبويه[١] عن العجمة الجنسية ، وذكر أنها لا تؤثر منع الصرف . فقال : (اعلم أن كل اسم أعجمى أعرب وتمكن فى الكلام فدخلته الألف واللام وصار نكرة فإنك إذا سميت به رجلا صرفته إلا أن يمنعه من الصرف ما يمنع العربى وذلك نحو اللجام والديباج واليرندج والنيروز والفرند والزنجبيل ...)

وتكلم عن العجمة الشخصية وتأثيرها بمنع الصرف فقال : وأما إبراهيم وإسماعيل وإسحاق ويعقوب وهرمز وفيروز وقارون وفرعون وأشباه هذه الأسماء فإنها لم تقع فى كلامهم إلا معرفة على حد ما كانت فى كلام العجم ولم تمكن فى الكلام تمكن الأول[٢] ، ولكنها معرفة ولم تكن من أسمائهم العربية فاستنكروها ولم يجعلوها بمنزلة أسمائهم العربية .

ثم قال سيبويه : وأما نوح وهود ولوط فتنصرف على كل حال لخفتها اه وقد صرح الزجاج بأن منع صرف نحو إبراهيم وإسماعيل وإسحاق ويعقوب وهارون وفرعون ونحوها من كل اسم أعجمى جاوز ثلاثة أحرف ، وقد وضع للواحد لا للجنس لاجتماع شيئين فيها : أن أصلها أنها أعجمية فهى فرع فى كلام العرب وأنها معرفة[٣] .

---

(١) الكتاب ٣/٢٣٤ ، ٢٣٥

(٢) أى ما فيه العجمة الجنسية

(٣) ما ينصرف وما لا ينصرف ص ٤٠

من أجل هذا قال النحويون : يمنع الاسم من الصرف للعلمية والعجمة بشرطين[١] :

أولهما : أن تكون عجمة شخصية بأن ينقل فى أول أحواله علما إلى لسان العرب كإبراهيم وإسرائيل فأول ما استعملتهما العرب استعملتهما علمين .
قال ابن عقيل[٢] : والجمهور على أنه يكفى فى المنع كون العرب أول ما استعملته لم تستعمله إلا علما ، وشرط أبو الحسن الدباج[٣] كونه علما عند العجم أيضا ، وكلام سيبويه محتمل للوجهين أيضا . اه وقد تقدم كلام سيبويه فى ذلك ولا أرى أنه يحتمل الوجهين بل هو موافق لما شرطه أبو الحسن الدباج .

الشرط الثانى : أن يكون زائدا على ثلاثة أحرف كإبراهيم وإسحاق فإن كان ثلاثيا صرف سواء تحرك وسطه كـ « لمك »[٤] أو سكن كنوح ولوط ، وذلك مذهب الجمهور ، وهو الثابت فى فصيح الكلام .

---

(١) شرح جمل الزجاجى لابن عصفور ٢٠٨/٢ ، ٢٢٣ والمساعد ١٨/٣ ، ١٩ والهمع ١٠٣/١ ، ١٠٤
(٢) المساعد شرح التسهيل ١٨/٣ وانظر ارتشاف الضرب ٤٣٨/١
(٣) هو أبو الحسن على بن جابر بن على ، قرأ النحو على ابن خروف ، وتوفى سنة ٦٤٦ هـ
(٤) هو أبو نوح عليه السلام

وذهب عيسى بن عمر[١] وابن قتيبة[٢] وعبد القاهر الجرجانى[٣] إلى أنه يجرى مجرى المؤنث الثلاثى فإن كان متحرك الوسط منع الصرف وإن كان ساكن الوسط كان فيه وجهان والأفصح الصرف ، قال ابن عصفور[٤] وذلك فاسد لأنه لم يسمع فى مثل نوح أو هود إلا الصرف ، وقال ابن عقيل[٥] هو ضعيف ، فلم يحفظ المنع إلا فى مثل جور وماه مما انضم إلى العجمة والعلمية فيه التأنيث .

والمعتبر فى الزيادة على ثلاثة أحرف ألا يعد منها ياء التصغير ، فلو كان الأعجمى رباعيا وأحد حروفه ياء التصغير لم يمنع من الصرف الحاقا له بما قبل التصغير[٦] .

وقد علل الرضى[٧] صرفهم للأعجمى الثلاثى بأن الأعجمى بمجرد كونه ثلاثيا سكن وسطه أو تحرك يشابه كلام العرب ، ويصير كأنه خارج عن وضع كلام العجم ، لأن أكثر كلامهم على الطول ولا يراعون الأوزان الخفيفة بخلاف كلام العرب . وهو تعليل جيد مقبول .

---

(١) هو عيسى بن عمر بن عبد الله بن إسحاق الثقفى توفى سنة ١٤٩ هـ

(٢) هو أبو محمد عبد الله بن مسلم بن قتيبة الدينورى توفى سنة ٢٧٦ هـ

(٣) هو عبد القاهر بن عبد الرحمن الجرجانى الفارسى الأصل الجرجانى الدار توفى سنة ٤٧١ هـ

(٤) شرح جمل الزجاجى ٣٠٨/٢

(٥) المساعد شرح التسهيل ١٩/٣

(٦) المصدر السابق وارتشاف الضرب ٤٢٩/١ والهمع ١٠٥/١

(٧) شرح الكافية ٥٣/١

المبحث الرابع

الرد على السهيلى فيما لا ينصرف

هو أبو القاسم عبد الرحمن بن عبد الله بن أحمد بن أصبغ بن سعدون ابن رضوان بن فتوح ، ونسبته إلى سهيل وهى بلدة أسبانية قديمة يرجع تاريخها إلى عهد الرومان ، وإنما نسب إليها لنشأته بها وقد عاش ما بين سنة ٥٠٨ هـ و ٥٨١ هـ ، وله مؤلفات فى النحو واللغة والتفسير والفقه والأخبار والأنساب[١] .

ومن مؤلفاته النحوية كتاب الأمالى ، وكتاب نتائج الفكر .

وقد ذهب فى باب مالا ينصرف مذهبا خالف به جمهور النحاة ؛ وفى كتابه نتائج الفكر إشارة إلى هذا المذهب[٢] ، وأما بسط هذا المذهب وشرحه فقد جاء مفصلا فى كتاب الأمالى[٣] ، وقد سبق أن عرضت لمذهبه فى مبحث تعليل منع الصرف ، وفى مواضع من مبحث العلل .

والغرض فى هذا المبحث هو الرد على ما جاء فى كتابه الأمالى[٤] من اعتراضات على مذهب جمهور النحويين فى تعليل منع صرف مالا ينصرف .

---

(١) مقدمة نتائج الفكر للمحقق ص٨ ، ٩ ، ١٦

(٢) ص٨٧

(٣) من ص١٩ إلى ص٢٩

(٤) ص ١٩ إلى ص٢٤

وقد بدأ السهيلي حديثه في هذا بتسفيه النحويين فيما ذهبوا إليه من تعليلات في هذا الباب وقال : هذا الباب لو قصروه على السماع ولم يعللوه بأكثر من النقل عن العرب لانتفع بنقلهم ولم يكثر الحشو في كلامهم ، ولما تضاحك أهل العلوم من فساد تعليلهم حتى ضربوا المثل بهم فقالوا : أضعف من حجة نحوى .

ثم ذكر أن تعليل النحويين في هذا الباب غير مطرد ولا منعكس ، ويشتمل على ضروب من التناقض والتحكم وفساد العلل ، والعلة الصحيحة هي المطردة المنعكسة التي يوجد الحكم بوجودها ويفقد بفقدانها .

وقبل أن نذكر تفصيله لذلك والرد عليه نقول : إن ما طلبه السهيلي من النحويين من قصر هذا الباب على السماع والاكتفاء فيه بالقول بأنه منقول عن العرب كذلك ؛ لا يقبل من النحويين لأن الغرض من هذه الصناعة وضع القواعد التي تساعد الباحثين عن الفصاحة والبلاغة إلى التكلم بما يوافق ما نطقت به العرب الفصحاء والبعد عن اللحن في أساليبهم ، ولو ترك الأمر كما قال لتشتت الأمر على الباحثين عن الفصاحة ، إذ ليس في مقدور كل أحد أن يلم بجميع مالا ينصرف في اللغة ، ومن كان في مقدوره ذلك فالغالب أنه لا يستطيع القياس عليه ، لأن ذلك يتطلب مقدرة عقلية واستعدادا خاصا لذلك ، ولهذا لم يلتزم السهيلي نفسه بما طالب به النحويين ، وإنما ذهب إلى التماس التعليل الذي يراه مناسبا لتفسير هذه الظاهرة وتعليلها كما يظهر ذلك في أماليه .

وما ذكره السهيلى عن العلة من وجود الحكم بوجودها وفقدانه بفقدانها إنما ينطبق على العلة الشرعية ونحوها ، أما العلة النحوية أو اللغوية فلا يشترط فيها الاطراد والانعكاس ، لأنها من قبيل التفسير لظاهرة النحوية أو اللغوية وليست سببا لها .

وقد حكى عن الخليل بن أحمد رحمه الله أنه سئل عن العلل التى يعتل بها فى النحو فقيل له : عن العرب أخذتها ؟ أم اخترعتها من نفسك ؟ فقال : إن العرب نطقت على سجيتها وطباعها وعرفت مواقع كلامها ، وقام فى عقولها علله وإن لم ينقل ذلك عنها واعتللت أنا بما عندى أنه علة لما عللته منه فإن أكن أصبت العلة فهو الذى التمست، وإن تكن هناك علة له فمثلى فى ذلك مثل رجل حكيم دخل داراً محكمة البناء عجيبة النظم والأقسام وقد صحت عنده حكمة بانيها بالخبر الصادق أو بالبراهين الواضحة والحجج اللائحة ، فكلما وقف هذا الرجل فى الدار على شىء منها قال : إنما فعل هذا هكذا لعلة كذا وكذا ولسبب كذا وكذا ، سنحت له وخطرت بباله محتملة لذلك فجائز أن يكون الحكيم البانى للدار فعل ذلك للعلة التى ذكرها هذا الذى دخل الدار ، وجائز أن يكون فعله لغير تلك العلة إلا أن ذلك مما ذكره هذا الرجل محتمل أن يكون علة لذلك[1] .

وقد تقدم شرح العلة فى هذا الباب وأنها اصطلاح للنحويين أطلقوه على

---

(١) الإيضاح للزجاجى ص٦٦

خروج الاسم عن الأصل فى الأسماء ، وصيرورته بذلك فرعا عن أصل مما أدى إلى ثقله ومشابهته للفعل فى الفرعية والثقل فاستحق بذلك منعه من التنوين والكسر كما هو الشأن فى الفعل .

وفى عدم الاطراد يذكر السهيلى : أنا قد نجد الاسم مضارعا للفعل لفظا ومعنى وعملا ورتبة، وهو مع ذلك يدخله الخفض والتنوين كضارب ونحوه ، فإن فيه لفظ الفعل ومعناه ويعمل عمله وهو تال للاسم ووصف له ثم لم يمنعوه الخفض والتنوين .

قال : ومن ذلك : مسلمة فإنه قد اجتمع فيه الوصف والتأنيث وهو مع ذلك ينصرف ، ومن ذلك: السِّفْسِير[1] والبُنْدار[2] قد اجتمع فيه العجمة والزيادة ثم هو منصرف ، فهذا كسر العلة وأما نقض العلة فإن الجمع ثان للإفراد وقد يجتمع مع الوصف فلا يمنع الصرف كقولك : كرام وغيّب وأمجاد ونحو ذلك .

وأقول: إن ضاربا ونحوه لم تتحقق فيه مشابهة الفعل التى ذكرها النحويون فى هذا الباب ، لأنهم ذكروا أن المشابهة فى الفرعية المتكررة والخروج عن الأصل فى أمرين ، وضارب ونحوه فيه فرعية الوصفية فقط ، وهذه

---

(١) السفسير بالكسر : السمسار ، قال الأزهرى : معرب وهى كلمة فارسية ، وانظر شفاء الغليل ص١٢٠

(٢) البنادرة : معرب وهم التجار الذين يلزمون المعادن واحدهم بندار . وقيل البنادرة : هم الذين يخزنون البضائع للغلاء .

لا تستقل وحدها بمنع صرف الاسم ، وأما كون ضارب على وزن الفعل نحو (قاتل) فلا يعتد به في منع الصرف ، لأن هـذا الوزن ليس مختصا بالفعل ولا غالبا فيه ، وأما عمله عمل الفعل فلا مدخل له في منع الصرف .

وأما مسلمة ونحوه فلم تتحقق فيـه الفرعيتان ، إذ ليس فيه إلا فرعية الوصف ، وأما التأنيث فيه فليس على الحد الذي يمنع الصرف ، لأنه ليس بلازم ، والتاء فيه هي الفارقة بين المذكر والمؤنث ، والتاء التي يؤتى بها للفرق لا يعتد بها في منع الصرف .

وقد وجه في نحو هذا سؤال منظوم إلى أبي محمد بن السيد البطليوسي وهو :

ولم صرفوا ما كان وصفا مؤنثا كماقلة والوصف بالمنع يحكم

وكان جوابه عن ذلك قوله :

وليس تعد التاء في النحو علة لشيء سوى الأعلام إن كنت تعلم
وما كان فرقا لم يعد بعلة كذا قال ذو الفهم النبيل المعظم
يراعون في ذاك اللزوم كطلحة وليس يراعى منه ما ليس يلزم[1]

وأما السفسير والبغدار فهما كلمتان معربتان ، والعجمة فيهما جنسية لا شخصية بدليل دخول (أل) المعرفة عليهما ، والعجمة الجنسية لا تؤثر بمنع الصرف ، والزيادة التي ذكرها فيهما ليست مما يمنع الصرف ، وإنما يمنعه زيادة خاصة

(١) الأشباه والنظائر ٣/١٢٢ ، ١٢٤

فى آخر الاسم وهى زيادة الألف والنون، وأما ماذكره من اجتماع الجمع والوصف فى نحو كرام وغيب وأمجاد ونحو ذلك مع كونها مصروفة فإن الجمع فى هذه الألفاظ ليس على الحد الذى يمنع الصرف ، والذى يعتد به من الجمع ما كان موازنا لمفاعل أو مفاعيل ، فلم يبق فى هــذه الألفاظ إلا الوصفية ، وهى لا تؤثر وحدها فى منع الصرف .

وفى عدم الانعكاس يقول السهيلى : وأما عدم الانعكاس فى تعليلهم لمنع الصرف فقد تعدم العلل من الاسم ويكون مع ذلك ممنوعا من الصرف نحو أبى قابوس فليس فيه إلا التعريف وقد منع الصرف لأنه عربى مشتق من القبس ، والقابوس هو الحسن الوجه .

وأقول : هذا اللفظ الذى استشهد به فى هــذا المقام لا يصلح دليلا لما ذكره ، لأن علماء اللغة قد نصوا على أنه أعجمى فتكون فيه فرعيتان هما التعريف والعجمة ، وقد قال الجوهرى فى الصحاح[1] : أبو قابوس : كنية النعمان بن المنذر ثم قال : وقابوس لا ينصرف للعجمة والتعريف ، قال النابغة :

نبئت أن أبا قابوس أوعـدنى ولا قرار على زأر من الأسـد

وعن التناقض فى تعليل النحويين لهذا الباب يقول السهيلى : وأما ما وقع فيه النحويون من التناقض فى تعليلهم لمنع الصرف فقولهم : التعريف يوجب مشابهة الاسم للفعل ، وهم يقولون : إذا دخلت الألف واللام على ما لا ينصرف

(١) مادة « قبس »

أو أضيف زال شبه الفعل عنه ، والاقتران بأل والإضافة نوعان من التعريف ، بل العلمية أجدر وأحرى أن تباعد الاسم من شبه الفعل ، لأن الألف واللام دخلت على الفعل المضارع فى ضرورة الشعر فى قول ذى الخرق الطهوى :

يقول الخنا وأبغض العجم ناطقا إلى ربنا صوت الحمار اليُجَدَّعُ

وأما العلمية فمستحيلة فى الأفعال ، فليت شعري أى أقرب إلى الفعل أمكرم ومستخرج الذى هو فى معنى يكرم ويستخرج أم فرعون وقارون وإسماعيل ونحوها من الأسماء ؟ هل هذا إلا بهت وباطل بحت ؟ !

وأقول : مراد النحويين بقولهم : التعريف يوجب مشابهة الاسم للفعل أن التعريف فرع عن التنكير وأن الاسم المعرفة يكون فرعا عن النكرة فيشبه الفعل الذى هو فرع عن الاسم ، وقولهم : إذا دخلت الألف واللام على مالا ينصرف أو أضيف زال شبه الفعل عنه معناه أنه يجر بالكسرة فى تلك الحالة لأنه كان قبل دخول ذلك يشبه الفعل فى كونه فرعا فى بابه وكان يجر بالفتحة فلما دخله ذلك صار يجر بالكسرة ، فدل ذلك على زوال شبه الفعل عنه .

والاقتران بأل والإضافة ليس كل منهما فرعية يعتد بها فى منع الصرف وإنما يعتد النحويون بفرعية التعريف إذا كان بالعلمية أو شبهها ، لأن ذلك هو الثابت من استقراء كلام العرب فيما لا ينصرف وهم يقولون إن العلمية فرعية فى الاسم تجعله يشبه الفعل فى كونه فرعا عن أصل .

والنحويون لا يبحثون فى هذا الباب عما يشبه الفعل شبها مطلقا بحيث يكون قريبا منه فى اللفظ والمعنى ونحو ذلك ، وإنما يبحثون عما يكون به الاسم

فرعا عن أصل كما أن الفعل فرع عن أصل ، ولا شك أن مكرم ومستخرج ونحوهما تتحقق فيـه الفرعية ؛ لأن الوصف فرع الموصوف ، كما أن فرعون وقارون وإسماعيل ونحوها من الأسماء تتحقق فيها الفرعية ، لأنها أعلام أعجمية ، والتعريف فرع التنكير والعجمة فرع عن العربية ، فلهذا منعت هذه الأسماء من الصرف لوجود فرعيتين فيها ، وصرف نحو مكرم ومستخرج لوجود فرعية واحدة وهى الوصفية وهى لا تستقل بمنع الصرف .

ومن التحكم فى تعليل النحويين لهذا الباب يقول السهيلى : وأما اشتمال تعليلهم على ضروب من التحكم فإنهم جعلوا التعريف فرعا ، ولم يجعلوا التصغير فرعا للتكبير ، ولا المزيد فيه فرعا لما لا زوائد فيه إلا الألف والنون خاصة فكيف صارت تلك الأشياء فروعا لأصول ولم يجعلوا هذه التى ذكرنا فروعا لأصول فيشبهوها بالأفعال التى هى فروع للأسماء فى زعمهم ؟ ومن التحكم قصرهم التعليل على علتين فصاعدا ، فهلا كان أقل العلل ثلاثا ؟ أو واحدة ؟ فلم يكشفوا فى ذلك عن نية ولا نبهوا فيه على حكمة .

ومن التحكم قولهم : إنه لما أشبه الفعل منع الخفض والتنوين فيقال لهم : هلا منع غير الخفض والتنوين مما هو ممنوع فى الأفعال كالتثنية والجمع والتعريف والإضافة وغير ذلك مما لا يكون فى الأفعال ؟ ولم أيضا منعوه التنوين مع الخفض ؟ وهلا منعوه واحدا منهما ؟ أو منعوه أكثر من اثنين لولا الركون إلى محض التحكم ؟

وكما تحكموا فى العلتين المانعتين كذلك تحكموا فى الممنوعين ، ثم قد ناقضوا

فى العلتين فجعلوا ألف التأنيث تقوم مقام علتين ، وقالوا مثل ذلك فى الجمع.

فيا سبحان الله كيف استجازوا أن يخبروا عن أمة من الأمم تطاولت أزمانها واتسعت بلدانها أن عقولهم متفقة على الالتفات إلى هذه العلل والاعتبار بها فى تركهم التنوين والخفض فيما لا ينصرف ؟ مع أن العرب جهاء قد جعلت الفعل عاملا فى الاسم وللمعمول فيه تال للعامل لا محاله .

ثم لو كوشف منهم عاقل بهذه الأغراض لرأى أنها علل فى العقول وأمراض ، ولجعل قول من يقول إن إبراهيم لم ينون ولم يخفض لأنه أشبه يفعل وينطلق فى حيز الجنون والبرسام [١] فضلا عن أن يراجعه الكلام، ولاستبرد من يقول إن عمر وقثم وثلاث ورباع وجمع وأخر لم تنون لأنها بمنزلة يقوم ويجلس ، ولرأى هذا القول مما تلفظه الأذهان ، وتمجه الآذان، وتقذره الطباع وتعافه النفوس والله المستعان .

وأقول : كلام السهيلى هنا يدور حول الفرعية المعتد بها فى منع الصرف، ومشابهة مالا ينصرف للأفعال ، وما ترتب على ذلك من منع التنوين والخفض فيما لا ينصرف .

وماذكره من تحكم النحويين فى ذلك ليس كما زعم ، وإنما هو تفسير لظاهرة وردت فى اللغة والاستعمال العربى ، وهى وجود بعض الأسماء لايلحقه التنوين ولا يكسر فى حالة الجر كما أن الأفعال المعربة كلها لا يلحقها تنوين ولا كسر ، والأسماء التى لا تنصرف لا تندرج فى نوع واحد من أنواع الاسم ، بل منها المعارف والنكرات والأعلام والأوصاف والمفردات

---

(١) البرسام : قيل هو الحمى وقيل غير ذلك

والجموع ، والمذكر والمؤنث ، فليس أمام النحويين إزاء ذلك إلا أن يصفوا واقع اللغة فى هذا المجال ، وقصرهم التعليل على علتين فصاعدا ليس تحكما منهم ، وإنما هو أمر وصفى مستمد من استقراء الممنوع من الصرف ، والتأمل فيه ، والبحث عما يمتاز به ، ومقارنته بما ينصرف من الأسماء .

وما ذكره السهيلى من فرعية التصغير عن التكبير ونحو ذلك صحيح ، والنحويون لم يعتدوا بذلك فى منع الصرف تبعا للاستعمال العربى ، والنحو العربى ليس قياسا كله ، بل فيه جانب يعتمد على وصف المسموع والاقتصار عليه ، ووظيفة النحوى فى هذا الباب يكتفى فيها ببيان الفرعيات التى يمنع الاسم الصرف من أجلها ، وبيان السبب فى كونها مانعة للصرف ، ولا يطلب منه غير ذلك .

على أن ابن جنى قد ذكر فى الخصائص [1] تعليلا للاعتداد بالتكسير فى منع الصرف دون التصغير ، فذكر أن كلا منهما عارض للواحد وتغيير له ، لكن أقوى التغييرين هو التكسير ، لأنه إخراج عن الواحد وزيادة فى العدة فكان أقوى من التصغير لأنه مبق للواحد على إفراده ، ولذلك لم يعتد التصغير سببا مانعا من الصرف كالتكسير .

وقول النحويين : إن الاسم لما أشبه الفعل فى كونه فرعا منع الخفض والتنوين ليس من التحكم فى شىء وإنما هو وصف لما وجد فى الاستعمال ، ولو وجدوا الاسم قد منع شيئا آخر لوصفوا ذلك ، على أن المشابهة لا يثبت بها

---

(١) ج ٣ ص ٢٣٨

المشبه جميع أحكام المشبه به ، وإنما يثبت بها بعض الأحكام بحسب قوة الشبه أو ضعفه .

وجعل النحويين ألف التأنيث قائمة مقام علتين ، والجمع المتناهى كذلك هو — فى رأيى — طرد لقاعدة توجيه مالا ينصرف باعتبار الغالب فيه ، وهو مع ذلك لا يخرج عن كونه وصفا لواقع اللغة والاستعمال ، وقد لحظوا أن الغالب فيما لا ينصرف وجود فرعيتين فيه فحكموا بأن الفرعية الواحدة قائمة مقام الفرعيتين واجتهدوا فى تعليل ذلك .

وقول السهيلى : مع أن العرب جمعاء قد جعلت الفعل عاملا فى الاسم ، والمعمول فيه تال للعامل لا محالة. أراد به أن الاسم قال للفعل وفرع عنه ، ولم يقل بذلك أحد من النحويين ، وقد تقدم ذكر الأدلة على سبق الاسم للفعل وفرعية الفعل عنه فى المبحث الثانى ، على أن العمل أو التأثير لا يدل على أصالة العامل وفرعية المعمول وإلا لكانت الحروف أصلا للأسماء والأفعال لأن منها ما يعمل فى الأسماء ومنها ما يعمل فى الأفعال ، ولم يقل بذلك أحد من النحاة .

وأهل هذه الصناعة لا يقولون إن إبراهيم لم ينون ولم يخفض لأنه أشبه يفعل وينطلق ، وإن قالوا ذلك فهو تجوز فى التعبير ، والتعبير الدقيق أن يقال : لم ينون ولم يخفض لأن فيه فرعيتين هما التعريف والعجمة ، وهاتان الفرعيتان جعلتاه يشبه الفعل فى كونه فرعا فأخذ حكم الفعل فى عدم التنوين والكسر .

كما أنهم لايقولون إن عمر وقثم وثلاث ورباع وجمع وأخر لم تنون لأنها بمنزلة يقوم ويجلس إلا على سبيل التجوز ، والدقيق أن يقال : لم تنون ولم تكسر ، لأن في كل واحدة منها فرعيتين جعلتاها تشبه الفعل من جهة الفرعية فأخذت حكمه في عدم التنوين والكسر .

ويضاف إلى ماتقدم إنكار السهيلي لتعليل النحويين بالثقل وقولهم : الفعل أثقل من الاسم والعجمي أثقل من العربي والمؤنث أثقل من المذكر ، والجمع أثقل من الواحد ، فهو يقول منكرا عليهم : يقال لهم : أثقل حسي هو ؟ أم ثقل عقلي ؟

فإن أردتم ثقلا يدرك بالحس إما بحاسة اللسان وإما بحاسة السمع فلاشك أن فرزدقا وشمردلا ومُسحَنكِكا وحلكوكا واشهيبابا[١] أثقل على الحاستين من زينب وسعاد وحسناء وإن عنيتم ثقلا عقليا يدرك بالقلب ويوجد في النفس فلا شك أن قولك : هم وغم وسخط وبلاء وجذام وبرص أثقل على النفس أن تسمعه من حسناء وكحلاء وألمى وألعس وثغر أشنب ومقلة نجلاء وشجرة قنواء وروضة غناء[٢] ، فهذا الثقيل منصرف ، وهذا

---

(١) الفرزدق : الرغيف يسقط من التنور ، وفتات الخبز ، والشمردل : الفتى السريع من الإبل وغيرها ، ومسحنكك : شديد السواد ، والحلكوك : مثله ، واشهيباب مصدر اشهاب إذا كان لونه بياضا يصدعه سواد .

(٢) اللمى واللعس : سمرة في الشفة ، والشنب : ماء ورقة تجرى على الثغر والنجل : سعة في العين ، وشجرة قنواء : واسعة الظل ، وروضة غناء : كثيرة العشب

الخفيف غير منصرف ، ولا يتصور فى العقل ولا فى الوجود ثقل خارج عن هذين النوعين العقلى والحسى .

فإذاً لا ثقل فى زناب ولا رباب عقـلا ولا حساً ولا خفة فى فرزدق ودردبيس[1] عقلا ولا حسا أيضا وقد صرفوا دردبيسا ولم يصرفوا زناب مع ما فيها من الخفة والاستعذاب .

والجواب عن ذلك أن الثقل الذى ذكره النحويون ليس المراد به الثقل الحسى ولا العقلى وإنما المراد به هنا ثقل معنوى ناشىء عن الانتقال من أصل إلى فرع ، وقد فسروا الثقيل بأنه ما كثرت مدلولاته ولوازمه ، ولا شك أن الفرع ثقيل لما فيه من الخروج عن الأصل ، وقد تقدم بيان ذلك فى المبحث الثانى ، وهذا الذى قاله السهيلى فيه نوع من المغالطة ، لأنه يدرك أن الثقل الذى يعنيه علماء النحو ليس ثقلا يدرك بالحس ولا ثقلا يدرك بالعقل وإنما هو ثقل يدركه أهل الصناعة دون غيرهم ، وكلامه هذا إنما يغتر به من لم يتضلع من علوم العربية ولم يتعمق فى فهم أسرارها .

---

(١) الدردبيس : الداهية .

خاتمة

الحمد لله والصلاة والسلام على سيدنا رسول الله ، وآله وصحبه ومن والاه .

وبعد :

فهذا بحث فيما لا ينصرف وموانع الصرف سلكت فيه مسلك الاستيعاب ، لأنى جعلته توطئة لبحث مهم من مباحث العربية وهو مبحث الممنوع من الصرف فى القرآن الكريم ، وقد جاء بعون الله وتوفيقه فى أربعة مباحث :

فأما المبحث الأول فقد جعلته للتعريف بما لا ينصرف وحقيقة الصرف وأحكام مالا ينصرف ورجحت فيه ماعليه جمهور النحاة من إطلاق الصرف على تنوين التمكين وحده ، وما ذهبوا إليه فى تعريف تنوين التمكين وبيان فائدته ، ورددت ماخالف ذلك كما فى كلام السهيلى ومن وافقه ، كما عرفت مالا ينصرف تعريفا جامعا مانعا ولم أقتصر على نقل ما كتبه السابقون ، ورجحت ماعليه الجمهور من أن مالا ينصرف منع أولا من التنوين وتبع التنوين الخفض ، وبينت الغرض من حذف الكسر فيما لا ينصرف ، كما رجحت أن مالا ينصرف إذا دخلته « أل » أو أضيف صار من قبيل المنصرف ، ورددت قول من قال : هو واسطة بين المنصرف وغير المنصرف .

وأما المبحث الثانى فقد جعلته لتعليل منع الصرف فى اللغة العربية ،

ووضحت ذلك توضيحا كاملا ، وبينت مراد النحويين بالعلة في هذا الباب ، وغرضهم من تعليل مالا ينصرف ، وفائدة ذلك التعليل مستعينا في ذلك كله بكلام المتقدمين من النحاة كسيبويه والزجاج والزجاجي وغيرهم ، ثم ناقشت تعليل السهيلي لمنع صرف مالا ينصرف ، وتعليله منع مالاينصرف من الخفض .

وأما المبحث الثالث فقد جعلته لتفصيل القول في العلل المانعة من الصرف ، وقد فصلت القول في ذلك مستعينا ـ في الأعم الأغلب ـ بكلام سيبويه شيخ العربية ، ومن فوائد هذا المبحث : بيـان حقيقة الجمع المتناهي ، وعلة منعه من الصرف ، ومناقشة السهيلي في ذلك ، ومنها بيان الأوزان المطردة للجمع المتناهي ، لأن الحاجة تدعو إلى معرفتها في هذا الباب ، ومنها بيان مذهب سيبويه والجمهور في نحو جوارٍ وغواش بيانا شافيا ، ومنها بيـان علة منع ماختم بألف التأنيث من الصرف ، وبيان الأوزان المشهورة لألفي التأنيث المقصورة والممدودة للحاجة إليها في هذا الباب .

ومن فوائده بيان المراد بالتعريف في باب مالا ينصرف ، ولم كان علة لمنع الصرف ، ومناقشة السهيلي في تعليله لمنع صرف بعض الأعلام دون بعضها الآخر ، ومنها تعليل منع صرف ما ختم بألف ونون مزيدتين ، ومناقشة رأى السهيلي في ذلك ، ومنها بيـان حقيقة العدل ، وفائدته ومواضع منع الصرف لأجله مع استبعاد بعض تلك المواضع من باب مالا ينصرف .

وأما المبحث الرابع فقد عقدته للرد على ماجاء فى كتاب الأمالى لأبى القاسم السهيلى من اعتراضات على جمهور النحويين فى تعليل منع مالا ينصرف من الصرف ، وقد اشتمل هذا المبحث على ماياًتى :

— الرد على ما نادى به من قصر تعليل هـذا الباب على السماع والنقل عن العرب .

— الرد على ما ادعاه من أن تعليل النحويين لهذا الباب غير مطرد ولا منعكس .

— الرد على ماادعاه من التناقض فى تعليل النحويين لهذا الباب .

— الرد على ماادعاه من التحكم فى تعليل النحويين لهذا الباب .

— الرد على إنكاره لعلة الثقل .

والحمد لله أولا وآخرا

(وماتوفيق إلا بالله عليه توكلت وإليه أنيب)

أم نتائج هذا البحث

أم النتائج التى أوصل إليها هذا البحث مايلى :

١ ــ أن الراجح فى تنوين الصرف هو مامشى عليه الجمهور من أنه نون ساكنة تلحق آخر المنصرف للدلالة على خفته وتمكنه، وليس ماذهب إليه السهيلى من أن التنوين إلحاق الاسم نونا ساكنة ، وأن هذه النون تجىء علامة لانفصال الاسم عما بعده .

٢ ــ أن الصواب مامشى عليه جمهور النحويين من وضع قواعد لتعليل ظاهرة مالاينصرف فى اللغة وليس الاكتفاء بتعليله بالسماع والنقل عن العرب كما يريد السهيلى .

٣ ــ إن الصواب مامشى عليه الجمهور فى تعليل مالاينصرف باجتماع فرعيتين فيه تجعلانه يشبه الفعل فى الفرعية والثقل ، أو وجود فرعية واحدة تقوم مقـــام الفرعيتين ، وليس مامشى عليه السهيلى من أنه لم ينصرف لاستغنائه عن التنوين .

٤ ــ أن مامشى عليه الجمهور من أن مالاينصرف منع من الكسر تبعا لمنعه من التنوين مطرد فى جميع باب مالاينصرف ، ومامشى عليه السهيلى من أنه منع من الكسر لمنع توهم أنه مضاف إلى ياء المتكلم وأنها حذفت اجتزاء عنها بالكسرة غير مطرد فى جميع الباب وإن كان سائغا فى بعض أمثلته .

٥ ــ أن الراجح فى تعليل منع صرف الجمع المتناهى هو مامشى عليه

الجمهور من أنه منع من الصرف لكونه جمعا لانظير له فى الآحاد ، والذى ذهب إليه السهيلى من أنه منع منه لكونه يشبه جمع المذكر السالم وإن كان مقبولا فى جملته إلا أنه لايفسر منع الجمع المتناهى من علامة الجر وهى الكسرة .

٦ — أن الراجح فى تعليل منع بعض الأعلام من الصرف هو مامشى عليه الجمهور من أن التعريف فرع عن التنكير مما يجعل العلم مشابها للفعل فى الفرعية ، وليس مامشى عليه السهيلى من أنها منعت من الصرف لاستغنائها عن التنوين ، لأنه لايخشى على المخاطب أن يتوهم العلم مضافا إلى مابعده .

٧ — أن الراجح فى الوصف المزيد فى آخره ألف ونون كعطشان أنه منع من الصرف لشبهه بالوصف المختوم بألف التأنيث الممدودة كصحراء وأن فيه فرعيتى الوصف وزيادة الألف والنون ، وذلك مامشى عليه الجمهور ؛ وأما ماذهب إليه السهيلى من أن المانع من صرف سكران وبابه هو مضارعته للتثنية من جهة اللفظ ومن جهة المعنى فغير مسلم له .

٨ — أن الراجح فى فُعَل المختص بالنداء نحو فُسَق وغُدر أنه منصرف فى حال التسمية كما كان منصرفا قبلها ، وذلك مذهب الأخفش والجمهور على خلافه .

٩ — أن « سحر » الملازم للظرفية ليس ممنوعا من الصرف ، لأنه لاينطبق عليه ضابط الممنوع من الصرف .

١٠ — أن ما وصف به السهيلى تعليل النحويين لهذا الباب من أنه غير مطرد ولا منعكس وأن فيه قصوراً ونوعاً من التناقض والتحكم غير صحيح وكذلك إنكاره لعلة الثقل غير مسلم لما فيه من المغالطة .

والله تعالى أعلى وأعلم

وصلى الله على سيدنا محمد وعلى آله وصحبه وسلم

المصـــادر والمراجع

- ارتشـــاف الضرب من لســـان العرب لأبى حيان الأندلسى تحقيق د/ مصطفى النماس ـ الطبعة الأولى .
- أسرار العربية لأبى البركات الأنبارى ـ تحقيق محمد بهجه البيطـار ط دمشق ١٣٧٧هـ /١٩٥٧م .
- الأشباه والنظائر للسيوطى تحقيق طه عبد الرؤوف سعد ط ١٣٩٥هـ/ ١٩٧٥م .
- الأصول فى النحو لأبى بكر بن السراج ـ تحقيق د. عبد الحســين الفتلى ـ ط مؤسسة الرسالة بسوريا سنة ١٤٠٥هـ / ١٩٨٥م
- الاغفال فيما أغفله الزجاج فى المعانى لأبى على الفـارسى ـ رســالة ماجستير اعداد محمد حسن محمد اسـماعيل سنة ١٣٩٤ / ١٩٧٤م بمكتبة كلية الآداب بجامعة عين شمس .
- ألفية ابن مالك فى النحو والصرف ط دار الكتب العلمية ببيروت سنة ١٤٠٥هـ / ١٩٨٥م .
- أمالى السهيلى ـ تحقيق د. محمد ابراهيم البنا ـ ط مطبعة السعادة .
- أمالى ابن الشجرى ط دار المعرفة ببيروت .
- أوضح المسالك الى ألفية ابن مالك لابن هشام ـ تحقيق محمد محيى الدين ـ ط دار الجيل ببيروت سنة ١٣٩٩هـ /١٩٧٩م .
- الايضاح فى علل النحو لأبى القاسـم الزجـاجى ـ تحقيق د/ مازن المبارك ـ ط مطبعة دار النفائس ببيروت سنة ١٩٧٢م (الطبعة الثانية)
- بدائع الفوائد لابن قيم الجوزية ط دار الكتاب العربى ببيروت .

- التبيين عن مذاهب النحويين البصريين والكوفيين لأبى البقاء العكبرى تحقيـــق د/ عبد الرحمن بن ســـــليمان العثيمين - ط دار الغرب الاسلامى ببيروت ٠

- تسـهيل الفوائد وتكميل المقاصـــد لابن مالك - تحقيق محمد كامل بركات - ط دار الكاتب العربى للطبـــاعة والنشر بالقاهرة سـنة ١٣٨٨هـ - ١٩٦٨م ٠

- التصريح بمضمون التوضيح للشيخ خالد الأزهرى وعليه حاشية يس ط الحلبى بالقاهرة ٠

- تاج اللغة وصحاح العربية لاســـماعيل بن حماد الجوهرى - تحقيق أحمد عبد الغفــور عطار - ط دار العلم للمـــلايين ببيروت ١٤٠٤هـ - ١٩٨٤م ٠

- الجمل فى النحو لأبى القاسم الزجاجى - تحقيق د/ على توفيق الحمد - ط دار الأمل باربد بالأردن سنة ١٤٠٧هـ / ١٩٨٦م ٠

- خزانة الأدب ولب لباب لسان العرب لعبد القادر بن عمر البغــدادى - تحقيق عبد الســـلام محمد هارون ط دار الكاتب العربى للطبـــاعة والنشر بالقاهرة ٠

- الخصائص لأبى عثمان بن جنى - تحقيق محمد على النجار - ط بيروت الطبعة الثانية ٠

- سر صناعة الاعراب لابن جنى تحقيق د٠ حسن هنداوى - ط دار القلم بدمشق ١٤٠٥هـ / ١٩٨٥م ٠

- شرح ألفية ابن مالك لابنه بدر الدين - تحقيق د/ عبد الحميد السيد محمد عبد الحميد ط دار الجيل ببيروت ٠

- شرح ألفية ابن مالك لابن عقيل - ط دار ومطابع الشعب ٠

- شرح جمل الزجاجى لابن عصفور - تحقيق د٠ صاحب أبو جناح ط العراق سنة ١٤٠٢هـ / ١٩٨٢م ٠

- شرح الكافية الشافية لابن مالك - تحقيق د/ عبد المنعم أحمد هريدى - ط أم القرى ١٤٠٢هـ / ١٩٨٢م ٠

- شرح كافية ابن الحاجب للرضى - ط دار الكتب العلمية ببيروت سنة ١٤٠٢هـ / ١٩٨٢م ٠

- شرح المفصل لابن يعيش ط عالم الكتب ببيروت ومكتبة المتنبى بالقاهرة ٠

- شفاء الغليل فيما فى كلام العرب من الدخيل للشهاب الخفاجى ٠

- فتح رب البرية على الدرة البهية نظم الآجرومية للشيخ ابراهيم البيجورى ط مصطفى الحلبى سنة ١٣٤٣هـ ٠

- الفواكه الجنية على متممة الآجرومية للشيخ عبد الله بن احمد الفاكهى - ط بولاق ٠

- القاموس المحيط لمجد الدين محمد بن يعقوب الفيروزابادى ط دار الجيل ببيروت ٠

- الكتاب لسيبويه - تحقيق عبد السلام محمد هارون ط دار القلم بالقاهرة سنة ١٣٨٥هـ / ١٩٦٦م ٠

- لسان العرب لجمال الدين بن منظور - ط دار المعارف بالقاهرة ٠

- المرتجل لابن الخشاب - تحقيق على حيدر - ط دمشق سنة ١٣٩٢هـ ١٩٧٢م ٠

- المساعد على تسهيل الفوائد تحقيق د٠ محمد كامل بركات ط جامعة أم القرى ١٤٠٥هـ / ١٩٨٤م ٠

- المقتصد شرح الايضاح للشيخ عبد القاهر الجرجاني تحقيق د/ كاظم بحر المرجان ط العراق سنة ١٩٨٢م .

- المقتضب لأبى العباس المبرد تحقيق د/ محمد عبد الخالق عضيمة ط المجلس الأعلى للشئون الاسلامية سنة ١٣٩٩هـ .

- معانى القرآن لأبى الحسن الأخفش - تحقيق د. فائز فارس ط المطبعة العصرية بالكويت سنة ١٤٠٠هـ / ١٩٧٩م .

- معانى القرآن واعرابه لأبى اسحاق الزجاج - تحقيق د/ عبد الجليل عبده شلبى - ط الهيئة العامة لشئون المطابع الأميرية سنة ١٩٧٣م .

- معانى القرآن لأبى زكريا الفراء - تحقيق أحمد يوسف نجاتى ومحمد على النجار - ط الهيئة المصرية العامة للكتاب سنة ١٩٨٠م .

- مغنى اللبيب عن كتب الأعاريب لابن هشام تحقيق محمد محيى الدين ط مطبعة المدنى .

- منهج السالك الى ألفية ابن مالك لأبى الحسن الأشمونى وعليه حاشية الصبان ط الحلبى .

- ماينصرف ومالا ينصرف لأبى اسحاق الزجاج - تحقيق هدى محمود قراعة ط المجلس الأعلى للشئون الاسلامية بالقاهرة سنة ١٣٩١ هـ / ١٩٧٦م .

- نتائج الفكر لأبى القاسم السهيلى - تحقيق د. محمد ابراهيم البنا - الطبعة الأولى .

- النحو القرآنى بين الزجاج وأبى على الفارسى - رسالة دكتوراه للمؤلف باشراف أ.د/ محمد رفعت فتح الله - تمت سنة ١٤٠٢هـ - ١٩٨٢م .

- همع الهوامع شرح جمع الجوامع للسيوطى - تحقيق د. عبد السلام محمد هارون - د/ عبد العالم سالم مكرم . ط الكويت .

فهرس الموضـــوعات

المبحث الثالث :

الموضوع	الصفحة
هل يشترط فيها الأصالة ؟	٨٨
زيادة الألف والنون	٨٩
حديث سيبويه في ذلك وما يستفاد منه	٨٩
أوجه الشبه بين سكران ونحوه وبين حمراء ونحوه	٩١
مناقشة السهيلي في تعليله منع نحو سكران من الصرف	٩٢
ما يشترط لمنع الصرف مع هذه العلة .	٩٢
انكار النحويين لمذهب المبرد في تعليل منع نحو سكران من الصرف	٩٣
وزن الفعل	٩٤
حديث سيبويه عنه وما يستفاد منه	٩٤
أقسام وزن الفعل وما يؤثر منها في منع الصرف	٩٧
ما اشترطه النحويون في هذه العلة	٩٨
الفرق بين أفعل التفضيل والصفة المشبهة التي على وزن أفعل	١٠٠
العــدل	١٠١
اطلاقه في اللغة وتعريفه عند النحاة	١٠١
تعقيب على تعريف أبي حيان للعدل	١٠٢
رأي ابن يعيش في العدل	١٠٢
العدل بابه السماع	١٠٣
تعليل عدل العرب في بعض الأمثلة لا في جميعها	١٠٣
بيان فائدة العدل في الأعلام والصفات	١٠٣
حديث سيبويه فيما منع من الصرف لعلة العدل	١٠٤
المواضع التي يؤثر فيها العدل بمنع الصرف	١٠٧
بيان علة منع (أخر) من الصرف ، وحقيقة العدل فيه	١٠٧
فعال ومفعل من ألفاظ العدد والأقوال في منعها من الصرف	١١١
اجتماع العدل مع العلمية في التأثير بمنع الصرف .	١١٦
منع صرف (عمر) ونحوه	١١٦

المبحث الرابع

تصويب واستدراك

الصفحة	السطر	المطبوع	الصواب أو المطلوب
١٥	٢	لأن التنوين يلحق به	لأن التنوين لايلحق به
١٩	١٤	مررت بأحمدِ وإبراهيمَ	مررت بأحمدِ وإبراهيمِ
٢٢	٥	فتنون الشاعر	فينون الشاعر
٢٣	٢	لأن الفعل فيه	لأن الفعل منه
٤٦	١٤	أما الوقل	أما القول
٤٧	٤	غير	فغير
٥١	٤	يعبررن	يعبرون
٥١	هامش ١	انظر ماتقدم ص	ص٤٠ ومابعدها
٦١	هامش ١	القاصماء . حجرة	القاصعاء .. جحرة
٦٢	هامش ٥	السعلاة : القول	السعلاة : الغول
٦٤	٧	وحجامر	وجحامر
٧٣	٧	ووسيلة	ورسيلة
٧٨	١	وبنيت الكلمة عليها	وبنيت الكلمة عليهما
٨١	٦	أخضارى	وخضارى
٨١	١٤	ولايقال	لايقال
٩٠	هامش ٢	للمتلىء غضبا	للممتلىء غضبا
١١٥	هامش ٣	تقدم هذا الشاهد	تقدم هذا الشاهدص٨٥

رقم الإيداع بدار الكتب ١٩٨٧/٠١٢١